بسم الله الرحمن الرحيم



جامعـــة اليرمــــــوك
كـليّـــــــــــة الآداب
قـــسم اللغـــة العربيـــة

الشواهد النحوية في كتاب سيبويه
"دراسة وتحليل"

Grammatical Proofs in Al-Kitab By Sibawih
(Study and Analysis)

إعداد
نازك نبيل محمد العزام

إشراف الأستاذ الدكتور
سمير شريف استيتية

٢٠١٢/ ٢٠١٣ م

الشواهد النحوية في كتاب سيبويه

دراسة وتحليل

إعداد

نارك نبيل محمد العزام

ماجستير لغة ونحو

جامعة اليرموك ٢٠١٠م

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه في جامعة اليرموك، تخصص لغة عربية- لغة ونحو

لجنة المناقشة

أ.د. سمير شريف استيتية.......................مشرفًا ورئيسًا.

أ.د. قاسم المومني.............................. عضوًا.

أ.د. مي يوسف................................... عضوًا.

أ.د. عبدالكريم مجاهد........................... عضوًا.

أ.د. حليمة عمايرة.............................. عضوًا.

الإهداء

إلى قمري

ومذاق قهوتي

وعطري العتيق...

إلى معزوفة الأمل على قيثارة الفجر الباسم...

إليك أهدي هذا الجهد

نازك عزام

بطاقة وفاء وتقدير

أهل الهمم، صفوة الأمم، وأهل المجد والكرم، طارت بهم أرواحهم إلى مراقي الصعود، ومراتب الخلود، ومن أراد المعالي هان عليه كل همّ، لأنه لولا المشقة لساد الناس كلهم ...

أساتذة اليرموك

فقد حبونا من حسن ثقتهم ورفقهم ما لا يقل أثره في مقام التربية والتوجيه عما نهلناه منهم في مقام الدرس والتعليم

تضيق العبارة عن المقام إيفاء حق وإتمام وصف

فلكم منا الحب الصادق، والعهد الواثق، والإجلال والتقدير، والإكرام والتوقير، شرّف الله تلك الأقدار، وأنزلهم منازل الأبرار، وأسكنهم أجل دار، وأحسن قرار.

قائمة المحتويات

الملخص

الشواهد النحوية في كتاب سيبويه

دراسة وتحليل

إعداد الطالبة

نازك نبيل محمد عزام

بإشراف

أ.د. سمير استيتية

يتناول هذا البحث بالدراسة الشواهد النحوية في كتاب سيبويه، ليثبت فكرة مؤادها أنّ سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد النحوي –غالبًا– ليعمق قاعدة ماثلة في العربية المشتركة في كلام العرب، بل كان يمثل عليها بمثال نثري عادي، أمّا ما خرج على القاعدة العامة، فكان يلجأ إلى تحليله وتفسيره مستعيناً بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية. هذا يعني أنّ سيبويه كان يورد الشواهد حيثما يرد العدول.

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة، وأربعة فصول، بالإضافة إلى التمهيد الذي تحدث عن جهود علماء اللغة في دراسة الشواهد النحوية عند سيبويه.

أمّا الفصول الأربعة فقد درست الشواهد النحوية في الكتاب، فتناول الأول منها الشواهد القرآنية، وتناول الثاني الأحاديث النبوية، وفي الثالث الأمثال العربية، وخصص الرابع لتحليل الشواهد الشعرية.

وترتكز الدراسة في هذه الفصول على التماس مظهر العلاقة بين الشاهد النحوي والقاعدة النحوية المبنية عليه.

وبعد تحليل ومناقشة تلك الشواهد ذيلت الدراسة بخلاصة ما تم التوصل إليه.

الكلمات المفتاحيّة: الشواهد القرآنية– الأحاديث النبويّة– الأمثال– الشواهد الشعرية.

مقدّمــــة

الحمد لله وليّ النعم، والصلاة والسلام على من زيّن ببيانه الكلام، وأذهل بفصاحته الأنام، وطرق بوعظه الأيام، وعلى آله والأصحاب، وبعد:

حظي كتاب سيبويه بما لم يحظ به كتاب في التراث العربي؛ فقد انكب العلمـــاء علـــى دراسته، وتنافسوا في تحصيل مادته، ودراسة مسائله، وشرح شواهده، لا سيّما أنّ ما آل إلينا من مؤلفات كتبت عنه تعدل أضعاف حجمه[1]؛ إذ يعدّ أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا في صورة تكاد تكون متكاملة، وعلى درجة كبيرة من الثقة والاطمئنان، الأمر الـذي جعـل العلماء يصفونه بـــ "قرآن النحو" تارة وبـــ "البحر" تارة أخرى[2].

ولا تكاد تخلو دراسة من الدراسات، التي تدور حول مجهود سيبويه في مؤلفـــه، مـــن الحديث عن المصادر الأساسية التي اعتمد عليها في التقعيد، ودراستها دراسة تفصيلية، على اعتبار أنها تشكل أصول النحو العربي على مر العصور. ولعل أبرز ما يمكن أن يـستوقف الدارس في تلك المصادر هو مصدر السماع، وتحديدًا الجدل الذي أثير بين العلماء فيما يتعلق بالكلام المحتج به؛ فهناك أمور كانت موضع تساؤل بين الدارسين، أبرزها لماذا كان استشهاد سيبويه بالشواهد الشعرية أكثر منه بالشواهد القرآنية؟

ولماذا لم يستشهد سيبويه بالأحاديث النبوية، أو إذا أردنا تحري الدقة، لمَ لم ينص سيبويه بشكل صريح على استشهاده بالأحاديث النبوية عند ورودها في الكتاب رغـم قلتهـــا؟ وقـــد استدعى هذا السؤال سؤالا آخر مفاده هل كان سيبويه يرى أنّها (الأحاديث) لا تصلح أن تكون موضع استشهاد؟ وهل يستشهد بأحاديث الرسول عليه السلام على أنها نصوص لغوية سليمة

---

(1) انظر: عون. حسن. تطور الدرس النحوي، د.م. معهد البحوث والدراسات العربيـــة. ١٩٧٠م. ص "٥٤" يذكر أسماء مؤلفات قديمة تدور حول مجهود سيبويه في مؤلفه.

(2) انظر: حداد، حنا بن جميل. إضاءات على جوانب من سيرة سيبويه وكتابه. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. مجلد١، عدد١، ٢٠٠٤م.

أم لا؟ هذه التساؤلات هي ما تحاول الباحثة دراستها، من خلال الوقوف على الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، وأمثال العرب، والشواهد الشعرية في كتاب سيبويه، ودراستها وتـصنيفها حسب ما تقتضيه الدراسة.

تبرز أهمية هذه الدراسة باختلاف تناولها للموضوع عما اعتيد عليـه فـي الدراسـات السابقة؛ فليست هذه الدراسة بصدد الحديث عن الشواهد النحوية عند سيبويه بوصفها المصادر الأساسية التي اعتمد عليها في التقعيد، فقد تحدثت عن هذا الموضوع مؤلفات قديمة وحديثـة باستفاضة. وليست الدراسة -أيضًا- بصدد الحديث عن تلك الشواهد والنظر إليها من منظور كمي، فتحكم عليها بأحكام حسابية عددية. إنّما هي دراسة في التلقي؛ تنطلق من تبيان كيفيـة تلقي العلماء للشاهد النحوي عند سيبويه، والجدل الذي أثير بينهم فيما يتعلق بالكلام المحتج به، لتصل إلى نظرة مختلفة عما هو مألوف في الدراسات السابقة، مركوزة على التماس مظهـر العلاقة بين الشاهد النحوي والقاعدة النحوية المبنية عليه.

فالغرض المروم من هذه الدراسة هو إمعان النظر في ماهية الشواهد النحويـة فـي كتاب سيبويه ، وبيان سبب ورودها، ثمّ دراستها وتصنيفها من منظور جديد، قائم على فكـرة ترتكز الدراسة عليها، وهي أنّ سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد ليعمق قاعدة ماثلة فـي العربيـة المشتركة في كلام العرب، بل كان يمثل عليها بمثال نثري عادي، أمّا ما خرج على القاعـدة العامة، فكان يلجأ سيبويه إلى تحليله وتفسيره مستعيناً بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية.

فالدراسة تسعى إلى إثبات فكرة مؤادها أن سيبويه كان يورد الـشواهد حيثمـا يـرد العدول، من خلال دراسة تلك الشواهد وتصنيفها ضمن حقول تخدم الغرض المـرام. ولعـلّ إثبات الدراسة لذلك يمكنها من تجاوز الخلاف الذي أثير بين العلماء حول الكلام المحتج بـه،

ويتيح لها أيضًا إمكانية تقديم نظرة جديدة حول الشواهد النحوية لا تقتصر فقط على مـــا ورد عند سيبويه، بل يمكن تطبيقها على باقي الشواهد الواردة في كتب الأصول.

وتسلك هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تتبع الشواهد النحوية في كتاب سيبويه، وتعمد إلى تقسيم تلك الشواهد إلى شواهد قرآنية، وأحاديث نبوية، وأمثال العـــرب، وشـــواهد شعرية. ثم تصنيف كل قسم ضمن مجموعات، تخدم الغرض المراد؛ إذ إن كل مجموعة تمثل وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التصريف الإعرابي، كالحذف والإضمار، والزيادة، والفصل والاعتراض، والقطع والوصل، والمطابقة وعـــدمها، على نحو ما يلي.

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تشتمل على أربعة فصول، مع تمهيد وخاتمـــة. فـــي **التمهيد** تقف الدراسة على جهود علماء اللغة في تتبع الشواهد النحوية عند سيبويه، والدراسات القائمة عليها.

أما فصول الدراسة، فخصص **الفصل الأول** لدراسة الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، وذلك في ستة مباحث، على النحو الآتي.

المبحث الأول: الحذف والإضمار، وفيه أربعة مطالب، هي:

المطلب الأول: حذف الحرف

المطلب الثاني: حذف الاسم

المطلب الثالث: حذف الفعل

المطلب الرابع: حذف التركيب

المبحث الثاني: الفصل والاعتراض. وهو أحد أساليب التأويل التي يلجأ إليها النحـــوي فـــي تحليله للنصوص المخالفة للقاعدة العامة، ويعني النحاة بالفصل والاعتراض "وجـــود

صيغة أو أكثر بين جزئي التركيب اللغوي أو أحد أجزائه التي يتحتم تواليها وتعاقبها دون فاصل بينها".

المبحث الثالث: القطع والوصل. وهو أسلوب يلجأ إليه النحاة في تأويل التراكيب التي تخالف ما قبلها فيما يقتضيه؛ فما جاء من اللفظ موافقًا لما يقتضيه السابق عُدّ ذلك وصلاً ولا خلاف فيه، وما جاء مخالفًا لما يقتضيه السابق عُدّ قطعًا، واستدعى من النحاة تأويلاً وتحليلاً، لينتفي عن النص الاضطراب.

المبحث الرابع: الزيادة. وهي إحدى الأساليب التي يلجأ إليها النحاة في تأويل الكلام الخارج على المستقيم، أو الخارج على القاعدة العامة، تقوم على إغفال عدّ بعض العناصر في النص.

المبحث الخامس: الحمل على المعنى. فقد يلجأ النحاة إلى التأويل بالحمل على المعنى عند خروج اللفظ عن وظيفته النحوية، وإتيانه بغير ما يحتمل له.

المبحث السادس: المطابقة والمخالفة. فقد أورد سيبويه شواهد قرآنية خرجت على قاعدة المطابقة، ذكرها ثم لجأ إلى تأويلها. فتكون هذا المبحث من مطلبين:

- العدد.
- الجنس.

ويتناول <u>**الفصل الثاني**</u> الأحاديث النبوية في كتاب سيبويه، وتكون من مبحثين.

المبحث الأول: موقف العلماء من الاستشهاد بالحديث الشريف في كتاب سيبويه، بينت الدراسة فيه الجدل الذي أثير بين علماء اللغة، فانقسموا على إثره فريقين:

- فريق يرى الحديث مصدرًا من مصادر الاحتجاج.
- وفريق يرى خلاف ذلك.

والمبحث الثاني: تحليل الشواهد النحوية من الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب. فقد خصص هذا المبحث لعرض الأحاديث النبوية في كتاب سيبويه وتحليلها، وبيان كيفية إدراجه لها.

أما الفصل الثالث: فتعمد فيه الدراسة إلى تحليل أمثال العرب الواردة في كتاب سيبويه، ضمن مبحثين:

المبحث الأول: مادة "المثل" عند اللغويين وفي بعض كتب الأمثال.

المبحث الثاني: تحليل الشواهد النحوية من الأمثال الواردة في الكتاب، وتضمّن مطلبين:

- الحذف والإضمار
- ظواهر متفرقة، تناولت الابتداء بالنكرة، والزيادة، والحمل على المعنى، والاتباع والمزاوجة، والتذكير والتأنيث.

ويعرض **الفصل الأخير** للشواهد الشعرية والرجز في كتاب سيبويه، ويشتمل على المباحث ذاتها التي اشتمل عليها الفصل الأول، وزاد عليها مبحثان: التقديم والتأخير، والإعمال والإلغاء.

الخاتمة: وتتضمن خلاصة هذه الدراسة.

أمّا فيما يتعلّق بالدراسات السابقة، فقد انكب علماء اللغة العربية، قديمًا وحديثًا، على دراسة الشواهد في كتاب سيبويه، أمّا علماء اللغة المتقدمون فقد كانت مؤلفاتهم المتعلقة بالشواهد تدور حول شرح الشواهد الشعرية، ولعل ما وصل إلينا من تلك الشروح كتاب ""شرح أبيات سيبويه" لأبي جعفر النحاس (٣٣٧هـ)، وكتاب ""شرح أبيات سيبويه" لابن السيرافي، يوسف بن الحسن بن المرزبان (٣٨٥هـ)، وكتاب شرح شواهد سيبويه المسمى "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" للأعلم الشنتمري

(٤٧٦هـ)، وكتاب "شرح أبيات سيبويه والمفصل" لعفيف الدين الكوفي (٦٩٦هـ). وأما دراسات علماء اللغة المحدثين فقد تجاوزت الشرح إلى الوصف، والنقد، وتوضيح المنهج، ولم تقتصر على الشواهد الشعرية، بل تناولت الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر، من المؤلفات التي تناولت الشواهد الشعرية عند سيبويه بالنقد، كتاب "شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد" لعبد العال سالم مكرم، عرض فيه شواهد المعلقات التي استشهد بها سيبويه، وبيّن ما مستها يد التغيير والتحريف لتتماشى ومتطلبات الصنعة النحوية، إذ أشار إلى أنّ سيبويه لم يذكر في كتابه إلا ثمانية شواهد فقط من المعلقات، وذكرها مخالفة للروايات المعروفة في دواوين الشعر وكتب الأدب، الأمر الذي دعا حسن موسى الشاعر للرد عليه في كتاب "اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية" لما رآه من مغالاة مكرم في مؤلفه حتى راح يتهم سيبويه بالتحريف والتزوير والغفلة.

ومن المؤلفات الحديثة أيضًا، التي تناولت الشواهد الشعرية عند سيبويه بالوصف، كتاب "الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن" ليحيى بن محمد الحكمي، وهو دراسة نحوية وصفية، تقوم على دراسة مقارنة للشواهد الشعرية المشتركة بين كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، فبعد أن حصر المؤلف الشواهد المشتركة بين الكتابين، قارن بينها من حيث نسبة الشاهد، واختلاف الرواية، وموضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به. وهناك أيضًا كتاب "شواهد الشعر في كتاب سيبويه" لخالد عبدالكريم جمعة، تناول شواهد الشعر في كتاب سيبويه بالدرس والتحليل من نواح متعددة، أبرزها: أثر الرواة والعلماء في كتاب سيبويه، ومنهج صاحبه في معالجة قضايا النحو والصرف من خلال شواهد الشعر، وموقفه من اللهجات، والروايات المختلفة للشواهد، والضرورة الشعرية.

أما المؤلفات الحديثة التي ركزت على دراسة المنهج في شواهد سيبويه، فمنهـا كتـاب "منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحـدثين عليـه" لسليمان يوسف خاطر، بيّن فيه موقف سيبويه من القراءات ومنهجه في الاستـشهاد بـالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، وردّ فيه على بعض علماء العربية من الباحثين المحدثين أيضًا، الذين ذهبوا إلى أنّ سيبويه طعن في قراءات قرآنية، وبين أن ذلك لا يعدو أن يكـون سـوء فهـم للكتاب، وعدم إدراك مقصود صاحبه في عباراته، وأنّ سيبويه التزم قولا وفعلا ومنهجًا بقوله في الكتاب: "القراءة لا تخالف، لأنّ القراءة سنّة". وشبيه بذلك الكتاب، كتاب "منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها" لإدريس مقبول، اتبع فيه منهج الاستقراء فـي اسـتخراج المـتن القرآني، فعرض الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، وحاور من تحدث قبله عنها، منتقدا الآراء الشاذة في الموضوع، مجيبا عن تهمة طعن سيبويه ونقده للقراءات من خلال الوقوف علـى مفاهيم دقيقة، بيّن الفروق بينها، كالاختيار والترجيح وغيرها.

وليست هذه الدراسة تقوم على ما قامت به تلك الدراسات، في تناول الشواهد النحوية في كتاب سيبويه، لذا ربما جاز القول إنّ هذه الدراسة ليس لها دراسات سـابقة تـشترك معهـا بالفكرة والعرض لها.

هذا جهد بذلته، فما كان فيه من صواب فهو بتوفيق الله تعالى، وله الحمد أولًا وآخـرًا، وما كان فيه من زلل فمن نفسي، وحسبي أنّي توخّيت الصواب، وما توفيقي إلا بـالله، عليـه توكّلت وإليه أنيب.

وأخيرًا يطيب لي بعد أن بلغت هذه الرسالة بعون الله نهايتها أن أتقـدّم إلـى الأسـتاذ الدكتور سمير استيتية بوافر شكري وصادق تقديري، وهو من تعهدني بالرعايـة والتوجيـه المستمرّين، إذ كان لتوجيهاته القيّمة الأثر البالغ في إخراج هذه الرسالة، فقد عجز لساني عن

شكره، فتركت شكره لله تعالى، وسألته أن يجزيه خير الجزاء، فلا يقطع عنّا هذا العلم الذي جعله الله عز وجل أمينًا عليه، حازيًا له.

وأرى لزامًا عليّ أن أتقدم بوافر التقدير وعميق الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور قاسم المومني، والأستاذة الدكتورة مي يوسف، والأستاذ الدكتور عبدالكريم مجاهد، والأستاذة الدكتورة حليمة عمايرة، لتفضّلهم بتحمل عبء قراءة هذا العمل ومن ثمّ مناقشته، والذين أعدهم بأن أستفيد من خبراتهم وتوجيهاتهم الكريمة، التي تساعدني في تخليص هذه الدراسة ممّا شابها من الخطل. فإنّ هذه الدراسة وصاحبتها لَيشرفان أيّما شرف بهذه الهيئة العلميّة المتميّزة، وبهذه الكوكبة من أفاضل العلماء وجهابذتهم، وإنّها لفي انتظار الخبير الذي يقوّم خللها، ويصلح من شأنها.

كما لا أنسى أن أتقدّم بالشكر إلى الدكتور مصطفى الحيادرة، وإلى كلّ من أسدى إليّ يد العون والمساعدة في أثناء قيامي بإعداد هذه الرسالة، وأسأله تعالى أن يجعل ما قدّموه في ميزان حسناتهم.

والله الموفق

الباحثة

تمهيـــد

جهود علماء اللغة في دراسة الشواهد النحوية عند سيبويه

انكب علماء اللغة العربية، قديمًا وحديثًا، على دراسة الشواهد في كتاب سيبويه، علـــى نحو يصعب فيه استقصاء كل ما ألف في ذلك في هذه الوريقات، بيد أنّ هـــذا لا يحـــول دون عرض بعض تلك الجهود؛ لبيان كيفية تلقي العلماء قديمًا وحديثًا لشواهد ســـيبويه، والمـــسار الذي سار عليه التأليف في ذلك.

أمّا علماء اللغة المتقدمون فقد كانت معظم مؤلفاتهم المتعلقة بالـــشواهد النحويـــة عنـــد سيبويه، تركز على الشواهد الشعرية، دون غيرها، فألفوا في شرحها وتفسير مـــا فيهـــا مـــن مفردات، واهتموا بنسبة ما لم ينسب إلى قائله، وعمدوا إلى توجيه كل منها. ولعل ما وصـــل إلينا من تلك الشروحات أربعة كتب: كتاب "شرح أبيـــات ســـيبويه" لأبـــي جعفـــر النحـــاس (٣٣٧هـ)[١]، وكتاب "شرح أبيات سيبويه" لابن السيرافي، يوسف بن الحسن بن المرزبـــان (٣٨٥هـ)[٢]، وكتاب شرح شواهد سيبويه المسمى "تحصيل عين الذهب من معـــدن جـــوهر الأدب في علم مجازات العرب" للأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)[٣]،

---

(١) ابو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل، النحوي المصري، له مصنفات في القرآن، منها كتاب "الإعراب"، و"المعاني"، وفسر عشرة دواوين وأملاها. توفى بمصر لخمس خلون من ذي الحجة، سنة سبع وثلاثين ومائة. انظر ترجمته: القفطي، الوزير جمال الدين أبي الحسن بن علي. إنباه الرواة على أنباه النحاة. ط١. تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦م. ١: ١٣٦. ١:١٠٤. وانظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن بن عبدالله. معجم الأدباء. بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٨٠م. ٤: ٢٢٤.

(٢) يوسف بن الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي، ابن السيرافي شارح كتاب سيبويه، أخذ عن أبيه، وتصدّر في مجلسه بعد موته، وكان عالما بالنحو. انظر ترجمته: القفطي. إنباه الرواة ٤: ٦٧. وانظر: ياقوت الحموي. معجم الأدباء ٢٠: ٦٠.

(٣) ابو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم، عالم بالأدب واللغة، ولد في شَنْتَمَرِيَّةِ الغرب، ورحل إلى قرطبة، وكف بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية، كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه «شرح الشعراء الستة»، و «شرح ديوان زهير بن أبي سلمى»، و «شرح ديوان طرفة ابن العبد» و«شرح ديوان علقمة الفحل» و»تحصيل عين الذهب» في شرح شواهد سيبويه، و «شرح ديوان الحماسة» وانظر: القفطي. إنباه الرواة ٤: ٦٥. وانظر: ياقوت الحموي. معجم الأدباء ٢٠ :٦٠. وانظر: السيوطي، الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. ط١. تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. بيروت: دار الكتب العامية، ٢٠٠٤م. ٢: ٣٤٩.

وكتاب "شرح أبيات سيبويه والمفصل" لعفيف الدين الكوفي (٦٩٦هـ)[١]. تمكنت الباحثة من الاطلاع على الثلاثة الأولى[٢]، ولا بأس في هذا المقام من عرض لمحة موجزة عن كل منها، على النحو الآتي.

"شرح أبيات سيبويه" لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ).

طبع كتاب "شرح أبيات سيبويه" طبعتين؛ إحداهما في حلب سنة ١٩٧٤م، بتحقيق الأستاذ أحمد خطاب، والأخرى سنة ١٩٨٦م، بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. وهو شرح موجز جدًا، مقسم إلى أبواب، عددها أربعة وتسعون. شكك في نسبته للنحاس غير باحث؛ فقد رأى زاهد في مقدمة تحقيقه أنّ النسخة التي وصلتنا هي إيجاز أحد تلامذة النحاس، أو أنه رواها عنه موجزة، وأنّ النسخة الأصلية مفقودة، وذلك بعد أن قابل بين النصوص المذكورة في النسخة التي بين أيدينا، وبين ما ورد عند البغدادي الذي نصّ في خزانته على اتخاذه كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس مصدرًا من مصادره[٣] ونقلِه منه كثيرًا، فبعد أن قابل بين هذا

(١) ربيع بن محمد بن منصور عفيف الدين الكوفي، أديب من العلماء، شرح مقصورة ابن دريد. انظر: السيوطي. بغية الوعاة ٢: ١٦/ وانظر: الزركلي، خير الدين. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ط٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م. ٤: ١٥.

(٢) بحثت عن الكتاب الأخير في الشبكة العنكبوتية وتبين أنّه حقق مرة واحدة سنة ١٩٨٣م، وكان في مجلدين، قدّم برسالة دكتوراه أعدها إبراهيم علي إبراهيم ركة، في كلية دار العلوم، في القاهرة. ولكن للأسف لم أتمكن من الاطلاع عليه. بيد أني وجدت للكتاب عرضًا في كتاب الدكتور خالد عبدالكريم جمعة " شواهد الشعر في كتاب سيبويه" ط٢. مصر الحديثة: الدار الشرقية، ١٩٨٩م. ص ٩٦.

(٣) انظر: البغدادي، عبدالقادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ط٢. تحقيق: عبدالسلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م. ١:١٩

وذلك في غير موضوع وجد اختلافا كثيرًا، ونقصًا في النسخة المنسوبة للنحاس، مما جعله يرى أنّ النسخة المفصلة مفقودة[1].

وكذلك رأى جمعة في كتابه "شواهد الشعر في كتاب سيبويه" أنّ ما بين أيدينا هو موجز مختصر من كتاب النحاس، وأمّا الكتاب نفسه فلا يزال في عداد الكتب المفقودة، وعرض أدلة تؤيد وجهة نظره، اعتمد في أحدها على الوصف الذي وُصِف به الكتاب في كتب بعض التراجم، إذ لا يمكن أن يكون لهذا الكتاب الصغير؛ فقد وُصف بأنه شرحٌ "لم يسبق إلى مثله"، وكل من جاء بعده استمد منه"[2]. واعتمد في آخر على النقص الذي وجده في النسخة بعد مقارنتها مع ما ورد عند البغدادي. حتى وصل إلى أنّ النسخة المطبوعة ليست بكتاب ابن النحاس، وإنما هي نسخة مختصرة منه، بقلم ناسخ قليل التدقيق، كثير الزلل، خلط بين شواهد سيبويه والشواهد التي استخدمها النحاس نفسه في أثناء عرضه لشواهد سيبويه، بالإضافة إلى أخطاء في نسبة بعض الأبيات[3].

"شرح أبيات سيبويه" لابن السيرافي (٣٨٥ هـ).

طبع كتاب "شرح أبيات سيبويه" لأبي محمد السيرافي مرتين؛ أولاهما في مصر سنة ١٩٧٤م، بتحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، والأخرى في دمشق، في سنتي ١٩٧٦م، ١٩٧٧م، بتحقيق الدكتور محمد علي سلطاني. ويقع في مجلدين، اهتم فيه السيرافي في أثناء شرحه للشواهد بمعنى البيت، وبيان موضع الاستشهاد فيه، ومناقشة ما فيه من وجوه إعرابية، وبيان صحة الآراء من خطئها مع الرد على من خطّأ سيبويه، واهتم فيه أيضًا بالرواية ونسبة

([1]) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. شرح أبيات سيبويه. ط١. تحقيق د. زهير غازي زاهد. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦م. ص ١٩.

([2]) القفطي. إنباه الرواة. ١: ٣٦.

([3]) انظر: جمعة. شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص ٨٧-٨٩.

الشواهد إلى قائليها، ومما يحمل على الاطمئنان إلى ما ينسبه إلى قائله، هو أنّه كان يعـرض أبياتًا من القصيدة التي اشتملت على الشاهد، قبله أو بعده، وفي ذلك دلالة على أنّ في نـسبته للشاهد اعتمد على المظان التي اشتملت على شعر الشاعر. بيد أنّ الكتاب لم يـشرح جميـع شواهد الكتاب[1]، ولم يعتمد في إيراده للشواهد على ترتيب معـين؛ كـأن يعرضـها حـسب ورودها في الكتاب، أو حسب قوافيها، إنما كان يشرحها دون اتباع ترتيب معين أو تنـسيق.

"تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" للأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ).

اشتُهر كتاب تحصيل عين الذهب لصاحبه الأعلم الشنتمري بـاسم "شرح شواهد سيبويه"، وقد يكون أكمل شروح شواهد الكتاب التي وصلت إلينا؛ إذ شرح فيه ألفاً وسبعة وعشرين شاهداً. وحققه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، وطبع في دار الشؤون الثقافية العامة، ونشر قبل تحقيقه بهامش كتاب سيبويه في طبعة بولاق .

وقد صرح الأعلم بدواعي تأليفه هذا الكتاب، وحدّد منهجه بالتأليف بقوله: "هذا كتاب أمر بتأليفه وتلخيصه وتهذيبه المعتضد بالله... أمر باستخراج شواهد كتاب سيبويه أبي بشر عمرو ابن عثمان بن قنبر -رحمة الله عليه- وتخليصها منه، وجمعها في كتاب يخصها ويفصلها عنه مع تخليص معانيها، وتقريب مراميها، وتسهيل مطالعها ومراميها، وجلاء ما غمض منها وخفي من وجوه الاستشهادات فيها، ليقرب على الطالب تناول جملتها، ويسهل عليه حصر

([1]) أحصى الدكتور جمعة عدد الأبيات التي شرحها السيرافي، إذ بلغت سبعمائة وتسعة عشر شاهدًا، تبين له بعد دراستها أنّ منها أحد عشر شاهدا شرحها في مكانين، وأنّ منها ستة شواهد ليست من شواهد الكتاب، وبذلك يصبح عدد الشواهد التي شرحها السيرافي شاهدين وسبعمائة شاهد فحسب. انظر: جمعة. شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص ٨٠- ٨٢.

عامتها... وألفته على رتبة وقوع الشواهد في الكتاب، وأسندت كل شاهد منها إلى بابه أولاً، ثم إلى شاعره إن كان معلوماً آخراً: ووسمته بكتاب "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب"، ليكون اسمه مطابقاً لمعناه، وترجمته دالة على مغزاه""[1].

ويلحظ من الكتاب أنّ الأعلم التزم بالمنهج الذي ذكره، فرتب الشواهد حسب ورودها في الكتاب، وكان حريصاً -كأبي محمد السيرافي- على نسبة الشواهد إلى قائليها، وبيان معاني مفرداتها، وموضع الاستشهاد فيها.

وأما دراسات علماء اللغة المحدثين فقد تجاوزت الشرح إلى الوصف، والنقد، وتوضيح المنهج، ولم تقتصر على الشواهد الشعرية، بل تناولت الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر، من المؤلفات التي تناولت الشواهد الشعرية عند سيبويه بالنقد، كتاب "شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد" لعبد العال سالم مكرم، عرض فيه شواهد المعلقات التي استشهد بها سيبويه، وبيّن ما مستها يد التغيير والتحريف لتتماشى ومتطلبات الصنعة النحوية، إذ أشار إلى أنّ سيبويه لم يذكر في كتابه إلا ثمانية شواهد فقط من المعلقات، وذكرها مخالفة للروايات المعروفة في دواوين الشعر وكتب الأدب، الأمر الذي دعا حسن موسى الشاعر للرد عليه في كتاب "اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية" لما رآه من مغالاة مكرم في مؤلفه حتى راح يتهم سيبويه بالتحريف والتزوير والغفلة.

ومن المؤلفات الحديثة، التي تناولت الشواهد الشعرية عند سيبويه بالوصف، كتاب "الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن" ليحيى بن محمد الحكمي،

---

[1] الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. ط١. تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان. بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢م. ص ٥٢.

وهو دراسة نحوية وصفية، تقوم على دراسة مقارنة للشواهد الشعرية المشتركة بين كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، فبعد أن حصر المؤلف الشواهد المشتركة بين الكتابين، قارن بينها من حيث نسبة الشاهد، واختلاف الرواية، وموضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به. وهناك أيضًا كتاب "شواهد الشعر في كتاب سيبويه" لخالد عبدالكريم جمعة، تناول فيه شواهد الشعر في كتاب سيبويه بالدرس والتحليل من نواح متعددة، أبرزها: أثر الرواة والعلماء في كتاب سيبويه، ومنهج صاحبه في معالجة قضايا النحو والصرف التي في شواهد الشعر، وموقفه من اللهجات، والروايات المختلفة للشواهد، والضرورة الشعرية. ومن الدراسات الوصفية أيضا لشواهد سيبويه كتاب "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" لخديجة الحديثي، إذ عرضت في القسم الأول من مؤلفها ما يتصل بالشاهد عند سيبويه، فدرست شواهد الكتاب القرآنية والشعرية والنثرية، وبينت أهمية تلك الشواهد، ومدى اعتماد النحاة عليها.

أما المؤلفات الحديثة التي ركزت على دراسة المنهج في شواهد سيبويه، فمنها كتاب "منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه" لسليمان يوسف خاطر، بيَّن فيه موقف سيبويه من القراءات، ومنهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، وردّ فيه على بعض علماء العربية من الباحثين المحدثين، الذين ذهبوا إلى أنّ سيبويه طعن في قراءات قرآنية، وبين أن ذلك لا يعدو أن يكون سوء فهم للكتاب، وعدم إدراك مقصود صاحبه في عباراته، وأنّ سيبويه التزم قولا وفعلا ومنهجًا بقوله في الكتاب: "القراءة لا تخالف، لأنّ القراءة سنّة". ومن هذه الدراسات كتاب "منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها" لإدريس مقبول، اتبع فيه منهج الاستقراء في استخراج المتن القرآني، فعرض الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، وحاور من تحدث قبله عنها، منتقدا الآراء الشاذة في الموضوع، مجيبا عن تهمة طعن سيبويه ونقده للقراءات من خلال الوقوف على

مفاهيم دقيقة، وضّح الفروق بينها، كالاختيار والترجيح وغيرها. وهناك أيضًا كتاب بعنوان "ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه" لمحمود الفجال، عرض فيه منهج استشهاد سيبويه بالحديث والأثر، فبيّن أنّ سيبويه استشهد بالحديث والأثر دون أن يعزو الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا الأثر إلى أصحاب رسول الله، وردّ على من رأى خلاف ذلك.

والمتتبع لتلك الدراسات المهتمة بشواهد سيبويه، يلحظ أنّ قسمًا كبيرًا منها ارتكز على الشواهد الشعرية فتناولها بالشرح والتفسير والتوجيه، ونسبة ما لم ينسب منها إلى أصحابها. وأنّ جزءًا منها ارتكز على الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، فتناولها من حيث منهج سيبويه في الاحتجاج بها، والرد على الخلافات التي أثيرت بين العلماء حول ذلك الموضوع. بيد أنّ جوانب دقيقة أخرى غابت عن بعض الدراسات، أو لما يصلها البحث بدراسة مستفيضة بعد، مثل الأمثال في كتاب سيبويه باعتبارها من الشواهد النحوية التي اعتمد عليها سيبويه في الكتاب، وهي إن ذكرت فإنما تذكر في ثنايا الدراسة العامة، أو في أبحاث في بضع وريقات.

ومازال كتاب سيبويه، على كثرة ما ألّف فيه، معينا لا ينضب، يستنبط منه علماء الأمة من الصدر الأول وإلى يومنا هذا، دراسات وأحكاما لم يطّلع عليها متقدم، ولا تنحصر لمتأخر، وفي ذلك يقول عضيمة في مقدمته لكتاب المقتضب: "وما زال كتاب سيبويه على كثرة ما ألف بعده عظيم القدر، فلم تتغير بهجته، ولم تُخْلَق جدته، فهو كالدوحة الباسقة وغيره أغصان لها فروع، وكالنهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله"(1).

(1) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب، ٢٠١٠م. ١: ٨٧.

الفصل الأول

الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه

يعدّ النص القرآني النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بـالطرق التـي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، إذ لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم مـن تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنًا وسندًا، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنـى المسلمون بنص قرآنهم، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج بـه فـي اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة[1]، بقراءاته المختلفة؛ متواترة كانت أو شاذة، وفي ذلك يقول السيوطي(٩١١هـ): "أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فـي العربية، سواء أكان متواترًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الـشاذة فـي العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الحرف بعينه، وإن لـم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه"[2].

وربّما كان ابن جني(٣٩٢هـ) أكثر من أجاد القول في الدفاع عن الاحتجـاج بـشواذ القراءات في مقدمة كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"؛ إذ بـيّن أنّ ضعف الرواية لا يستدعي التوقف عن الأخذ بها، يقول: "**فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلم يقصر عن وجه من الإعراب، داع إلى الفسحة والإسهاب، إلا أننا، وإن لم نقرأ في التلاوة به، مخافة الانتشار فيه، وتتابع من يتبـع فـي القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًا، وأنّه مما أمر الله بتقبله، وأراد العمل منا بموجبه، وأنه حبيب إليه ومرضي من القول لديه، نعم وأكثر مـا فيـه أن**

---

(1) انظر: الأفغاني، سعيد. في أصول النحو. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٧م. ص٢٨.

(2) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في علم أصول النحو. ط٣. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م. ص ٢٤.

يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابًا وأنهض قياسًا؛ إذ هما جميعا مرويان مستندان إلى السلف رضي الله عنه. فإن كان قادحًا فيه، ومانعًا من الأخذ به، فليكونن ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله، ..... فأمّا أن نتوقف عن الأخذ به لأن غيره أقوى منه، فلا"(1). يلحظ أن ابن جني دافع عن القراءات الشاذة من حيث العربية؛ فبينّ أنّ شذوذ روايتها لا يحملنا على ترك الاحتجاج بها في اللغة، وصرف النظر عنها.

هذا يعني أنّ القرآن الكريم، بقراءاته المختلفة، يُعدّ أفصح الكلام الذي يحتج به في اللغة، وقد احتُج به في كتب الأصول عند علماء اللغة المتقدمين عامة، وعند سيبويه خاصة؛ إذ إن في الكتاب قدرًا كبيرًا من الشواهد القرآنية، بقراءاتها المتواترة والشاذة، وقد بيّن سيبويه موقفه من القراءات بنص صريح، اعتُبر فيما بعد قاعدة عامة، وذلك قوله: "إلا أنّ القراءة لا تخالف لأنّ القراءة السُنةُ"(2)، هذا يعني أنّ القراءة عنده سنة واجبة الاتباع، ولا يجوز مخالفتها، وغدا موقفه هذا قاعدة عامة لا تكاد كتب القراءات تخلو من النصّ عليها.

وفي بعض المواضع يرجح سيبويه بين قراءتين، كأن يصف إحديهما بأنها أجود(3)، لكنه لا يحكم على أي منها باللحن أو التخطئة مهما بلغ من ندرة اللغة التي وردت بها.

ولمّا كانت نظرة بعض العلماء المحدثين إلى الشواهد النحوية عند النحاة المتقدمين على وجه العموم، وعند سيبويه على وجه الخصوص، نظرة قائمة على الكم، فقد تنبهوا إلى أنّ عدد الشواهد الشعرية يفوق كثيرًا عدد الشواهد القرآنية، ثم بنوا على ذلك أحكامًا، منها قول

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ط2. تدقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار. د.م: دار سزكين للطباعة والنشر، ١٩٨٦م. مقدمة المصنف ١: ٣٣.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. ط٤. تحقيق: عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م. ١: ١٤٨.

(3) انظر مثلا: سيبويه. الكتاب. ١: ٨٢.

أحدهم: "كانت القاعدة النحوية توضع أولا، استنباطا من الشعر العربي في الغالب الكثير، ثـم يأتي القرآن بعد ذلك في المرتبة الثانية أو الثالثة أو ما وراء ذلك من المراتب..."[1]، وقـول آخر عن كتاب سيبويه: "وفي هذا الكتاب -كما يقول أحد الدارسين- اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول، وتغافل نـسبي عـن آيـات القـرآن والـشعر الإسلامي، ولقد أحصى ما فيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلاثمائة آية، لم يتخـذ معظمهـا مصدرًا للدراسة، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر، ثم تساق الآيـات بعـد ذلك، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد"[2]، وقد أشار عضيمة أيضا إلى قلـة عدد الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه مقارنة بالشواهد الشعرية فقال: "فلو قـيس استـشهاده بالقرآن باستشهاده بالشعر لوجدنا الشعر قد غلب عليه، واستبدّ بجهده"[3].

وقد عدّ بعض العلماء تلك الأحكام مجحفة بحق سيبويه، غير منصفة له، ممّا دعاهم إلى البحث عن مسوّغ لدحضها؛ فبعضهم أعاد قلة عدد الشواهد القرآنية مقارنة بالشواهد الشعرية عند سيبويه، إلى المنهج الذي اتبعه؛ فقد كان إذا كثرت الشواهد من القرآن الكريم على قاعدة ما، يستشهد ببعضها ثمّ يعقب على ذلك بنحو قوله: "وهذا النحو كثير في القرآن"، أو "وهـذا الضرب في القرآن كثير"، إذ ليس من غرض سيبويه الحصر والإحـصاء، بـل الاستـشهاد وتبيين أساليب العرب في كلامها، وذلك يكفي فيه ذكر النماذج، وليس الأمر كذلك في الشعر؛ لأن القرآن الكريم يسهل فيه الاطلاع على مواطن الآيات المشابهة لما يذكر، أمـا الـشواهد

---

(1) انظر: خاطر، سليمان بن يوسف. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، 2008م.ص 221. نقلا عن كتاب الأنصاري، أحمد مكي. نظرية النحو القرآني. ط1. مكة المكرمة: دار القبلة، 1983م. ص 14

(2) عيد، محمد. الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث. د.ط. القاهرة: عالم الكتب، 1972م. ص 123.

(3) عضيمة، محمد عبدالخالق. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. ط1. مصر: مطبعة السعادة، د.ت. 1: 6

الشعرية فلا بدّ من تتبعها؛ إذ لو ذكر نماذج قليلة منها وأشار إلى الباقي لما اهتدى الناس إليه، ولضاع كثير من الشواهد الشعرية التي لم يجدها الناس إلا عند سيبويه[1].

ونظر بعضهم إلى عدد الشواهد نظرة قائمة على النسبة والتناسب[2]، ليثبت أنّ نسبة احتجاج سيبويه بالشواهد القرآنية أكثر من نسبة احتجاجه بالشواهد الشعرية بالقياس إلى المجموع الكلي لكليهما؛ أي أنّ نسبة الشواهد الشعرية الواردة في الكتاب قياسًا إلى ما جمع عن العرب من أشعار، تعد أقل من نسبة الشواهد القرآنية المذكورة قياسًا إلى عدد آيات القرآن الكريم.

بيد أنّ هذه النظرة القائمة على الكم لم ترض بعض العلماء، فظهرت نظرة تأويلية تستند إلى النوع لا الكم، وتفسّر سبب قلة عدد شواهد القرآن مقارنة بالشواهد الشعرية، وهي أنّ سيبويه في تقعيده النحوي كان يقعّد لقاعدة عامة، شواهدها ماثلة في مختلف كلام العرب، وغالبًا لم يكن يأتي بشاهد لتعميق قاعدة ما، بل كان يمثل عليها بمثال نثري، أمّا ما خرج عن القاعدة العامة فكان يلجأ إلى تحليله وتفسيره مستعيناً بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية، أي أنّ سيبويه كان يورد الشواهد حيثما يرد العدول، وأنّ تفسير كثرة عدد الشواهد الشعرية مقارنة بالشواهد القرآنية هو أنّ الخروج عن القاعدة في الشعر أكثر منه في القرآن، ومن ثمّ يمكن القول إنّ قلة عدد الشواهد القرآنية ليست مثلبة أو مأخذًا على سيبويه، فيستدعي الأمر

---

(1) انظر: خاطر. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم. ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(2) هذه الفكرة سمعتها من الدكتور حنا حداد في إحدى ندواته لطلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك، سنة ٢٠١٠م.

البحث عن تأويل، بل هي دليل على أنّ النصوص القرآنية يقل فيها الخروج على القاعدة العامة مقارنة مع النصوص الشعرية[1].

وبعد دراسة الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه عمد البحث إلى تبني هذه النظرة، ومحاولة إثباتها؛ إذ تبيّن أنّ سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد القرآني حيث يذكر القاعدة العامة المستقيمة ليعمقها أو يثبتها إلا نادرًا، بل كان يأتي بالشاهد القرآني حيث يذكر قاعدة فرعية، أو حيث يحتاج إلى تفسير ما خرج على القاعدة العامة، أو الكلام غير المستقيم مع القاعدة الأصلية.

ولإثبات ذلك ارتأت الباحثة في عرضها للشواهد القرآنية في كتاب سيبويه أن تصنّفها في مجموعات، كل مجموعة تمثل وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التصريف الإعرابي[2]، كالحذف والإضمار، والزيادة، والفصل والاعتراض، والقطع والوصل، والمطابقة وعدمها.

تجدر الإشارة إلى أنّ الشواهد القرآنية النحوية هي محل الدراسة، فلم تتناول الدراسة الشواهد القرآنية الصوتية أو الصرفية أو غيرها مما لا يقع ضمن الشواهد النحوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا بدّ من الإشارة إلى أن ليس كل شاهد من شواهد سيبويه القرآنية ينطوي على إشكال يلزم تفسيره وبيان الوجه فيه؛ فبعض الشواهد يأتي بها سيبويه للرد على بعض العلماء في تشبيههم آية بأخرى في الإعراب، وجعلها من باب واحد، وهو لا يرى بينهما وجهًا من الشبه، أو في توجيههم إعراب عبارة من كلام العرب أو بيت من الشعر.

---

(1) هذه الفكرة، أو هذا التأويل للدكتور عبدالحميد الأقطش، أشار إليه في إحدى ندواته لطلبة الدكتوراه، في جامعة اليرموك، ٢٠١١م.

(2) انظر: أبو المكارم، علي. أصول التفكير النحوي. بيروت: مطابع دار القلم، ١٩٧٣م. ص٢٩٢.

المبحث الأول

الحذف والإضمار

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية عامة، والعربية خاصّة؛ إذ من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز. وقد اهتمَّ النحاة قديمًا بهذه الظاهرة، وأحْصَوا مواضعها، وأعطوا الأوْجه المُمكنة فيها، وفسَّروا بعض العِلل الكامنة وراءَها، بيد أن حديثهم عنها كان موزعًا في أبواب مختلفة، دون أن يفردوا لها مؤلفًا خاصًا بها، كما هي الحال في جهود العلماء المحدثين؛ إذ شغلت هذه الظاهرة قسطا كبيرًا في حقل الدراسات اللغوية الحديثة، وألف فيها المحدثون العديد من المؤلفات.(١)

والحذف في اللغة: القطع والإسقاط، جاء في الصحاح: "حَذْفُ الشيء: إسقاطُه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت... وحَذَفْتُ رأسَه بالسيف، إذا ضربته فقطعتَ منه قطعةً"(٢). وفي لسان العرب: "حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفًا قَطَعَه من طَرَفه والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر من ذلك... والحَذْفُ الرَّمْيُ عن جانِبٍ والضربُ"(٣).

---

(١) من تلك المؤلفات: كتاب "ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي" لطاهر سليمان حمودة، وهو كتاب منشور في الدار الجامعية في الإسكندرية، سنة ١٩٨٢م. ورسالة ماجستير بعنوان "ظاهرة الحذف في الجملة العربية" لأحمد فالح مطلق، في جامعة اليرموك سنة ١٩٨٥م. ورسالة ماجستير بعنوان "ظاهرة الحذف الاكتفائي في العربية" لعماد سعد فايز أبو حسن، في جامعة النجاح الوطنية، سنة ١٩٩٩م. ورسالة ماجستير بعنوان "حذف الاسم تركيبًا وأثرًا في الدلالة" لسامي محمد صالح البدر، في جامعة اليرموك، سنة ١٩٩٩م. ورسالة ماجستير بعنوان"الحذف في بنية الكلمة العربية" لراضي الرويلي، في جامعة اليرموك، سنة ٢٠٠٨م.

(٢) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ط١. تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور محمد طريفي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م. [حذف] ٤: ٣٨.

(٣) ابن منظور، أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. لسان العرب. ط٣. اعتنى بتصحيحها: أمين عبدالوهاب، ومحمد العبيدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م. [حذف] ٣: ٩٣.

والحذف في الاصطلاح كما عرفه الزركشي(٧٩٤هـ)[١]: "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"[٢] فالحذف لا يقتصر على الكلمات فقط بل يمكن أن يقع في الحرف أو في الجملة أو في مادون الجملة.

وقد عبّر بعض النحاة المتقدمين عن الحذف بـ "الإضمار"[٣]، إلا أنّ بعضهم تنبه إلى ضرورة التفريق بينهما، منهم ابن مضاء القرطبي(٥٩٢هـ)[٤] الذي يقول: "الفاعل يضمر ولا يحذف"[٥]، وكذلك الزركشي، فقد اشترط في المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ، في حين لا يُشترط ذلك في المحذوف[٦]. هذا يعني أنّ الإضمار شيء، والحذف شيء آخر؛ فالإضمار هو الإخفاء والتغييب، كما جاء في اللسان: ""أضمَرْتُ الشيء: أخْفَيته،... وأضمَرَتْه الأرضُ: غَيَّبَتْه"[٧] أي أنّ الشيء المضمر شيء موجود أصلا، وإنما غيّب وأُخفي لغاية، فقد يسقط عنصر ما مع الاحتفاظ به في الذهن. وهذا يفسر كلام ابن مضاء في أن الفاعل يضمر ولا

---

(١) بدر الدين أبوعبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" و "التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح". انظر: الزركلي. الأعلام. ٦: ٦٠.

(٢) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله. البرهان في علوم القرآن. قدمه وعلق عليه مصطفى عبدالقادر. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠١م. ٣: ١١٥

(٣) يقول أبو حيان: "وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذفُ إضماراً". أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط. ط١. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م. ١: ٣٤٦.

(٤) ابن مضاء القرطبي (٥١١ – ٥٩٢ هـ = ١١١٨ – ١١٩٦م)، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس: عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر، مولده بقرطبة، ووُلي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة ٥٧٨ هـ، وتوفي باشبيلية. انظر: الزركلي. الأعلام. ١: ١٤٢.

(٥) ابن مضاء القرطبي، أبوالعباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد اللخمي. الرد على النحاة. ط١. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م. ص ٢٨.

(٦) انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن. ٣: ١١٥

(٧) ابن منظور. لسان العرب. [ضمر] ٤: ٤٩٢.

يحذف؛ أي أنّ الفاعل قد يسقط لفظا من الجملة، ولكن يبقى محفوظا ذهنيا، لاحتياج الجملة إليه.

ندرك مما تقدم أن لعلماء العربية المتقدمين أثرًا كبيرًا في رسم صورة واضحة عن الحذف. وقد أشار سيبويه إليه تحت باب أسماه "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض". هذا يعني أن الحذف عارض في الكلام وأنّ الأصل وروده بغير حذف، إذ يقول: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[1]، وبيّن في كتابه أنّ مواضع الحذف والإضمار متعددة؛ إذ لا تقتصر على باب معين من أبواب النحو، فلا نكاد نجد بابًا من أبواب النحو إلا ودخل فيه الحذف، سواء أكان على مستوى الجملة أم على مستوى أجزاء الجملة. وهذا يتضح من خلال عرض الشواهد القرآنية الواردة في الكتاب وتحليلها على نحو ما يأتي:

المطلب الأول: حذف الحرف

اعتمد سيبويه على استقراء ما وراء النص في فهم النصوص القرآنية وتفسيرها، اعتمادًا على أنّ النص ليس هو المنطوق أو المكتوب فقط، بل ما يمكن أن يفهم من المنطوق. وبما أنّ التوضيح جزء من النص فلا بدّ أن تؤخذ دلالة المنطوق بالاعتبار عند التقعيد، وهذا ما فعله سيبويه؛ فقد استشهد في غير موضع بنصوص قرآنية قدّر فيها محذوفًا – أملاه عليه فهمه للنص– وبنى عليها حكمًا. ومن تلك النصوص ما قدّر المحذوف فيها حرفًا على نحو ما سيأتي:

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٤.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان وروده في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿واختارَ موسى قومَهُ سبعين رجلاً﴾ [الأعراف ١٥٥]	١: ٣٧	قراءة الجمهور	حذف "من"
٢.	﴿وأنَّ هذهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً وأنا رَبُّكُمْ فاتَّقونِ﴾[المؤمنون ٥٢]	٣: ١٢٦	قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو	حذف اللام
٣.	﴿وأنَّ المساجِدَ لله فلا تَدْعوا مَعَ اللهِ أَحَدًا﴾ [الجن ١٨]	٣: ١٢٧	جمهور القرّاء	حذف اللام
٤.	﴿وما مَنَعَهُم أنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقاتُهُمْ إلّا أنَّهُمْ كَفَروا باللهِ﴾ [التوبة ٥٤]	٣: ١٤٦	جمهور القرّاء	حذف اللام
٥.	﴿فَدَعا رَبَّهُ أنّي مَغلوبٌ فانتَصِرِ﴾ [القمر ١٠]	٣: ١٢٧	جمهور القرّاء	حذف الباء
٦.	﴿ولَقَدْ أرْسَلْنا نوحًا إلى قَوْمِهِ أنّي لَكُمْ نَذيرٌ مُبينٌ﴾ [هود ٢٥]	٣: ١٢٧	قراءة أبي عمرو، وابن كثير، والكسائي	حذف الباء
٧.	﴿أنْ تَضِلَّ إحْداهُما﴾ [البقرة ٢٨٢]	٣: ١٥٤	جمهور القرّاء	حذف اللام
٨.	﴿أأنْ كانَ ذا مالٍ وبَنينَ﴾ [القلم ١٤]	٣: ١٥٤	قراءة حمزة	حذف اللام
٩.	﴿ولا يأمُرَكُم﴾ [آل عمران ٨٠]	٣: ٥٢	ابن عامر،	إضمار

			وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف	"أن"
١٠	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ﴾ [سبأ ٣٣]	١: ٢١٢	جمهور القرّاء	حذف "في"
١١	﴿أَتُحاجونِي﴾ [الأنعام ٨٠]	٣: ٥١٩	نافع المدني	حذف النون
١٢	﴿فَبِمَ تُبَشِّرونِ﴾ [الحجر ٥٤]	٣: ٥١٩	نافع المدني	حذف النون

التحليل

استشهد سيبويه بالشاهد القرآني الأول في معرض حديثه عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعول كان في أصل استعماله مجرورًا بحرف جر، ولمّا حذف حرف الجرّ عمِل الفعل به، فالاستعمال الجاري هو (اختار من القوم)، ثمّ نبّه على أنّ "ليس كل الفعل يفعل به هذا"[١]، وقد أشار ابن هشام إلى أنّ هذا الفعل (اختار) هو من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها الثاني بنفسها تارة، وبحرف جر تارة أخرى كفعل "استغفر"، و"أمر"[٢]. واستنادًا إلى ذلك يمكن القول إنّ استخدام الفعل "اختار" متعديًا بحرف الجر "من" هو الاستخدام الشائع، وإنّ ما جاء في المحكم العزيز من استخدام لذلك الفعل متعديًا بنفسه هو جزء من الرواسب اللغوية، وهذا ما دعا سيبويه للاستشهاد به، فلو جاء الاستخدام موافقا للشائع لَما ذُكِر.

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٩.

(٢) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤م. ص ٣٨٤.

واستشهد بالشواهد الثاني والثالث والرابع على جواز حذف حرف اللام من "أنّ" في جملة التعليل، هذا يعني أنّ الشاهد الثاني بمعنى "ولأنّ هذه أمتكم فاتقون"، والشاهد الثالث بمعنى "لأنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا"[1]، والشاهد الرابع بمعنى "إلا لأنّهم كفروا"[2]، مع التنبيه على أنّ الشاهد الثاني بقراءة نافع[3]، وابن كثير[4]، وأبي عمرو[5]. وفي الشاهد الثالث فتحت همزة "أنّ" عطفًا على قوله تعالى: "قل أوحي إلي أنّه"[6].

واستشهد بالشاهدين الخامس والسادس على جواز حذف الباء من أنّي، فالرابع بمعنى "بأنّي مغلوب"، والخامس بمعنى "بأني لكم نذير"[7].

واستشهد بالشاهدين السابع والثامن على حذف اللام من "أنْ"، فالشاهد السادس بمعنى "لأنْ تضلّ"، والآخر بمعنى "ألِأنْ كان ذا مالٍ وبنين؟" وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أنّ اللام ونحوها من حروف الجرّ قد تحذف من "أنْ" كما حُذفت من "أنّ"، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلتُ ذاك حذر الشرَ، [أي لحذر الشر]. ويكون مجرورًا على التفسير الآخر، ومثل ذلك قولك: إنّما انقطع إليك أنْ تكرمَهُ، أي: لأنْ تكرمه"[8]. هذا يعني أنّ الأصل في "أنْ" و "أنّ" أن

([1]) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٢٧

([2]) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٤٦.

([3]) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي، ولد سنة سبعين للهجرة، أحد القراء السبعة، إمام قراء المدينة المنورة. انظر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن أحمد. غاية النهاية في طبقات القراء. تحقيق برجشتراسر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣٢م. ٢: ٣٣٠- ٣٣٣.

([4]) عبدالله بن كثير الداري، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، إمام أهل مكة في القراءة، وأحد القراء السبعة. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٤٤٣.

([5]) أبو عمرو بن العلاء زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني، أحد القراء السبعة المشهورين، شيخ الرواة وأستاذ جيله، (ت ١٥٤هـ). انظر: ابن الجزري. غاية النهاية ١: ٢٨٨ -- ٢٩٠.

([6]) انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. بيروت: دار الشروق، ١٩٧١م. ص ٣٢٦.

([7]) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٢٧

([8]) سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٥٤.

تقترنا بـ "لام" الجر في جملة التعليل، وأنّ ما جاء في الشواهد من حذف هو عدول عن الأصل، وهذا العدول هو الذي دفع سيبويه للاستشهاد بها.

وفي قوله عزّ وجلّ: ﴿ما كانَ لِبَشَرٍ أنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقولَ لِلنّاسِ كُونُوا عِبادًا لِي مِنْ دُونِ اللهِ﴾[آل عمران ٧٩]، استشهد سيبويه بالشاهد التاسع على جواز إضمار "أنْ" ونصبها لما يليها، في قراءة ابن عامر[١]، وعاصم[٢]، وحمزة[٣]، ويعقوب[٤]، وخلف[٥][٦]، لتتمة الآية في قوله تعالى:﴿وَلا يَأْمُرُكُمْ﴾ فقد نصب هؤلاء القراء "يأمرَكم" على إضمار "أن" بمعني "وما كان لبشر أن يأمرَكم أن تتخذوا"[٧]. هذا يعني أنّ الأصل في نصب "يأمركم" وجود "أن" الناصبة، وأنّ حذف "أن" عدول عن ذاك الأصل، فاستشهد سيبويه بتلك القراءة لما فيها من عدول.

---

(١) عبدالله بن عامر اليحصبي الحميري، ولد في قرية رحاب (في محافظة المفرق في الأردن)، سنة ثمان للهجرة، أحد القراء السبعة، إمام أهل الشام في القراءة. انظر ترجمته في: ابن الجزري. غاية النهاية. ١٩٣٢. ١: ٤٢٣-٤٢٥. وانظر: ابن مجاهد. أبو بكر أحمد بن موسى. السبعة في القراءات. تحقيق شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م. ص ٨٥.

(٢) أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، إمام الكوفة وأحد القراء السبعة، جمع بين الفصاحة والإتقان والتجويد، توفى سنة مائة وسبع وعشرين. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٣٤٦. .

(٣) حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين للهجرة، إمام أهل الكوفة، أحد القراء السبعة، توفى سنة مائة وست وخمسين للهجرة. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٢٦١- ٢٦٣.

(٤) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله ابن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي مولاهم، البصري أحد القرّاء العشرة وإمام أهل البصرة ومقريها. نسب إلى الحضرمي ولاءً، فهو بصريٌ مولداً ووفاة، توفى سنة ست وخمسين ومائة. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٢٦٣.

(٥) أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف الأسدي البغدادي البزاز، ولد سنة خمسين ومائة، أحد القراء العشرة، حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين ، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، كان ثقة كبيراً عالماً زاهداً عابداً، روي عنه أنه قال: أشكل عليَّ باب في النحو فأنفقت ثمانين ألف درهم حتى حفظته ووعيته، توفى سنة تسع وعشرين ومائتين . انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٢٧٢- ٢٧٤.

(٦) انظر: البنا، أحمد بن محمد. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات. ط١. تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م. ١: ٤٨٣.

(٧) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٥٢.

واستشهد سيبويه بالشاهد العاشر على جواز حذف حرف الجر "في" على الاتساع، بقوله: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار... :﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ﴾"(١)، أي مكرٌ في الليل، وفي النهار. والاتساع "ضرب من الحذف"(٢)، ويُسمَّى "التوسع"، وقد أفرد له سيبويه حيّزًا كبيرًا في كتابه، وكذلك اعتنى به ابن جني في آثاره عامة، وخصائصه خاصة، وبيّن أنّه كثير في العربية، بقوله: "وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"(٣) وبما أنّ الأصل وجود حرف الجر، فهذا يعني أنّ الاتساع تخطٍ وتجاوز للأصل، وبناء على ذلك ربما جاز القول في أنّ الاتساع تقنية لغوية تلجأ إليها العربية في تفسير العدول، ووجود هذا العدول في الشاهد العاشر هو سبب ذكر سيبويه له.

واستشهد سيبويه بالشاهدين الحادي عشر والثاني عشر على حذف حرف النون في قراءة نافع، كراهية تتابع الأمثال، إذ يقول: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لَتفعلُنَّ ذاك أو لتذهبُنَّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالًا،... وهم في ذا الموضع أشدّ استثقالًا للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا. بلغنا أنّ بعض القراء قرأ: "أتحاجونِي" وكان يقرأ: "فبم تبشرونِ" وهي قراءة

---

(١) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢١٢.

(٢) ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق: عبدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ٢: ٢٥٥.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق: الشربيني شريدة. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م. باب في فرق بين الحقيقة والمجاز ٢: ٤٢٢

أهل المدينة، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف."[1] فالحذف في هذين الشاهدين هو حذف نون من نونين لا من ثلاثة، وفي ذلك عدول عن الأصل الذي يقتضي وجود النونين.

المطلب الثاني: حذف الاسم

استشهد سيبويه بنصوص قرآنية قدّر فيها اسمًا محذوفًا، وبعد دراسة تلك الشواهد تبيّن أنّ حذف الاسم فيها ليس له مواضع يطّرد فيها، فتارة يكون الاسم المحذوف أحد ركني الجملة، وتارة أخرى يكون تكملة، على نحو ما يأتي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان وروده في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿طاعةٌ وقَولٌ مَعْروفٌ﴾ [محمد ٢١]	١: ١٤١	جمهور القرّاء	إضمار مبتدأ تقديره "أمري" أو خبر تقديره "أمثلُ"
٢.	﴿قالوا مَعْذِرَةٌ إلى ربِّكُم﴾ [الأعراف ١٦٤]	١: ٣٢٠	جمهور القرّاء	إضمار مبتدأ تقديره "موعظتنا"
٣.	﴿فَصبْرٌ جَميلٌ وَاللهُ المستَعانُ﴾ [يوسف ١٨]	١: ٣٢١	جمهور القرّاء	إضمار مبتدأ تقديره "الأمر"
٤.	﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدَ	٣: ١٢٥	قراءة ابن عامر،	إضمار مبتدأ

---

(١) سيبويه. الكتاب. ٣: ٥١٩- ٥٢٠.

	الكافِرينَ﴾ [الأنفال ١٨]		وحمزة، والكسائي	تقديره "الأمر"
٥.	﴿ذَلِكُمْ فَذوقوهُ وَأَنَّ لِلْكافِرينَ عَذابَ النّارِ﴾ [الأنفال ١٤]	٣: ١٢٥	جمهور القرّاء	إضمار مبتدأ تقديره "الأمر"
٦.	﴿وَقالوا اتَّخذَ الرحمنُ وَلَدًا سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمونَ﴾ [الأنبياء٢٦]	١: ٤٣٥، ٤٤٠	جمهور القرّاء	إضمار مبتدأ تقديره "هم"
٧.	﴿مَثَلاً ما بَعوضَةٌ﴾ [البقرة ٢٦]	٢: ١٣٨، ٢٨٦	قراءة رؤبة	إضمار مبتدأ تقديره "هو"
٨.	﴿وإنْ مِنْ أَهْلِ الكِتابِ إلّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء ١٥٩]	٢: ٣٤٥	جمهور القرّاء	إضمار مبتدأ تقديره "أحدٌ"
٩.	﴿سَتُدْعَوْنَ إلى قَوْمٍ أُولي بَأْسٍ شَديدٍ تُقاتِلونَهُمْ أَوْ يُسلِمُونَ﴾ [الفتح ١٦]	٣: ٤٧	جمهور القرّاء	إضمار مبتدأ تقديره "هم"
١٠	﴿بِئْسَما اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُم أن يَكْفُروا﴾ [البقرة ٩٠]	٣: ١٥٥	جمهور القرّاء	إضمار مبتدأ تقديره "هو"
١١	﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه ٨٩]	٣: ١٦٦	جمهور القرّاء	إضمار اسم "أن" تقديره "أنّه"
١٢	﴿وَآخِرُ دَعْواهُم أنِ الحمدُ	٣: ١٦٣	جمهور القرّاء	إضمار اسم "أن"

	لله رَبِّ العالمينَ﴾ [يونس ١٠]			تقديره "أنّه"
١٣	﴿وَنادَيْناهُ أنْ يا إبْراهيمَ قدْ صَدّقْتَ الرُّؤيا﴾ [الصافات ١٠٤- ١٠٥]	٣: ١٦٣	جمهور القرّاء	إضمار اسم "أن" تقديره "أنك"
١٤	﴿عَلِمَ أنْ سَيَكونُ مِنكُمْ مَرْضى﴾ [المزمل ٢٠]	٣: ١٦٦	جمهور القرّاء	إضمار اسم "أن" تقديره "أنّه"
١٥	﴿لِئلّا يَعْلَمَ أهْلُ الكِتابِ أنْ لا يَقْدِرونَ على شيءٍ﴾ [الحديد ٢٩]	٣: ١٦٦	جمهور القرّاء	إضمار اسم "أن" تقديره "أنهم"
١٦	﴿وَالْخامِسَةُ أنْ غَضَبُ اللهِ عَلَيْها﴾ [النور ٦]	٣: ١٦٣	قراءة يعقوب، والحسن	إضمار اسم "أن" تقديره "أنّه"
١٧	﴿ولَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾ [البقرة ١٧٧]	١: ٢١٢	جمهور القرّاء	إضمار خبر لكن وتقديره "برُّ"
١٨	﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أوْ كَفورًا﴾ [الإنسان ٢٤]	٣: ١٨٤، ١٨٨	جمهور القرّاء	حذف المفعول وتقديره "أحدًا"
١٩	﴿وَاسْأَلِ القَرْيَةَ﴾ [يوسف ٨٢]	١: ٢١٢	جمهور القرّاء	حذف المفعول وتقديره "أهل"
٢٠	﴿والحافظينَ فُروجَهُمْ	١: ٧٤	جمهور القرّاء	حذف المفعول،

	والحافظاتِ والذاكرينَ اللهَ كثيرًا والذاكراتِ﴾ [الأحزاب ٣٥]			وتقديره "والحافظاتها"، "والذاكراته"

التحليل

في الجملة تتجلى إحدى خصائص العربية واللغات السامية عامة وهي الحذف، والجدول أعلاه يعرض شواهد قرآنية استشهد بها سيبويه حُذِف منها اسم، يمكن تصنيفها -بالنظر إلى موضع حذف الاسم- في مجموعتين؛ الأولى نصوص حذف منها أحد ركني الجملة، والأخرى نصوص حذف منها ما يمكن أن يسمى بـ "التكملة"(١). على نحو ما يأتي.

المجموعة الأولى

تضم هذه المجموعة الشواهد القرآنية التي حذف منها أحد ركني الجملة، وبعد دراستها تمكنت الباحثة من تقسيمها إلى قسمين: قسم يضم شواهد قرآنية أضمِر فيها أحد ركني الجملة الاسمية دون وجود نواسخ، وقسم آخر يضم شواهد قرآنية أضمر فيها أحد ركني الجملة التي دخلت عليها إحدى النواسخ، على نحو ما يأتي:

القسم الأول: إضمار المبتدأ أو الخبر

يورد سيبويه شواهد قرآنية أُضمِر فيها أحد ركني الجملة الاسمية استغناءً لعلم المخاطَب بها، فالشاهد الأول أُضمِر فيه اسم، وفيه وجهان؛ إما أن يكون المذكور "طاعةٌ" هو المبتدأ،

(١) تسمى في كتب النحو بالفضلة، بيد أنّ الدكتور عبد الحميد الأقطش يفضل تسميتها بالتكملة لما طرأ على اللفظ الأول من هبوط دلالي، وقد أشار إلى ذلك في إحدى ندواته لطلبة الدكتوراه في جامعة اليرموك، ٢٠١١م.

وخبره مضمر تقديره "أمثل"، وإما أن يكون المذكور "طاعة" هو الخبر، والمبتدأ مضمر تقديره "أمري"، وفي ذلك يقول سيبويه: "فإمّا أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره، كأنــه قــال: أمري طاعة [وقول معروف]، أو يكون أضمر الخبر، فقال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ"[1].

وفي الشاهد الثاني أُضمِر المبتدأ على تقدير "قالوا: موعظتنا مَعْذِرَةٌ إلى ربكم" وقد قــدّر سيبويه هذا المبتدأ على أساس فهمه للنص، ويظهر ذلك من قوله: "لــم يريــدوا أن يعتــذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمرٍ ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تعظون قومًا؟ قالوا: موعظتنا معــذرةٌ إلى ربّكم"[2]. وتجدر الإشارة إلى أنّ حفصًا وحده قرأها بالنصب، وفي قراءته ثلاثة أوجــه: الأول: أنّها مفعول لأجله؛ أي وعظناهم لأجل المعذرة، والثاني: أنها منتصبة نصب المــصدر بفعل مقدر من لفظها؛ أي نعتذر معذرةً، والثالث: أنّها منتصبة انتــصاب المفعــول بــه؛ لأنّ المعذرة تتضمن كلامًا، والمفرد المتضمن لكلام إذا وقع بعد القول نُصِب نصب المفعول به[3].

أمّا الشاهد الثالث فقد أُضمِر فيه مبتدأ تقديره "الأمرُ صبرٌ جميلٌ" لأنّ الله تعالى يخبــر فيها سيدنا يعقوب بصبر حاصل أو سيكون عند فقدان سيدنا يوسف[4]. وكذلك أضــمر فــي الشاهدين الرابع والخامس مبتدأ تقديره "الأمر" كأنّه قيل: الأمر ذلكم، مــع الإشــارة إلــى أنّ سيبويه ذكر قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي في الشاهد الأول؛ فهم يقرأون "موهنٌ"، وأمّــا حفص فيقرأها "موهِنُ كيدِ" بتخفيف الهاء والإضافة[5].

---

(1) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٤١.

(2) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣٢٠.

(3) انظر: الدرويش، محي الدين. إعراب القرآن الكريم وبيانه. ط٧. دمــشق: اليمامــة، ودار ابــن كثيــر، ١٩٩٩م. ٣: ٦٧.

(4) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢١.

(5) انظر: البنا. إتحاف فضلاء البشر. ٢: ٧٨.

وفي الشاهد السادس مبتدأ مضمر يمكن تقديره على وجهين؛ الأول: على تقدير مذكور، نحو "بل الملائكةُ عبادٌ مكرمون"، والآخر: على تقدير ما لم يـذكر، نحـو "بـل هـم عبـادٌ مكرمون".

وفي الشاهد السابع ذكر قراءة شاذة[١] وهي رفع بعوضة، الأمر الذي دعاه إلى تقـدير مبتدأ محذوف تقديره "هو" على أن تكون "ما" بمعنى الذي، فيحذف المبتـدأ، أي الـذي هـو بعوضة، ويجوز أن تكون "ما" حرفا فيضمر المبتدأ وتقديره: مثلا هو بعوضة[٢].

وأمّا الشاهد الثامن فيقدَّر فيه مبتدأ محذوف، على اعتبار أنّ "إن" نافية، والجار والمجـرور متعلقان بمحذوف، في محل رفع صفة لمبتدأ محذوف، وخبره جملة القسم المجاب بقولـه "إلا لَيؤمننّ"[٣]، وأشار سيبويه إلى المحذوف بقوله: "وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مـا منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنّما يريد: ما منهم واحد مات، ومثل ذلـك قولـه تعالى جده"[٤]. وهذا حذف تقتضيه البلاغة لا التركيب النحوي.

وذكر سيبويه الشاهد التاسع في معرض حديثه عن "أو" وما يأتي بعدها، وأشـار إلـى جواز إضمار مبتدأ تقديره "هم" في قوله تعالى: "تقاتلونهم أو يسلمون"، بقوله: "إن شئت كـان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم يسلمون"[٥].

واستشهد سيبويه بالشاهد العاشر على مبتدأ محذوف تقديره "هو" عند وقوع "أن يكفروا" في محل رفع، يقول: "وقال جلّ ذكره: "بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِه أَنْفُسَهُم" ثمّ قال: "أَنْ يكفـروا" علـى

---

(١) وهي قراءة رؤبة. انظر: ابن جني. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ١: ٦٤.

(٢) انظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله. إملاء ما من به الرحمن مـن وجـوه الإعـراب والقراءات في جميع القرآن. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م. ١: ٢٦.

(٣) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ٢: ١٤٩.

(٤) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٤٥.

(٥) سيبويه. المرجع السابق. ٣: ٤٧.

التفسير، كأنّه قيل له ما هو؟ فقال: هو أن يكفروا"[1] وتجدر الإشارة إلى أنّ "أن تكفروا" يمكن أن تقع في محل جر أيضًا؛ إذا قدّرنا "ما" التي بعد "بئس" بمعنى "الذي"، وهي موصولة بـ "اشتروا به أنفسهم"، و "أن يكفروا" بدل من الهاء، فيصير أيضًا في صلة ما، وتسمى "بئسما" في هذا الوجه مكتفية، لأن تقديرها: بئس الذي اشتروا به أنفسهم[2].

القسم الثاني: إضمار اسم الناسخ أو خبره

يضم هذا القسم شواهد نحوية قرآنية استشهد بها سيبويه أضمِر فيها أحد ركني الجملة التي دخل عليها أحد النواسخ، فقد استشهد سيبويه في معرض حديثه عن إضمار الهاء أو الكاف مع "أن" المخففة بشواهد قرآنية عدة، منها النصوص من (١١- ١٦) قدّرها على الترتيب: "أنّه لا يرجع إليهم"، "أنّه الحمد لله"، "أنّك قد صدّقت الرؤيا يا إبراهيم"، أنّه سيكون منكم"، "أنّهم لا يقدرون"، "أنّه غضبُ". وهو بذلك يرى أنّ "أنْ" هي "أنّ" ولكنها مخففة عنها، وليس من فارق بينهما في العمل، ولأنّ المشددة تفيد التوكيد وتختص بالجملة الاسمية وتعمل فيها، فقد لجأ إلى تأويل مبتدأ محذوف في الشواهد المذكورة التي تحوي "أنْ" المخففة، وعدّ ما بعدها خبرًا لذلك المحذوف، وهو ضمير الشأن، ليؤكدّ أنّ "أنْ" مخففة عن "أنّ"، بيد أنّ الباحثة تؤيد ما أشار إليه أبو المكارم من أنّ هذا تحريف؛ فهناك اختلاف بين الأداتين في الصوت والدلالة والوظيفة النحوية[3]؛ أي أنّ المشددة تفيد التوكيد وتختص بالجملة الاسمية، وتعمل فيها، بينما تدخل "أنْ" الساكنة على الأسماء والأفعال جميعًا، ولا تختص بأحدهما، ودليل دخولها على الفعل الشواهد (١١، ١٣، ١٤، ١٥)، ودليل دخولها على الاسم الشاهدان (١٢،

---

(1) سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٥٥.

(2) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٥٥، ١٥٦ هامش رقم (٤).

(3) انظر: أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. ص ٣٣١.

١٦)[1]. فلولا الإقرار بوجود فرق بينهما لما اضطررنا إلى التحريف أو التأويل أو إعمال الحيلة في سبيل تجيير النصوص وتصييرها ضمن قاعدة عامة مشتركة.

واستشهد سيبويه بالشاهد السابع عشر على إضمار خبر "لكن" على الاتساع، وأوّل ذلك بقوله: "إنما هو: ولكنّ البرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخر[2]". فالشاهد في هذه الآية هو تقدير مضاف محذوف جاء خبرًا لـ "لكنّ"، وحذف المضاف جائز في العربية ومعهود؛ إذ يجوز أن يُحذف ما عُلم من مضاف أو مضاف إليه، وإن كان المحذوف المضاف، فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه.

المجموعة الثانية

تضم هذه المجموعة شواهد قرآنية حذف منها اسمٌ، وهذا الاسم ليس بعمدة في النص، بل هو تكملة، والشواهد من (١٨- ٢٠) تشترك جميعها في أنّ المحذوف هو المفعول به. فقد رأى سيبويه أنّ الشاهد الثامن عشر حذف منه المفعول به على تقدير "لا تطع أحدًا من هؤلاء"، وربما فهم من كلامه أنّ "آثمًا"، و"كفورًا" هي صفات للمحذوف، بيد أنّ الباحثة ترى أنّ من الأولى تحليل عناصر النص الموجودة، ومنح كل عنصر وظيفة نحوية، ثمّ في حال تعذر ذلك يمكن اللجوء إلى التأويل، وترى الباحثة أنّ "آثمًا" يمكن أن تقع مفعولًا، و"كفورًا" معطوفة عليها، وبناء على ذلك لا يكون في النص محذوف، فلا نحتاج إلى تأويل.

أمّا الشاهد التاسع عشر فيشير إلى اهتمام سيبويه بالحديث عمّا سمّاه استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، بسبب الاتساع في الكلام، والإيجاز والاختصار، فقوله عز وجل "واسأل

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنّ الشاهد (١٦) هو قراءة يعقوب والحسن، وأما نافع فقد قرأ: "أنْ غَضِبَ" بتخفيف "أن" وبعدها فعل ماضٍ، وقرأ باقي القرّاء بتشديد "أنّ" ونصب "غضبَ". انظر: البنا. إتحاف فضلاء البشر. ٢: ٢٩٣.

(٢) سيبويه. الكتاب. ١: ٢١٢.

القرية التي كنّا فيها والعيرَ التي أقبلنا فيها" إنّما أريد به: أهل القرية، فلمّا حُذف المضاف تخفيفًا، وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف؛ لأنّه صار في مكانه، فجرى مجراه؛ أي عمل الفعل في القرية كما كان عاملًا في الأهل، على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى[1]. والقول في "العير" كالقول في "القرية" سواء، والتقدير أصحاب العير. وهناك من فسّر قوله تعالى تفسيرًا ينفي وجود حذف، فقيل في المعنى: " واسأل القرية " وإن كانت جمادا ، فأنت نبي الله ، وهو ينطق الجماد لك؛ وعلى هذا فلا حاجة إلى إضمار[2]. بيد أن الباحثة ترى أنّ إطلاق القرية على أهلها، والعير على أصحابها، أمرٌ معهود، وهو من سعة اللغة العربية وكثرة تصرفها في الكلام.

واستشهد سيبويه بالشاهد العشرين من هذه المجموعة ليبيّن جواز حذف المفعول به وتركه لعلم المخاطَب به، فيعمل الفعل أو ما يقوم مقامه بالذي يليه فقط استغناءً.

المطلب الثالث: حذف الفعل

استشهد سيبويه بنصوص قرآنية قدّر فيها فعلًا محذوفًا، لما تقتضيه نظرية العامل؛ إذ إنّ وجود منصوب بلا عامل نصب يسبقه هو ما حمل سيبويه على تقدير عامل (فعل) محذوف، هذا يعني أنّ ما لا وجود له في الملفوظ أو المكتوب له أثر على ما هو موجود، حسب نظر سيبويه، على نحو ما يأتي:

---

(1) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢١٢

(2) انظر: القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنّه من السنة وآي الفرقان. ط١. تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م. ١١: ٤٢٧.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان وروده في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿بَلْ مِلَّةَ إبْراهيمَ حَنيفًا﴾ [البقرة ١٣٥]	١: ٢٥٧	جمهور القرّاء	فعل مضمر تقديره "نتّبع"
٢.	﴿فإمّا مَنًّا بَعْدُ وإمّا فِداءً﴾ [محمد ٤]	١: ٣٣٦	جمهور القرّاء	فعل مضمر تقديره "تمنّون"، و"تفدون"
٣.	﴿بَلى قادِرينَ﴾ [القيامة٤]	١: ٣٤٦	جمهور القرّاء	فعل مضمر تقديره "نجمعها"
٤.	﴿وَحورًا عِينًا﴾ [الواقعة ٢٢]	١: ٩٥	قراءة أبيّ بن كعب	فعل مضمر تقديره "يُعطون" أو "يجازون"
٥.	﴿فَدَعَا رَبَّهُ إنّي مَغْلوبٌ فَانْتَصِرْ﴾ [القمر١٠]	٣: ١٤٣	قراءة عيسى	فعل مضمر تقديره "قال"
٦.	﴿وَالَّذينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر ٣]	٣: ١٤٣	جمهور القرّاء	فعل مضمر تقديره : "قالوا"
٧.	﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء ١٧١]	١: ٢٨٢	جمهور القرّاء	فعل مضمر تقديره "ائتوا"
٨.	﴿وَيَقُولونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان ٢٢]	١: ٣٢٦	جمهور القرّاء	فعل مضمر تقديره "أحرّم"

التحليل

ذكر سيبويه الشاهد الأول في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، فالنص على تقدير: بل نتّبع ملة إبراهيم، كأنّه قيل لهم: اتّبعوا، حيث قيل لهم "كونوا هودًا أو نصارى"[1]. فتعرب "ملةَ" مفعول به لفعل محذوف، ومنهم من يراها منصوبة على الإغراء بتقدير: الزموا[2].

وذكر سيبويه الشاهد الثاني في باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه، على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والتقدير: فإمّا تمنون منًّا وإما تفادون فداءً[3].

وأمّا قوله تعالى: "بلى قادرين" فهو على تقدير الفعل الذي أُظْهِر في الآية السابقة، وهي قوله تعالى: "أيحسب الإنسان ألّن نجمع عظامه"[القيامة ٣]، فكأنه قال: بلى نجمعها قادرين[4].

وأمّا الشاهد الرابع وهو قوله تعالى: "وحورًا عينًا" بالنصب في قراءة أبي بن كعب، فقد ذكره سيبويه في معرض حديثه عن إضمار الفعل، والتقدير: يعطون أو يجازون حورًا عينًا[5]، وتجدر الإشارة إلى أنّها قرئت بالرفع وبالخفض أيضًا، والحجة لمن رفع أنه قال: الحور لا يطاف بهن، فقطعهن من أول الكلام، وأضمر لهن رافعا معناه: وله مع ذلك حور عين. والحجة لمن خفض أنه أشركهن في الباء الداخلة في قوله: يطوف عليهم بكأس من معين وبحور عين، فقطعهن بالواو ولم يفرق بين أن يطاف به وبين أن يطوف بنفسه[6].

---

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٧.

(٢) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ١: ١٧٩.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٣٦.

(٤) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣٤٦.

(٥) انظر: العكبري. إملاء ما من به الرحمن. ٢: ٢٥٤.

(٦) انظر: ابن خالويه. الحجة. ص٣١٣.

واستشهد سيبويه بالشاهدين الخامس والسادس على إضمار فعل القول؛ ففي الشاهد الخامس بقراءة عيسى جاءت الهمزة مكسورة في "إنّي"، وهذا ما دفع سيبويه إلى تأويل فعل قول مضمر. وفي الشاهد السادس قدّر سيبويه فعل قول مضمرًا، وأيّد ذلك بالاستناد إلى قراءة أخرى، فقال: "كما قال عزّ وجلّ: "والَّذينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ" كأنّه قال والله أعلم: قالوا ما نَعْبُدُهمْ. ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا، ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن"[1].

واستشهد سيبويه بالشاهد الثامن في موضع حديثه عما يحذف منه الفعل لكثرته في كلام العرب، حتى صار بمنزلة المثل، فذكر هذا الشاهد لما انتصب فيه الاسم "خيرًا" على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وقال في تأويل إضمار الفعل: "لأنك حين قلت "انته" فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر"[2]. ثم ذكر رأي الخليل في ذلك وهو قوله: "كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنّه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلًا من قوله: ائت خيرًا لك، وادخل فيما هو خير لك"[3].

وفي الشاهد التاسع انتصب الاسم "حجرًا" على إضمار فعل، ومعنى حجرًا محجورًا أي حرامًا محرمًا، فقد ورد في تفسير هذه الآية أنّ الملائكة تقول للكافرين: حراما محرما عليكم الفلاح اليوم، أو حرامًا محرمًا أن يُبشّر المجرمون بما يبشر به المتقون، وأصل الحجر: المنع، ومنه يقال: حجر القاضي على فلان إذا منعه التصرف، ومنه سمي الحجر عند البيت

([1]) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٤٣.

([2]) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٨٣.

([3]) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٨٣، ٢٨٤.

الحرام؛ لأنه يمنع الطواف أن يطوفوا فيه، وإنما يطاف من ورائه[1]. وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد على ما يُنتصب على إضمار الفعل، يقول: "قوله جل ثناؤه ﴿وَيَقولونَ حِجْرًا مَحْجورًا﴾ أي حرامًا محرمًا، يريد به البراءة من الأمر، ويبعّد عن نفسه أمرًا، فكأنّه قال: أحـــرّم ذلـك حرامًا محرّمًا"[2]. هذا يعني أنّ "حجرًا" مفعول مطلق لفعل محذوف، و"محجورًا" نعت، وجملة "حجرًا محجورا" مقول القول.

المطلب الرابع: حذف التركيب

يُقصد بحذف التركيب أن يذكر في النص بعض أجزاء الكلام ويحذف جزء منه، وقـــد ذكر سيبويه شواهد قرآنية على ذلك، على نحو ما يأتي.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١	﴿الزّانيَةُ والزّاني فاجْلِدوا كلَّ واحِدٍ مِنْهُما مائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور ٢]	١: ١٤٢	جمهور القرّاء	إضمار تركيب تقديره "في الفرائض"
٢	﴿وَالسّارِقُ وَالسّارِقَةُ فاقْطَعوا أيْدِيَهُما﴾ [المائدة	١: ١٤٢	جمهور القرّاء	إضمار تركيب تقديره "فيما فرض

(1) انظر: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. اعتنى به وخرج أحاديثه: محمد أنس مصطفى. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م. ٣: ٤٦٢.

(2) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٦.

	38]			الله عليكم"
3	﴿مَثَلُ الجَنَّةِ التي وُعِدَ المتَّقون﴾ [محمد 15]	1: 143	جمهور القرّاء	إضمار تركيب تقديره "ومن القصص"
4	﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً ونِدَاءً﴾ [البقرة 171]	1: 212	جمهور القرّاء	حذف على الاتساع وتقدير المحذوف: "مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يَسمع
5	﴿حتَّى إذا جاءوها وَفُتِّحَتْ أبْوابُها﴾ [الزمر 73]	3: 103	قرأ الجمهور " فتّحت " بتشديد التاء للمبالغة في الفتح . وقرأها عاصم وحمز، والكسائي وخلف بتخفيف التاء على أصل الفعل	جواب شرط محذوف تقديره "لرأوا أمرًا عظيمًا"
6	﴿ولَوْ يَرى الَّذين ظَلَموا إذْ يَرَوْنَ العَذابَ﴾ [البقرة	3: 103	جمهور القرّاء	جواب شرط محذوف تقديره

	165]			"لرأوا أمرًا عظيمًا"
7	﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا على النَّارِ﴾ [الأنعام 27]	3: 103	جمهور القرّاء	جواب شرط محذوف تقديره "لرأيت أمرًا عظيمًا"

التحليل

يرى أبو المكارم أنّ النصوص التي ذكرها النحاة شواهد على حذف التركيب اللغوي تكشف عن حقيقة بالغة الأهميّة، وهي أنّ النحاة يخلطون بين الحذف والتفسير، ويجعلون تفسير النص جزءًا لا يتجزأ من النص نفسه، ويحتمون لذلك مراعاته في تقنين القواعد وتطبيق أحكامها[1]. وهذا يظهر جليًا في تحليل الشواهد المذكورة.

يرى سيبويه أنّ الشواهد الثلاثة الأولى لم تبن على فعل، وإنّما هي محمولة على الإضمار، فلمّا قال تعالى: "سورة أنزلناها وفرضناها"[النور 1] كأنّه قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثمّ قال: "فاجلدوا" فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع. وكذلك السارق والسارقة، كأنّه قال: فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم. فأدخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث. وكذلك "مثل الجنّة التي وعد المتقون" فإنّما وضع (المثل) للحديث الذي بعده، فذكر أخبارًا وأحاديث، فكأنّه قال: ومن القصص مثل الجنّة، أو ممّا يُقَصُّ عليكم مثل الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمار[2].

---

(1) انظر: أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. ص 302.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب. 1: 143.

إلا أنّ سيبويه بعد ذلك أشار إلى أنّ القراءة بالنصب في قوله تعالى: "والسارق والسّارقة"، و"والزانية والزاني"[١] أقوى في العربية، إلا أنّ العامّةَ أبتْ إلا القراءةَ بالرفع[٢]. فاختار سيبويه رحمه الله النصب لأنّ الفعل بالأمر أولى، على تقدير "اقطعوا أيدي السارق والسارقة" و "اجلدوا الزانية والزاني" ولكنّ الباحثة ترى أنّ نصب الأسماء على إضمار فعل يفسره فعل مذكور، يدخلها ضمن ما يسمى بالاشتغال، وفي هذه الحالة لا يجوز أن تنتصب تلك الأسماء بإضمار فعل يفسره ما بعده، ويكون ذلك من باب الاشتغال؛ لأن كلا من الأفعال المذكورة "فاجلدوا"، "فاقطعوا" لا يصح أن تعمل في الاسم المتقدم؛ لجريانها مجرى فعل الشرط؛ لأنّ الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها[٣].

وبناء على ذلك يعرب كل من "السارق"، و"الزانية" مبتدأ لخبر محذوف تقديره "في الفرائض"، على حسب تقدير سيبويه، مع الإشارة إلى أنّ الرفع أجود عند بعض علماء النحو، [مثل الفراء والمبرد والزجاج] لأنّ المعنى: (الزانية والزاني مجلودان بحكم الله)[٤].

وذكر سيبويه الشاهد الرابع من المجموعة في معرض حديثه عن الحذف عند العرب للعلم به، يقول: "ومثله في الاتساع قوله عز وجل: {وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً}، فلم يشبَّهوا بما ينعِقُ، وإنما شُبّهوا بالمنعوق به الذي لا يَسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى"[٥]. فمثل الذين كفروا بالرسول كمثل الماشية مع الراعي، فهم لا يسمعون إلا مجرد الدعاء، كما أن الماشية تسمع نداء الراعي ولا

---

(١) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٤٤ ما ذكره المحقق ممن قرأ بالنصب، في هامش رقم (١)، و (٢).

(٢) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٤٤.

(٣) انظر: العكبري. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. ١: ١٧١.

(٤) انظر: مقبول. منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولغيا. ص ٦٩.

(٥) سيبويه. الكتاب. ١: ٢١٢.

تعقل، وهذا ما جاء في تفسير القرطبي(٦٧١هـ) :"ومثلك يا محمد ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به من البهائم التي لا تفهم ، فحذف لدلالة المعنى"(١).

ويرى سيبويه أنّ الشواهد الثلاثة الأخر حذف منها الجواب، ولمّا سأل الخليل عنها أجابه قائلًا: "إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم، لعلم المُخبَر لأي شيءٍ وُضع هذا الكلام"(٢). ومن ذلك قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} [يس: ٤٥]، فالجواب لم يُذكر، وتقديره: "أعرضوا"؛ بدليل سياق الآية التالية لها. وكقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى} [الرعد: ٣١]، التقدير: لكان هذا القرآن.

ومثل ذلك قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} [الزمر: ٧٣] لم يُذكر الجواب إعظامًا وتفخيمًا؛ لأنّ وصف ما يجده المؤمنون عند دخولهم الجنة وصف لا يتناهى، إذ في الجنة ما لا عين رأت ولا خطر على قلب بشر، فيضيق الكلام عن وصفه، فحذف تفخيمًا وإعظامًا له، وكذلك في قوله تعالى: {ولو يرى الّذين ظلموا إذ يرون العذاب} [البقرة: ١٦٥] فلو يرى هؤلاء المشركون عند رؤيتهم العذاب لرأوا أمرا عظيما ينزل بهم، أو أنها بمعنى: لو يرى الذين ظلموا في الدنيا عذاب الآخرة لعلموا حين يرونه أن القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب. وقوله تعالى: {ولو ترى إذ وقفوا على النّار} [الأنعام: ٢٧] أي لو ترى يا محمد هؤلاء المشركين إذ عرضوا على النار لرأيت أمرًا عظيمًا، تشيب لهوله الرؤوس. وهنا الإضمار أشدّ للوعيد(٣).

(١) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٣: ٢٠.

(٢) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٠٣.

(٣) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٣: ٧.

بآية ما سبق يمكن القول إنّ الشواهد القرآنية المذكورة هي شواهد أوردها سيبويه في تفسيره لما خرج عن القاعدة العامة، قدّر فيها محذوفًا أو مضمرًا لتطرد مع القاعدة العامة. وهذا التقدير متأتٍ من دافعين؛ أولهما وضع التفسير غير المنطوق في الاعتبار عند التقعيد، والآخر سيطرة نظرية العامل وما تقتضيه من حمل النحوي على تقدير محذوف، سواء أكان حرفًا، أم فعلًا، أم اسمًا، أم تركيبًا.

المبحث الثاني

الفصل والاعتراض

يبدو في ظاهرتي الفصل والاعتراض شيٌ من الخروج على النّظام الأصليّ للتضامّ بين أجزاء الجملة أو التركيب؛ إذ إنّ قطع الاتصال والتجاور بين عنصرين من عناصر التركيب أسلوب مخالف للأصل. وهذا ما سيتضح عند تعريف كل منهما.

الفصل في اللغة هو الحاجز بين الشيئين، وفصلت الشيء فانفصل، أي: قطعته فانقطع. وعقدٌ مفصّل، أي: جُعِل بين كل لؤلؤتين خرزة[1]. وذكر ابن فارس(٣٩٥هـ) أنّ الفاء والصاد واللام كلمة تدل على تمييز الشيء من الشيء، وإبانته عنه[2].

وأمّا الفصل في الاصطلاح فعلى الرغم من استخدامه بكثرة في التراث النحوي، إلا أنّ النحويين المتقدمين لم يحددوا مضمونه، أو يوضحوا معالمه، إذ لم يفردوا له بابًا مخصوصًا، وإنّما جاء الحديث عنه موزعًا بين أبواب النحو كـ باب العطف، وباب الإضافة، وباب النعت، وغيرها. لذا انبرى علماء اللغة المحدثون لتحديد مضمون هذا المصطلح، فقد عرفه أبو المكارم بأنّه: "وجود فاصل من نوع خاص بين جُزْءَي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه ألا يكون ذا اتصال بأحد جُزْءَي الجملة عملًا، وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى"[3]. وعرفه الجبالي بقوله: "هو الفصل بين

([1]) انظر: ابن منظور. لسان العرب. [فصل] ١٠: ٢٧٣- ٢٧٤.

([2]) ابن فارس، أبوحسين أحمد. معجم مقاييس اللغة. ط١. تحقيق عبدالسلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م. [فصل] ٤: ٥٠٥.

([3]) أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. ٣٣٩.

الشيئين المتلازمين، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، وغير ذلك"[١].

وأما جمعة فيرى أنّ الفصل في العربية هو "أن يرد لفظ أو أكثر بين جزءَي التركيب، مما يؤدي إلى تغيير نظام البناء في هذا التركيب، ويجيء هذا اللفظ لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا أو تحسينًا"[٢]. ومن تلك التعريفات يمكن القول إن الفصل هو دخول عنصر بين متلازمين، قد يكونان اسمين كالفاعل والمفعول، أو فعل ومطلوبه كالفعل والفاعل، أو حرف وما دخل عليه كالجار والمجرور، أو غيرها، فيقطع هذا العنصر ذاك الاتصال أو التجاور بينهما، مخالفًا بذلك أصل التضامّ.

وأمّا الاعتراض، ففي اللغة يقال: اعترض الشيء، دون الشيء: أي حال دونه، واعترض الشيء، أي صار عارضًا كالخشبة المعترضة في النهر[٣].

وفي الاصطلاح: أشار ابن فارس إليه بقوله: "إنّ من سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام، ولايكون هذا المعترَض إلا مفيدًا"[٤]. وهو عند الزركشي (٧٩٤هـ): "أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى، بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلًا بين الكلام والكلامين لنكتة"[٥].

---

(١) الجبالي، حمدي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. مجلة جامعة النجاح للأبحاث. (العلوم الإنسانية). المجلد ١٣. العدد ١. ١٩٩٩م. الصفحات ٢٠١– ٢٤٦. ص ٢٠٣

(٢) جمعة، حسين محمد. الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف. مجلة العلوم الإسلامية. العدد ٤ محرم ١٤٣١هـ. ٧– ٦٢. ص ٧.

(٣) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. ط١. تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م. (عرض) ٣: ١٣١– ١٣٢

(٤) ابن فارس، أبوالحسن أحمد. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط٢. تحقيق: أحمد حسن بسَج. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م. ص١٩٠.

(٥) الزركشي. البرهان في علوم القرآن. ٣: ٦٢.

ثمّ اصطُلِح على تسمية هذا المعترض - فيما بعد- بالجملة الاعتراضية[1]، وجاء في التعريفات: "الاعتراض هو أن يأتي في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام"[2].

ومن تلك التعريفات نلحظ أنّ الاعتراض يدور معناه حول دخول أو توسط جملة لا محلّ لها من الإعراب بين عنصرين متلازمين في نمط تركيبي، فيحول دخولها دون تحقيق مطلب التضام والتجاور. هذا يعني أنّ الاعتراض كالفصل؛ فكلاهما يرد في السياق فيقطع الاتصال والتجاور بين عنصرين من عناصره قبل تمام الفائدة على خلاف الأصل، إلا أنّ الاعتراض يكون جملة مستقلة لا محلّ لها من الإعراب، بينما الفصل يكون بما دون الجملة. فالدور الذي يقوم به كل من الفصل والاعتراض واحد، لذلك خلط بعض النحويين بينهما ورأوا أن لا فرق بينهما[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ظاهرتي الفصل والاعتراض قد تعاورتهما كتب النحو والبلاغة، بيد أنّ كتب البلاغة كان اهتمامها متوجهًا صوب المعاني؛ فاهتمت بأغراض الاعتراض، ودلالته البيانية، في حين كان تركيز كتب النحو على الألفاظ؛ إذ اهتمت بمواضع الفصل والاعتراض، وأثرهما على الجملة من ناحية تركيبية. وقد عدّ النحويون ظاهرتي الفصل والاعتراض من أساليب التأويل النحوي في تحليلهم للنصوص المخالفة للقاعدة؛ لما فيهما من خروج على النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة أو التركيب، وقد ذكر سيبويه شواهد قرآنية على ذلك، تظهر في الجدول الآتي:

---

(1) انظر: مباركي، عبدالله بن عبده أحمد. الاعتراض في القرآن الكريم، مواقعه ودلالاته في التفسير. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ. ص ٥٩.

(2) الجرجاني، أبوالحسن علي بن محمد. التعريفات. ط١. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م. ص ٥٣.

(3) انظر: الجبالي، حمدي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد ١٣. العدد ١. ١٩٩٩م. ٢٠١- ٢٤٦. ص ٢٠٣.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿وَجاعِلُ اللّيلِ سَكَنًا والشّمسَ والقَمَرَ حُسبانًا﴾ [الأنعام ٩٦]	١: ١٧٤، ٣٥٦	قراءة جمهور السبعة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي "وجَعَلَ"	الفصل بين أجزاء العطف أدى إلى إضمار فعل
٢.	﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم ٤٧]	١: ١٧٥	جمهور القرّاء	الفصل بين اسم الفاعل "مخلِف" ومفعوله الأول بالمعنى "رسله"، بالمفعول الثاني "وعده"
٣.	﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هُمْ عَنْها يُنْزَفونَ﴾ [الصافات ٤٧]	٢: ٢٩٩	جمهور القرّاء	الفصل بين "لا" واسمها بجار ومجرور
٤.	﴿أيَعِدُكُمْ أنَّكُمْ إذا مُتُّم وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون ٣٥]	٣: ١٣٢	جمهور القرّاء	الفصل بين "أنّ" وخبرها بفاصل طويل، دفع إلى تكرار الناسخ
٥.	﴿وَيَرى الّذينَ أوتوا العِلْمَ	٢: ٣٨٧،	جمهور القرّاء	الفصل بين الفعل

ومفعوله بالضمير "هو"		٣٩٠	الَّذي أُنزِلَ إليْكَ مِنْ ربِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾ [سبأ ٦]	
الفصل بين الفعل ومفعوله بالضمير "هو"	جمهور القرّاء، وقرأ حمزة فقط "ولا تحسبنّ"	٢: ٣٩١	﴿ولا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلونَ بما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران ١٨٠]	٦.
الفصل بين الفعل ومفعوله بالضمير "أنا"	جمهور القرّاء	٢: ٣٩٢	﴿إنْ تَرَنِ أنا أَقَلَّ مِنكَ مالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف ٣٩]	٧.
الفصل بين الفعل ومفعوله الثاني بالضمير "هو"	جمهور القرّاء	٢: ٣٩٢	﴿وَما تُقَدِّموا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل ٢٠]	٨.
اشترط النحاة البصريّون لصحة عطف الظاهر "ربُّك" على ضمير الرفع المستتر في "اذهب" بلا قبح أن يفصل بينها بالضمير المنفصل	جمهور القرّاء	٢: ٣٧٨	﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة ٢٤]	٩.

				"أنت"
١٠	﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة ٣٥]	٢: ٣٧٨	جمهور القرّاء	اشترط النحاة البصريّون لصحة عطف الظاهر "زوجُك" على ضمير الرفع المستتر في "اسكن" بلا قبح أن يفصل بينهما بالضمير المنفصل "أنت"
١١	﴿لَوْ شَاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنَا وَلا آباؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا﴾ [الأنعام ١٤٨]	٢: ٣٧٩	جمهور القرّاء	اشترط النحاة البصريّون لصحة عطف الظاهر "آباؤنا" على ضمير الرفع المتصل "نا" بلا قبح أن يفصل بينهما بـ "لا" النافية
١٢	﴿فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء ١٥٥]	١: ١٨٠، ٤: ٢٢١	جمهور القرّاء	الفصل بين الجار والمجرور بـ "ما" الزائدة

التحليل

يظهر من الشاهد الأول أنّ الفصل وقع بين أجزاء العطف؛ فقد استشهد سيبويه بقراءة جمهور السبعة في الشاهد الأول، إذ أُضيف فيها اسم الفاعل "جاعل" إلى "الليل" الذي هو "مفعول به أول" للفعل جعل، ولمّا جاء الفعل "جعل" على صيغة اسم الفاعل "جاعل"، أضيف إلى مفعوله الأول بالمعنى "الليل"، وصار مفعوله الثاني "سكنًا" منصوبًا على الحال. ومن المعلوم أنّ "الشمس" و"القمر" معطوفان على "الليل" في أصل الوضع، لكن لمّا فُصل بين أجزاء العطف بالحال "سكنًا" كان النصب أقوى من الجر في "الشمس" و"القمر" على إضمار فعل محذوف يقدره الموجود "جعل". فالفصل بين أجزاء العطف جعل النصب أقوى، "وذلك أنّك لا تفصل بين الجار وما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى"(١).

أمّا الشاهد الثاني فالأصل فيه "مخلف رسله وعده" لأنّ "مخلف" اسم فاعل، و"رسله" مفعول به أول لمخلف (بالمعنى)، و "وعده" مفعول به ثان، ولكن أضيف المفعول به الثاني إلى اسم الفاعل، ففصل بينه وبين مفعوله الأول(رسله) وتقدم عليه، لأهميته وإيذانًا من الله بأنّه لا يخلف الوعد أصلًا(٢).

أمّا الشاهد الثالث فقد ذكره سيبويه في معرض حديثه عن الفصل بين "لا" واسمها، إذ يقول: "واعلم أنّك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو، لم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية؛ لأنّه جُعِل جواب (أذا عندك أم ذا؟) ولم تُجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة ليس؛ وذلك لأنّهم جعلوها إذا رَفَعَت مثلها إذا نصبت، لا تُفصل؛ لأنها ليست بفعل، فممّا فُصل بينه وبين (لا)

---

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ١٧٥.

(٢) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ٤: ١٦٦.

بحشو قوله جلّ ثناؤه: "لا فيها غولٌ ولا هم عنها يُنزفون""[1]. هنا يشير سيبويه إلى أنّ "لا" النافية للجنس لا تعمل بالفصل وإن كان الفاصل خبرها كما في الشاهد، وعدّ سيبويه ما يفصل بينها وبين اسمها حشوًا. وهنا لا بدّ من وقفتين؛ أولاهما موقف النحاة من ذلك الفصل؛ فقد منع النحويون أن يفصل بين "لا" واسمها، نحو: لا في الدار رجلٌ، وأوجبوا حينئذٍ تكرارها؛ لكونها ملغاة، وأنّ ما بعدها مرتفعٌ على أنّه مبتدأ[2]،

خلافًا للمبرد فإنه لا يلزم التكرار عنده[3]. وفي ذلك الشاهد خروج على أصل التضام الذي أوجبه النحاة بين "لا" النافية واسمها، بسبب اعتراض الخبر بينهما، وهذا الخروج هو الذي أوّل به النحاة إلغاء عمل "لا"، وتكرارها في الشاهد. وما من شكٍّ في أنّ مثل هذا الفصل يكون قلقًا في موضعه من الكلام؛ فيجعله مثيرًا للتفكير، ولافتًا للانتباه؛ فربما تقدم الظرف "فيها" من الفصل بين "لا" واسمها "غول"، للفت الانتباه إلى أنّ خمرة الآخرة ليست كغيرها من الخمور التي تغتال العقل، فقوله تعالى: "لا فيها غول" بتقديم الظرف "فيها" إشارة إلى حتمية وجود الغول في الخمور الأخرى، وبالمقابل انعدام وجوده في خمرة الآخرة.

وأما الوقفة الأخرى فتتعلق بلفظ "الحشو" في قول سيبويه –السالف الذكر–: "فما فصل بينه وبين لا بحشو قوله جلّ ثناؤه: "لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون""، فقد يوحي استخدام سيبويه لهذه اللفظة، في معرض حديثه على شاهد قرآني، بجانب سلبي، أو ربما عُدّ مأخذًا على سيبويه، لاقتران لفظ "الحشو"، في الغالب، بمعنى ما كان لفظه زائدًا على أصل المعنى من غير أن تحمل الزيادة فائدة. وتعالى كلام الله عز وجل بأن يوصف بحشو علوًا كبيرًا، لذا

---

(1) سيبويه. الكتاب. ٢: ٢٩٩.

(2) انظر: المبرد. المقتضب. ٤: ٣٨٢. وانظر: الجبالي، حمدي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد ١٣، العدد ١. ١٩٩٩م. ٢٠١- ٢٤٦. صفحة ٢٠٨.

(3) وانظر: عليوي، سعد حسن. الفصل بين أجزاء الجملة العربية. مجلة جامعة بابل (العلوم الانسانية) المجلد ١٩. العدد ٣. ٢٠١١م. ٢٨٤- ٣٠٢. ص ٢٨٧.

يغلب على ظنّ الباحثة أنّه لو أشار سيبويه إلى ذلك الفاصل بين "لا" واسمها في الشاهد القرآني بلفظ غير الذي استخدمه لكان خيرًا، بالإضافة إلى أنّ الفاصل في الشاهد وقع خبرًا، والخبر -كما هو معلوم- عمدة لا يستغنى عنه في التركيب، فلا يكون حشوًا على الإطلاق.

وفي الشاهد الرابع تكرر الحرف الناسخ "أنكم" لطول الفصل، إذ يرى سيبويه أنّ المعنى "أيعدكم أنكم مخرجون إذا متّم"[١] فلما طال الفاصل بين "أنّ" وخبرها "مخرجون" كرر الناسخ للنص على الربط.

وذكر سيبويه الشاهدين الخامس والسادس في معرض حديثه عن الفصل بضمير الرفع بين الفعل ومعموله، ونبّه على أنّ ما كان فصلًا من ضمائر الرفع لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر ضمير الرفع. ففي الشاهد الخامس فصل الضمير "هو" بين الفعل "يرى" ومفعوله الثاني "الحقّ" دون أن يغيّر في حركته. وكذلك فصل الضمير "هو" في الشاهد السادس بين الفعل "حسب" ومفعوله الثاني "خيرًا" دون أن يغيّر في حركته، مع الإشارة إلى حذف المفعول الأول اجتزاءً بعلم المخاطَب به وهو البخل، فالنص على تقدير: لا يحسبنّ الّذين يبخلون البخلَ [هو] خيرًا لهم. أمّا الشاهدين السابع والثامن فقد استشهد بهما سيبويه للإشارة إلى أنّ ضمير الرفع فيهما (أنا، هو) قد يكون فصلًا وصفة، لا فصلًا فقط كما في الشاهدين السابقين. وربما قصد بالصفة أن يكون الضمير "أنا" في الشاهد السادس توكيدًا للياء المحذوفة بسبب الجزم في "ترنِ"[٢] ، وكذلك الضمير "هو" في الشاهد الثامن، ففضلًا عن كونه فصلًا بين الفعل "تجدوه" ومفعوله الثاني "خيرًا" فقد جاز أن يكون توكيدًا للضمير المتصل

---

(١) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٣٢- ١٣٣.

(٢) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ٤: ٤٩٤.

(الهاء) في "تجدوه"، مع التنبيه على عدم جواز كونه بدلًا منه؛ لأنّه لو كــان كــذلك لوجبــت المطابقة فقيل "إياه"[1].

وأمّا الشواهد (٩_١١) فقد اشترط البصريّون لصحة عطف الظاهر على ضمير الرفــع المتصل أو المستتر بلا قبح أن يفصل بينها أحد ثلاثة أمور[2]، وهي: الضمير المنفصل كمــا في الشاهدين (٩، ١٠) وكقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ في ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنبياء ٥٤]، أو المفعول، كقوله تعالى: ﴿جَنّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلونَها وَمَنْ صَلَّحَ﴾ [الرعد ٢٣]، أو "لا" النافية، كما في الشاهد الحادي عشر.

وفي الشاهد الثاني عشر فُصِل بين الجار والمجرور بـــ "ما"، وقد أكد النحاة أنّ الجـــار والمجرور بمنزلة الشي الواحد، وألحّوا على أنه كلما ازداد الجزءان اتصالا امتنـــع الفـــصل بينهما[3]، فمنع جمهورهم الفصل بين حرف الجر ومجروره، ووصفوه بالقبح[4]، والفحش[5]، وبأنّه خبيث[6]، لكنهم جوّزوا ذلك في حالات محددة منها الفصل بـــ "لا" الزائدة، نحو: غضبت من لا شيء[7]، والفصل بـــ "ما" الزائدة، كما في الشاهد، وعدّوا هذا النوع من الفصل جـــائز

---

(1) انظر: الدرويش. المرجع السابق. ٨: ١٢٠.

(2) انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. ط١. تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م. ١٢٩_ ١٣٠. وانظر: الجبالي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. ٢٢٩.

(3) انظر: الجبالي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. ٢٢٤.

(4) وفي ذلك يقول سيبويه: "كما أنّه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحا". الكتاب. ٣: ٥٠٢ .

(5) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م. ٣: ٢٣.

(6) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ١٢٤.

(7) انظر: السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ط٢. تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م. ٢: ٢٠٢.

غير مستكره[1]. يقول سيبويه: "وأمّا قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ فإنّما جاء لأنه ليس لـ "ما" معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد، فمن ثمّ جاز ذلك، إذ لم تُرِد به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عاملٌ. ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلًا لم يجز"[2].

بآية ما سبق يمكن القول إنّ الشواهد القرآنية التي أوردها سيبويه في هذا المبحث تمثل شواهد على ما خرج عن القاعدة العامة؛ لأنّ ظاهرتي الفصل والاعتراض هما في حقيقة الأمر خروج عن النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة أو التركيب، وقد عدّهما النحويون من أساليب التأويل النحوي لما خرج على الأصل، لكنّهم، غالبًا، لم يهتمّوا بالعلّة التي أدت إلى هذا الخروج، وكان جلّ اهتمامهم متجها صوب تحديد موضعه، على عكس البلاغيين الذين ركّزوا على بيان العلّة، إذ ما من شك في أنّ التركيب الوارد فاصلًا أو معترضًا يثير الانتباه إلى شيء يريده المتكلم، شأنه في ذلك شأن التقديم للأهمية.

(1) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. ط1. سر صناعة الإعراب. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، 1985م. 1: 298- 299.

(2) سيبويه. الكتاب. 1: 180- 181.

المبحث الثالث

القطع والوصل

لجأ النحاة إلى تأويل التراكيب، التي تخالف ما قبلها فيما يقتضيه، بأسلوب القطع. والقَطْعُ في اللغة: إبانةُ بعض أجزاء الجِرْمِ من بعضٍ فَصْلاً، وتَقَاطَعَ الشيءُ: بانَ بعضُه من بعض، وقطع الشيء: فصل بعضه عن بعضه الآخر[1]. وأمّا الوصل لغة، فيقال: وَصَلْتُ الشيء وَصْلاً وَصِلةً، واتَّصَلَ الشيءُ بالشيء: لم ينقطع[2].

وأما القطع في مفهوم النحويين، فهو ظاهرة تعني المغايرة، وأكثر ما يكون في أمرين: في النعت والعطف بالواو. وقد جاء عند السامرائي أنّ القطع ظاهرة في العربية جديرة بالالتفات إليها، وتعني مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب؛ وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعًا ونعته منصوبًا، وقد يكون المنعوت منصوبًا ونعته مرفوعًا، وقد يكون مجرورًا فيقع نعته مرفوعًا أو منصوبًا، نحو: مررت بمحمد الكريمُ أو الكريمَ[3]. هذا يعني أنّ القطع تغيير الحركة التي ينبغي أن يكون عليها التابع؛ إذ إنّ الأصل في الصفة (النعت) أن يتبع الموصوف بالإعراب، والأصل في العطف بالواو أن يتبع المعطوف بالواو ما قبله بالحركة الإعرابية، فما جاء على هذا الأصل عدّ وصلا، وما خالف الأصل عدّ قطعًا. بيد أنّ هذه الظاهرة أصبحت

---

(1) انظر: ابن سيده، أبوالحسن علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. ط١. تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م. [قطع] ١: ١٥٩. وانظر: ابن منظور: لسان العرب. [قطع] ٨: ٣٢٩.

(2) انظر: ابن منظور. لسان العرب. [وصل]. ١١: ٧٢٦.

(3) انظر: السامرائي، فاضل صالح. ظاهرة القطع في العربية. مجلة كلية الآداب العراقية. العدد ٣٧. سنة ١٩٩٠. الصفحات ٣٥- ٤٥. ص ٣٥.

من الأساليب المهجورة في اللغة، فقد اختفت من التعبير منذ زمن بعيد- كما يرى السامرائي-(١).

ولما عُدّ القطع خروجًا على الأصل، كان لا بدّ له من علّة؛ لأنّ سير التركيب على الأصل في السياق النحوي أمرٌ مهم، وليس بالشيء الهيّن الذي تستباح مخالفته ما لم تكن فائدة تُجتنى من وراء المخالفة، ولعلّ إعراض المتكلم عن الاتباع والوصل واستعماله للقطع، فيه لفت للمتلقي، وإثارة لانتباهه، وإبراز لمعنى لا يظهر بصورة واضحة في حالة عدم القطع، كما في قطع النعت عن الوصفية لإظهار المدح أو الذمّ أو الترحم.

وقد لجأ النحاة إلى تأويل التراكيب، التي تخالف ما قبلها فيما يقتضيه، بأسلوب القطع والوصل؛ فإن جاء اللفظ موافقًا لما يقتضيه السابق عُدّ ذلك وصلًا ولا خلاف فيه، وبالمقابل إن جاء مخالفًا لما يقتضيه السابق عدّ قطعًا، واستدعى من النحاة تأويلاً وتحليلًا، لينتفى عن النص التناقض أو الاضطراب. وقد لجأ سيبويه إلى تأويل ما جاء من الشواهد القرآنية على النحو التالي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿الْحَمْدُ للهِ ربَّ الْعالَمينَ﴾ [الفاتحة ١]	٢: ٦٣	قراءة زيد بن علي	قطع "رب" عن النعت، ونصبها على تقدير فعل "أحمد"

---

(١) انظر: السامرائي. المرجع السابق. ص ٣٥.

.٢	﴿وَامْرَأَتُهُ **حَمَّالَةَ** الحَطَبِ﴾ [المسد ٤]	٢: ٧٠	قراءة عاصم	قطع "حمّالة" عن النعت، ونصبها على تقدير فعل "أذمّ"
.٣	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا **والصَّابِئُونَ** وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة ٦٩]	٢: ١٥٥	جمهور القرّاء	تقديم وتأخير
.٤	﴿لكِنِ الرَّاسِخونَ في العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤمِنونَ يؤْمِنونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكِ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكِ **وِالمُقيمينَ** الصَّلاةَ وَالمُؤْتونَ الزَّكاةَ﴾ [النساء ١٦٢]	١: ١٨٣، ٢: ٦٣	جمهور القرّاء	نصب "المقيمين" على المدح
.٥	﴿وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالمَلائِكَةِ وَالكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالمِسَاكِينَ وَابْنَ	٢: ٦٣	جمهور القرّاء	نصب "الصابرين" على المدح

	السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا **وَالصَّابِرِينَ** فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة ١٧٧]			
٦.	﴿إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ **وَرَسُولُهُ**﴾ [التوبة ٣]	١: ٢٣٨، ٢: ١٤٤	جمهور القرّاء	رفع "رسوله" على الابتداء
٧.	﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ **وَحُورٌ** عِينٌ﴾ [الواقعة ٢١، ٢٢]	١: ١٧٢	رفعها جمهور القرّاء، وجرّها حمزة والكسائي.	رفع "وحور" على تقدير خبر "لهم فيها"
٨.	﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ **وَلَا يَأْمُرُكُمْ**﴾ [آل عمران ٧٩- ٨٠]	٣: ٥٢	قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف بنصب "يأمركم" وقرأ الباقون برفعها	رفع الفعل "يأمركم" على القطع والاستئناف
٩.	﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي	٣: ٥٣	جمهور القرّاء	رفع الفعل "نقرّ"

	﴿الْأَرْحَامِ﴾ [الحج ٥]			على القطع والاستئناف
١٠	﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة ٢٧١]	٣: ٩٠	قرءة ابن كثير، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم	رفع الفعل "نكفرُ" على القطع والاستئناف
١١	﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران ١٥٤]	١: ٩٠	جمهور القرّاء	رفعت "طائفةٌ" على القطع والاستئناف
١٢	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج ٦٣]	٣: ٤٠	جمهور القرّاء	قُطع الفعل "فتصبحُ" وارتفع لإثبات الإخضرار
١٣	﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة ١٠٢]	٣: ٣٨	جمهور القرّاء	ارتفع الفعل "فيتعلمون" لعطفه على "كفروا"
١٤	﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل ٤٠، يس ٨٢]	٣: ٣٨	جمهور القرّاء	ليس "يكون" جواب "كن" وإنّما هو كلام مستأنف، فارتفع.
١٥	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾	٣: ٦٩	جمهور القرّاء	ارتفع الفعل لأنه

	[المائدة ٩٥]			مبني على مبتدأ
١٦	﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا﴾ [الجن ١٣]	٣: ٦٩	جمهور القرّاء	ارتفع الفعل لأنه مبني على مبتدأ
١٧	﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ﴾	٣: ٦٩	جمهور القرّاء	ارتفع الفعل لأنه مبني على مبتدأ
١٨	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر ٤٩]	١: ١٤٨	جمهور القرّاء	نصبت "كلّ" على تقدير فعل يفسره الموجود
١٩	﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت ١٧]	١: ١٤٨	قراءة الحسن	نصب "ثمود" على تقدير فعل يفسره المووجود
٢٠	﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود ٧٨]	٢: ٣٩٧	قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي	نصب "أطهر" على الحال
٢١	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا	٣: ١٢٣	ابن كثير، وأبو	كسر همزة "إن"

	جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام ١٠٩]		عمرو، وعاصم في رواية داود الإيادي	على الاستئناف
٢٢	﴿وَتَرى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ﴾ [النمل ٨٨]	١: ٣٨١	جمهور القرّاء	مصدر مؤكد؛ أي صنعَ الله صنعًا
٢٣	﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشاءُ وَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعْدَ اللهِ لا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ﴾[الروم ٤_ ٦]	١: ٣٨١	جمهور القرّاء	مصدر مؤكد؛ أي وعد الله وعدا
٢٤	﴿الَّذي أَحْسَنَ كلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [السجدة ٧]	١: ٣٨١	جمهور القرّاء	مصدر مؤكد؛ أي خلق الله خلقا
٢٥	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّساءِ إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُم كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء ٢٤]	١: ٣٨١	جمهور القرّاء	مصدر مؤكد؛ أي كتب الله كتابًا
٢٦	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ [البقرة ٢١٤]	٣: ٢٥	قراءة نافع	"حتى" تفيد السببية

٢٧	﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام ٩١]	٣: ٩٨	جمهور القرّاء	قطع الفعل "يلعبون" عن الجواب، لعدم ارتباط وقوعه بفعل الطلب
٢٨	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران ١٣]	١: ٤٣٢	قرأ بالجر مجاهد والحسن، وقرأ الباقون بالرفع	رفع الاسم "فئة" على الابتداء

التحليل

الأصل في النعت أن يتبع منعوته حركة وإعرابًا، بيد أنّ الشاهدين الأوّلين قطع فيهما النعت عن تبعية المنعوت، فلم يعد تابعًا له في الإعراب، وسبب القطع عائد لأمر بلاغي خاص؛ إذ فيه تأدية لمعنى جديد بصورة أقوى منها في حالة عدم القطع، وتتمثل هذه الصورة في إظهار التعظيم كما في الشاهد الأول، وفي إظهار الذم كما في الشاهد الثاني؛ فقد ذكر سيبويه الشاهد الأول تحت باب "ما ينتصب على التعظيم والمدح"، وقال فيه: "إن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته،... وسمعنا بعض العرب يقول: ﴿الحمدُ للهِ ربَّ العالَمين﴾ فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية"(١). وهي قراءة زيد بن علي(٢)، بالنصب على المدح والتعظيم، أي أمدح ربَّ العالمين، وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها كما

---

(١) سيبويه. الكتاب. ٢: ٦٢- ٦٣.

(٢) أبو القاسم العجلي زيد بن علي بن أحمد بن أبي بلال الكوفي، شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، توفي ببغداد سنة ثمان وخمسين وثلاث مئة. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٢٩٨_ ٢٩٩.

نبّه عليه أبو حيّان وغيره(١). وقال القرطبي: "يجوز الرفع والنصب في "ربّ"؛ فالنصبُ على المدح، والرفع على القطع أي هو ربّ العالمين"(٢).

وذكر سيبويه الشاهد الثاني تحت باب "ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه"، وقال فيه: "وبلغنا أنّ بعضهم قرأ ﴿وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ لم يجعل الحمالة خبرًا للمرأة، ولكنّه كأنّه قال: أذكر حمالة الحطب، شتمًا لها، وإن كان فعلا لا يُستعمل إظهاره"(٣). ففي قراءة حفص عن عاصم وعليها رسم المصحف جاءت كلمة "حمالة" منصوبة، فرأى بعض النحاة في تأويلهم لهذه القراءة أنّ كلمة "حمالة" مقطوعة عما قبلها على إضمار فعل تقديره: "أذكر"، كما هو عند سيبويه، بينما رأى بعضهم أنّ الجملة على تقدير: "أذم" حمالةَ الحطب. بيد أنّ مكي بن أبي طالب وضح دلالة هذا القطع، ورأى أنّ تقدير الفعل المضمر هو "أذم"، استنادًا إلى المعنى الدلالي، بقوله: "لأنها كانت قد اشتهرت بالنميمة، فجرت صفتها على الذم لها، لا للتخصيص، وفي الرفع ذم، ولكنه في النصب أبين؛ لأنك إن نصبت لم تقصد أن تزيدها تعريفاً وتبييناً؛ إذ لم تجر الإعراب على مثل إعرابها، وإنما قصدت إلى ذمها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها"(٤). فمكي ينفي أن يكون نصب "حمالة" على الاختصاص، بتقدير فعل "أخصّ"، ويؤكد أنّ نصبها جاء على تقدير فعل "أذم"؛ لأنّ القصد من قطع التبعية هو الذم لا التخصيص. وهذا الرأي هو ما تميل إليه الباحثة؛ إذ

---

(١) انظر: أبوحيان، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط. ط٢. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠٠٧م. ١: ١٣١.

(٢) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ١: ٢١٥.

(٣) سيبويه. الكتاب. ٢: ٧٠.

(٤) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. ط٢. تحقيق: د. محي الدين رمضان. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٩٨١م. ٢: ٣٩٠

يبدو من ذلك أنّ الله تعالى ذمّ امرأة أبي لهب مرّتين لما كانت تلحقه من أذى برسول الله –صلى الله عليه وسلم–؛ مرة بالقطع، ومرّة بصيغة المبالغة على وزن فعّالة في كلمة "حمّالة.

وأمّا الشواهد (٣_ ١٤) فهي شواهد على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه في الحركة، أو ما يمكن تسميته بالقطع عن العطف، ففي الشاهد الثالث، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وردت كلمة "الصابئون" مرفوعة، في القراءات السبع، وظاهر السياق يدل على أنها معطوفة على المنصوبات اللاتي سبقنها؛ لأنّ "الذين آمنوا والذين هادوا" في محل نصب اسم "إن" التي في صدر الآية. مع العلم أنّ هذه الكلمة وردت منصوبة في سياقين آخرين في كتاب الله، أحدهما قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولاهم يحزنون﴾ [البقرة ٦٢]، والآخر قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾ [الحج ١٧]. فكلمة "الصابئين" في الآيتين من سورتي البقرة والحج لا إشكال في إعرابها؛ لوقوعها منصوبة عطفًا بالواو على اسم إنّ المنصوب "الّذين"، بينما ورودها في سورة المائدة هو محل إشكال؛ إذ وقعت موقعها ذاته في الآيتين السابقتين، ومع ذلك جاءت مرفوعة، وهذا الإشكال أو الخروج على المألوف هو الذي دفع سيبويه لذكر الشاهد، والاجتهاد في إيجاد تفسير لهذه المغايرة الإعرابية التي تستوقف القارئ.

فقد رأى سيبويه أنّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا، يقول: "وأمّا قوله: ﴿ وَالصَّابِئون﴾، فعلى التقديم والتأخير، كأنّه ابتدأ على قوله "والصَّابِئون" بعدما مضى الخبر"[1]. وكلام سيبويه، في

([1]) سيبويه. الكتاب. ٢: ١٥٥.

التقديم والتأخير، يُحمل على معنيين؛ أحدهما أنّ سياق المعنى: إنّ الّذين آمنوا والّذين هـادوا والنصارى، من آمن بالله... فلا خوف عليهم، ولا هم يحزنون، والصابئون كـذلك. فتعـرب كلمة "الصابئون" مبتدأ مرفوعا، ومن ثم تكون الواو التي تسبق "الصابئون" استئنافية، والعطف هو عطف جُمل لا عطف مفردات. وأمّا المعنى الآخر فهو أنّ "الصابئون" مبتدأ، والنـصارى معطوف عليه، وجملة "من آمن..." خبر "الصابئون"، فمن ثمّ يكون خبر "إنّ" محذوف دلّ عليه خبر المبتدأ "الصابئون". ولعل هذا المعنى هو الأقرب من السابق، إلى المعنـى الـذي أراده سيبويه بقوله في التقديم والتأخير؛ لأنه ذكر نظيرا للشاهد القرآني شاهدًا شعريًّا، وهو:

"وَإلا فاعلموا أنّا وأنتم   بغاةٌ ما بقينا في شِقاق

كأنّه قال: بغاةٌ ما بقينا وأنتم"[1]، أي أنّ خبر "أنّ" في الشاهد الشعري محذوف دلّ عليه خبـر المبتدأ الذي بعده. وقد ذكر المفسرون تأويلًا آخر لرفع "الصابئون" في سورة المائدة، وهو أنّ "الصابئون" معطوف على محل اسم "إنّ"؛ فالحروف الناسخة تدخل علـى الجملـة الاسـمية المكونة من مبتدأ وخبر، واسم "إنّ" محلّه الأصلي، قبل دخول "إنّ" عليه، الرفع لأنـه مبتـدأ، ولهذا السبب رُفعت "الصّابئون" بِعدّها معطوفة على محل اسم "إنّ"[2]. لكنّ الإمام العكبـري (٦١٦هـ) بعدما ذكر خمسة أوجه في إعرابها، رجّح قول سيبويه، وهو أنّ في الآية تقـديما وتأخيرا[3].

([1]) سيبويه. الكتاب. ٢: ١٥٦.

([2]) انظر: الألوسي، أبوالفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ط٢. تحقيق: علي عبدالباري عطية. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م. ٣: ٣٦٧. وانظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير المعروف بـ (تفسير الشوكاني). ط١. تحقيق: د. محمد الإسكندري، وأحمد إبراهيم زهوة. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م. ٢: ٨٠.

([3]) انظر: العكبري. التبيان في إعراب القرآن. ١: ٤٥٢.

وقد تلمّس الزمخشري (٥٣٨هـ) الفائدة من تلك المغايرة الإعرابية بقوله: "فائدته التنبيه على أنّ الصّابئين يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؛ وذلك أنّ الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غيًّا، وما سُمّوا صائبين إلا لأنهم صبؤوا عن الأديان كلها؛ أي: خرجوا"[1]. فقد شملت الآية أربع طوائف؛ "الذين آمنوا، واليهود، والنصارى، والصابئة". ثلاث طوائف منها أهل كتب سماوية، بينما الصابئة ليسوا بأهل كتاب، بل كانوا يعبدون الكواكب والنجوم، لذلك ذكر الزمخشري أنّ الصابئة أشدّ غيًّا، وأبين هؤلاء المعدودين. وربما جاز أن يكون رفع الكلمة لبيان اختلاف هذه الطائفة عن الطوائف الثلاث، إضافة لما ذكره الزمخشري من التنبيه على أنّهم رغم غيّهم ستشملهم التوبة إن صح منهم العمل الصالح.

وقد وافق ابن عاشور(١٣٩٤ه)[2] الزمخشري في تلمّس الفائدة البلاغية من الإتيان بلفظ "الصابئون" مرفوعًا، فأشار إلى أنّ الرفع في هذا السياق غريب، يستوقف القارئ، وهذه الغرابة تناسب غرابة دخول الصابئين في الوعد بالمغفرة؛ لأنهم يعبدون الكواكب، فهم أبعد عن الهدى من اليهود والنصارى، حتى إنّهم يكادون ييأسون من الوعد بالمغفرة والنجاة، فنبّه

([1]) الزمخشري. تفسير الكشاف. ١: ٦٣٢.

([2]) ابن عاشور هو العلامة المفسر محمد الطّاهر بن محمد بن محمد الطّاهر بن عاشور، ولد في تونس سنة ١٨٧٩م، برز في عدد من العلوم ونبغ فيها، كعلم الشريعة واللغة والأدب، ألف عشرات الكتب في التفسير، والحديث، والأصول، واللغة، وغيرها من العلوم، منها تفسيره المسمّى"التحرير والتنوير"، و"مقاصد الشريعة"، و"كشف المغطا من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ"، و"أصول الإنشاء والخطابة" ، و"النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح"، وغيرها من الكتب النافعة. توفي في تونس سنة ١٩٧٣م، عن عمر يناهز الـ (٩٨) عاماً. انظر ترجمته في: الغالي، بلقاسم. شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته وآثاره. ط١. بيروت: درا ابن حزم، ١٩٩٦م.

بذلك على أنّ عفو الله عظيم، يشمل كل من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا وإن كان من الصابئين[1].

ومن الجدير ذكره ما فسّر به الكرماني (٥٠٥هـ)[2] تكرر هذه الآية في ثلاثة مواضع في القرآن، مع اختلاف في التقديم والتأخير، فقد أورد في ذلك كلامًا نفيسًا، إذ قال: " وقوله: ﴿والنصارى والصابئين﴾ في البقرة، و﴿الصَّابئين والنصارى﴾ في الحج، و﴿ وَالصَّابئون والنصارى﴾ في المائدة؛ لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة؛ لأنهم أهل كتاب، فقدمهم في البقرة، والصابئون مقدمون على النصارى في الزمان؛ لأنهم كانوا قبلهم، فقدّمهم في الحج، وراعى في المائدة بين المعنيين، وقدّمهم في اللفظ، وأخرهم في التقدير؛ لأنّ تقديره: والصابئون كذلك"[3]. ولعلّ تفسير الكرماني لهذه الآية من أفضل التفاسير؛ إذ يجمع بين التأويل النحوي والتأويل البلاغي بصورة تكاملية، ويتكئ على آي القرآن في تفسير آي القرآن؛ فقد بيّن أن تقديم النصارى على الصابئين في آية البقرة، مراعاة للرتبة؛ إذ إن النصارى أهل كتاب، فمن ثمّ كانوا أفضل من الصابئة. بينما راعت آية الحج الناحية الزمانية؛ فقدمت الصابئة؛ لأنّهم أقدم تاريخًا من النصارى. أمّا آية المائدة، فراعت الناحيتين معًا؛ فقدمت "الصابئون" من حيث اللفظ، فذكروا أولا، مراعاة للناحية الزمانية. وراعت ناحية الرتبة والمكانة في تأخير "الصابئون" من حيث التقدير، فتعرب مبتدأ مؤخرا.

---

(1) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور. ط1. بيروت: مؤسسة التاريخ، ٢٠٠٠م. ٥: ١٦٢- ١٦٣٠.

(2) محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء. عالم بالقراءات. أثنى عليه الجزري وذكر بعض كتبه، ومنها "لباب التفاسير"، و"خط المصاحف"، و "لباب التأويل"، توفي حوالي ٥٠٥هـ. انظر ترجمته: الزركلي. الأعلام. ٨: ٤٤.

(3) الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر. البرهان في توجيه متشابه القرآن. ط1. تحقيق: عصام فارس الحرستاني. عمّان: دار عمار، ٢٠١١م. ، ص: ١٧.

وقد وقفت الباحثة كثيرًا عند هذه الآية؛ لأنها تعد من مغالطات المنصِّرين الظَّاهرة، وهي ادّعاء وجود أخطاء نحويَّة في القرآن – تعالى كلام الله عز وجل علوا كبيرا–، فقد غاب عنهم أنّ هذه المغايرة تكشف عن عظمة القرآن وبلاغته اللامحدودة في تنويع المعاني في اللَّفظ الواحد، وهذا ضرْب من بيان القُرآن وإعجازه يُدْركه من نال حظًّا من العلم والبصيرة، ضربٌ يحثّنا على التدبر والمدارسة، امتثالا لقوله تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[ص٢٩].

وفي الشاهد الرابع وهو قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخونَ في العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤمِنونَ يؤْمِنونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكِ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكِ والمُقيمينَ الصّلاةَ وَالمُؤْتونَ الزَكاةَ﴾[النساء ١٦٢] عُطف "المقيمين" على "المؤمنون" ولكن غاير المعطوف حركة المعطوف عليه. وقد ذكر سيبويه هذا الشاهد في معرض حديثه عما ينتصب على المدح والتعظيم، وتوقف عند "المقيمين" وعند "المؤتون"، فرأى أنّ لفظ "المقيمين" منصوب على المدح، مقطوع عن المرفوعات التي سبقته، ولفظ "المؤتون" محمول على الابتداء[1]. هذا يعني أن القطع وقع في السياق مرتين؛ إذ ابتدأ السياق برفع "الراسخون"، و"المؤمنون"، ثم قُطع إلى النصب على المدح في "المقيمين"، ثمّ قُطع إلى الرفع مرة أخرى في "المؤتون"، ليرجع السياق إلى ما كان عليه، بتقدير مبتدأ محذوف "وهم"، أو بجعل "المؤتون" مبتدأ. وقد أشار النحاس في إعرابه إلى ستة أقوال في نصب "المقيمين"، بيد أنّه رجّح قول سيبويه[2] في نصبها على المدح.

([1]) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٦٣.

([2]) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. إعراب القرآن. ط٢. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. د.م: عالم الكتب، ١٩٨٥م. ١: ٥٠٤– ٥٠٦.

ولا بدّ للمغايرة الإعرابية من نكتة بلاغية، إذ إنّ تغيير الإعراب في كلمة بين أمثالها مدعاة للتنبيه، وفيه حفزٌ للذهن إلى التفكير في سبب التغيير، واستخراج المزية الكامنة فيه[1]، فلعلّ القطع في هذه الآية لبيان فضل الصلاة والزكاة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما قاله الزمخشري في ردّه على من رأى في نصب "المقيمين" لحنًا في القرآن، بقوله: "و{وَالمقيمين} نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد، ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أنّ السابقين الأوّلين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدّها من بعدهم وخرقاً يرفوه من يلحق بهم"[2].

وذكر سيبويه الشاهد الخامس أيضًا تحت باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وهو قوله تعالى:﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة ١٧٧]، وفيه نُصبت "الصابرين" بعد عطفها على مرفوع قبلها "الموفون"، بسبب إضمار فعل المدح. وبيّن القرطبي ذلك بقوله: "قوله تعالى: {وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ} فقيل: يكون "الموفون" عطفا على "من"؛ لأن "من" في موضع جمع ومحل رفع، كأنه قال: ولكن البرَّ المؤمنون والموفون، قاله الفراء(٢٠٧هـ)، والأخفش(٢١٥هـ). "والصابرين"

---

(1) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ٢: ١٥١- ١٥٣.

(2) الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل. د.ط. بيروت: دار المعرفة، ١٩٠٠م. ١: ٥٨٢.

نصب على المدح، أو بإضمار فعل. والعرب تنصب على المدح وعلى الذم، كأنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم ولا يتبعونه أول الكلام، وينصبونه(1). فالآية الكريمة تذكر أعمال البرّ، ثمّ تميّز الصبر دون غيره من الأعمال، بإحداث مغايرة إعرابية، تلفت بها انتباه العباد إلى أهميته. وقد أشار الألوسي(١٢٧هـ) إلى النكتة البلاغية في ذلك بقوله: "{والصابرين في البأساء والضراء} نصب على المدح بتقدير (أخصّ) أو (أمدح)، وغَيَّرَ سَبْكَه عمّا قبله؛ تنبيهًا على فضيلة الصّبر، ومزيته على سائر الأعمال، حتى كأنه ليس من جنس الأول، ومجيء القطع في العطف مما أثبته الأئمة الأعلام، ووقع في الكتاب أيضًا، واستحسنه الأجلة، وجعلوه أبلغ من الإتْباع"(2).

وأورد سيبويه الشاهد السادس ﴿إنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكينَ ورسولُهُ﴾ [التوبة ٣] تحت باب ما يكون محمولا على "إنّ" فيشاركه فيه الاسم الذي وَلِيَها، ويكون محمولًا على الابتداء. إذ يلحظ أنّ كلمة "رسوله" لم تعطف على اسم "إنّ"، بل قطعت عن ذلك وحملت على الابتداء فرفعت، وهو وجه حسن كما يقول سيبويه؛ لأنّ "إنّ" دخلت توكيدًا، وفي الكلام مثلها: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، ثمّ أشار إلى وجه آخر في رفع الاسم، وهو حمله على الاسم المضمر في منطلق، لكنّه وصف هذا الوجه بالضعيف، واستحسن الأول(3). هذا يعني أنّ الواو استئنافية، وأنّ الخبر محذوف معلوم من سابقه، والتقدير: ورسوله بريءٌ من المشركين، أو ورسوله كذلك.

---

(1) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٣: ٥٥- ٥٦. وانظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. ط٣. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠١م. . ١: ١٠٥. وانظر: الأخفش الأوسط، أبوالحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي. معاني القرآن. ط٢. تحقيق: د. فائز فارس. مكتبة مركز الدراسات الإسلامية، ١٩٨١م. ١: ١٥٧.

(2) الألوسي. روح المعاني. ٤: ٤٤٤

(3) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ١٤٤.

وذكر سيبويه الشاهد السابع ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة ٢١، ٢٢] على رفع "حور"، وقطعها عن العطف على المجرور، وبيّن أنّ رفعها على تقدير "لهم فيها"[١]. وتجدر الإشارة إلى أنها قرئت بالرفع وبالجر؛ إذ رفعها جمهور القرّاء، وجرّها حمزة والكسائي. وقد بيّن ابن خالويه(٣٧٠هـ) حجّة من رفع، وهي أنّ الحور لا يُطاف بهنّ، فقطعهنّ من أول الكلام، وأضمر لهنّ رافعًا، معناه: ومع ذلك حور عين. وأمّا حجة من جرّ وهي أنّه أشركهنّ في الباء الداخلة في قوله: يطوف عليهم بكأس من معين، وبحور عين، فقطعهنّ بالواو، ولم يفرق بين أن يطاف به، وبين أن يطوف بنفسه[٢]. ففي الرفع قطع عن العطف، وفي الجرّ إتباع ووصل.

وذكر سيبويه الشاهدين الثامن والتاسع تحت باب اشتراك الفعل في "أنْ"، وانقطاع الآخر من الأوّل الذي عمل فيه "أنْ"، وأمّا الشاهد الثامن وهو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلا يَأْمُرُكُم﴾، فبيّن أنّ للشاهد قراءتين: إحديهما برفع الفعل "يأمرُكم"، والأخرى بنصبه. ثمّ أشار إلى أنّ قراءة الرفع جاء فيها الفعل "يأمرُكم" منقطعًا من الأول، لأنّ المراد: ولا يأمرُكم الله. بينما نصب ابن عامر، وعاصم، وحمزة، ويعقوب وخلف، الفعل "يأمرَكم" على الإتباع؛ أي بمعنى: وما كان لبشر أن يأمرَكم أن تتّخذوا[٣]. هذا يعني أنّ الرفع فيه استئناف وقطع من الكلام الأول، وفيه إضمار اسم الله عز وجل؛ أي ولا يأمركم الله أن تتخذوا . وأنّ النصب فيه إتباع على قوله تعالى: "أن يؤتيَه".

---

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٧٢.

(٢) انظر: ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع. ٣٤٠.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٥٢.

وأمّا الشاهد التاسع وهو قوله تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ﴾ فبيّن سيبويه أنَّ الفعل "نقرُّ" انقطع عن العطف على الفعل المنصوب "نبيّن"، ولا يجوز إتباعه، فقال في رفعه: "أي ونحن نقرُّ في الأرحام؛ لأنّه ذكر الحديث للبيان، ولم يذكره للإقرار"(١). ويتضح كلام سيبويه بالرجوع إلى النص القرآني وهو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾، فالله عز وجل ذكر في الآية الكريمة مراحل خلق الانسان ليبيّنَ أمر البعث لمن شك فيه، ولم يذكر ذلك ليقرَّ في الأرحام، لذلك وجب قطع واستئناف الفعل "يقرّ".

وفي الشاهد العاشر وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم "ونكفر" برفع الراء على الاستئناف، على تقدير: ونحن نكفّرُ. ويبيّن سيبويه أنّ الرفع هنا جيدٌ؛ لأنّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء(٢). أي أنّه لما لم يأت جواب الجزاء فعلا مجزومًا، وجاء بعد الفاء "فهو خيرٌ لكم"، لم يُستحسن عطف فعل على غير جنسه، ولو جاء الجواب فعلاً مجزومًا لجزموا الفعل "يأمركم" المعطوف عليه. وقرأ نافع وحمزة والكسائي "ونكفر" بالجزم على موضع "فهو خير لكم"؛ لأن المعنى يكن خيرا. واحتجوا بأن قالوا الجزم أولى؛ ليخلص معنى الجزاء، ويعلم بأن

(١) سيبويه. الكتاب. ٣: ٥٣.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٩٠

تكفير السيئات إنما هو ثواب للمتصدق على صدقته وجزاء له. وإذا رفع الفعل احتمل أن يكون ثوابًا وجزاءً، واحتمل أن يكون على غير مجازاة وكان الجزم أبين المعنيين.

وفي الشاهد الحادي عشر، وهو قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ بيّن سيبويه أنّ "طائفةٌ" رفعت على الابتداء، ولم تُجعل الواو التي قبلها واو عطف، وقال في ذلك: "فإنما وجهوه على أنّه يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنما جعله وقتًا، ولم يُرِد أن يجعلها واو عطف، وإنّما هي واو الابتداء"(١). وفي ذلك قطع عن العطف.

وذكر سيبويه الشواهد (١٣_١٦) على قطع ما بعد الفاء عما قبلها، ففي الشاهد الثالث عشر قُطع الفعل "تصبح" عن الفعل "أنزل"، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾، وبيّن سيبويه أنّ القطع هنا واجب، وهو تنبيه، بمعنى: أتسمع أنّ الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا، ثمّ وضح سبب القطع بقوله: "وإنّما خالف الواجب النفي لأنّك تنقض النفي إذا نصبتَ وتغيّر المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجِب الإتيانَ، تقول: ما أتيتني قطُّ فتحدثَني إلا بالشرّ، فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنّه قد كان"(٢). هذا يعني أن الرفع في الفعل "تصبح" فيه إثبات للاخضرار، وقطع عن النفي، لذلك كان الرفع واجبًا، بينما لو نصب الفعل لكان في ذلك إتباعٌ للنفي المتقدم، ومن ثمّ نفي الاخضرار، وقد جاء في الكشاف: " لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض لأن معناه " أي الكلام " إثبات الاخضرار فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار. مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر، إن نصبته فأنت ناف لشكره شاك تفريطه فيه، وإن

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٩٠. وانظر: الأخفش. معاني القرآن. ١: ٨٠.

(٢) سيبويه. الكتاب. ٣: ٤٠.

رفعته فأنت مثبت للشكر. وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب"[1].

وأمّا الشاهد الثالث عشر ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾، فقد أشار سيبويه إلى أن الفعل" فيتعلمون" معطوف على "كفروا"، لا على الفعل "فلا تكفر"، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾، يقول سيبويه: "فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر، فيتعلمون، ليجعلا كفره سببا لتعلم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون"[2].

ويفسّر أبو حيّان كلام سيبويه بأنه أراد: أنّ "فيتعلمون" ليس بجواب لقوله: "فلا تكفر"، فينصب كما نصب ﴿لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب﴾؛ لأنّ كفر من نهي أن يكفر في الآية، ليس سببًا لتعلم من يتعلم. وكفروا: في موضع فعل مرفوع، فعطف عليه مرفوع، والتقدير: ولكنّ الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فيتعلمون منهما. ثم يشير أبو حيّان إلى أنّه نُقل عن سيبويه أن قوله: فيتعلمون، هو على إضمار هم، أي فهم يتعلمون، فتكون جملة ابتدائية معطوفة على ما قبلها عطف الجمل، والضمير على هذه الأقوال في "فيتعلمون" عائد على الناس، ويجوز أن يكون فيتعلمون معطوفا على يعلمان، والضمير الذي في فيتعلمون لأحد، وجمع حملا على منفي، فذلك المنفي هو موجب في المعنى، لأن معناه: إنهما يعلمان كل واحد، إذا قالا له: إنما نحن فتنة فلا تكفر. وبعد أن يذكر أبو حيان آراء النحاة يخلص إلى ستة أقوال يرتضيها في

---

(1) الزمخشري، الكشاف، ٣: ٢١.

(2) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٨.

تبيان العطف، وهي أنّ "فيتعلّمون" معطوف على محذوف، تقديره: فيأبون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون، أي على مثبت، أو يتعلمون خبر مبتدأ محذوف، أي فهم يتعلمون عطف جملة اسمية على فعلية، أو معطوفا على يعلّمون الناس، أو معطوفا على كفروا، أو على يعلمان المنفية لكونها موجبة في المعنى[1].

وكذلك ارتفع الفعل "يكون" بعد الفاء، في الشاهد الرابع عشر، وهو قوله تعالى" ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ لأنّه على تقدير: إنّما أمرنا ذاك فيكونُ[2]. هذا يعني أنّ "فيكون" ليست جوابًا لـ "كن"؛ لأنّ الله عز وجل قال للشيء "كن"، ثمّ أخبر أنه "يكون"، فمن ثمّ صار الفعل "فيكون" كلامًا منفردًا مقطوعًا عمّا قبله، والفاء لعطف جملة على جملة.

وذكر سيبويه الشواهد (١٥، ١٦، ١٧) على اقتران جواب الشرط بالفاء، فوجب عندها رفع الفعل لا جزمه، وجعْل الجملة التي وقع فيها الفعل في محل جزم جواب الشرط. وبيّن سيبويه علة رفع الفعل بقوله: "وإنّما ارتفع لأنّه مبنيٌّ على مبتدأ"[3]، ففي الشاهد الخامس عشر، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ الله مِنْهُ﴾ وقعت الجملة الفعلية "فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ" خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: فهو. والجملة الإسمية في محل جزم جواب الشرط.

وفي الشاهد السادس عشر﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا﴾ وقعت الجملة الفعلية "لا يخاف" في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: فهو. وجملة المبتدأ المقدر وخبره في محل جزم جواب الشرط.

([1]) انظر: أبو حيان. البحر المحيط. ١: ٥٠٠

([2]) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٣٩.

([3]) سيبويه. الكتاب. ٣: ٦٩.

وكذلك في الشاهد السابع عشر ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ﴾ وقعت الجملة "فأمتعه" خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: فهو. وجملة المبتدأ المقدر وخبره في محل جزم جواب الشرط.

وفي الشاهد الثامن عشر أجمع القراء على قراءة "كلَّ" منصوبة، على الرغم من تقدم مبتدأ، وذكر سيبويه أنها على قول: زيدًا ضربته. وقد فسّر الدرويش في إعرابه للقرآن إجماع القرّاء على نصبها؛ وهو أنّ "كلّ" لو رُفعت لوقعت الجملة "خلقناه" صفة لـ "شيء"، وصارت الجملة: إنّا كل شيء مخلوق لنا بقدر، فأفهم بذلك أنّ مخلوقًا ما يضاف إلى غير الله تعالى ليس بقدر. أمّا نصبها فالتقدير: إنّا خلقنا كل شيء بقدر، فيفيد ذلك عموم نسبة كل مخلوق إلى الله تعالى[1]. هذا يعني أنّ نصب "كلّ" حقق معنى غير موجود بالرفع وهو العموم؛ أي أنّ الله خلق الأشياء كلّها، وخلقها كلها بقدر. بينما الرفع يوحي بأنّ ما خلق الله من هذه الأشياء يكون بقدر، وما لم يخلقه الله من هذه الأشياء الموجودة ليس بقدر. وتعالى الله عزّ وجل من أن يكون شيء في كونه ليس من خلقه.

وذكر سيبويه الشاهد التاسع عشر بعدما أشار إلى أنّ الأصل في حكم الاسم بعد "أمّا" الابتداء، ولمّا جاء الاسم في الشاهد التاسع عشر منصوبًا – في إحدى القراءات– كان ذلك قطعًا عن السابق، وقد أضمر سيبويه فعلًا يفسره الموجود، ومن ثمّ جعل الاسم مبنيًا على المضمر، وأطلق حكمًا مفاده أنّ النصب عربيّ كثير والرفع أجود. هذا يعني أنّ تقدير قراءة الفتح: وأمّا ثمودَ فهدينا هديناهم؛ لأنّ "أمّا" يأتي بعدها اسم، ويلي الاسم حرف الفاء المتصل بما يتعلق بذلك الاسم. لكن في قراءة النصب لم يكن ما بعد الفاء متعلقًا بالاسم "ثمود" من جهة العمل؛ فـ "هديناهم" ليس عاملًا في "ثمود" ولا معمولا فيه؛ لأنّ جملة

([1]) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ٧: ٣٦٣.

"هديناهم" جملة تامّة مكوّنة من فعل وفاعل ومفعول، وعليه فإنّ ما يتعلّق به الاسم "ثمود" الذي بعد "أمّا" محذوف، ولمّا حُذف ما يتعلّق به الاسم، لم تجد الفاء ما تدخل عليه، فدخلت على مفسّره، وعند تقدير المحذوف تُدخل الفاء على المقدّر كما في الأصل، على نحو: وأمّا ثمود فهدينا هديناهم[1].

وأمّا الشاهد العشرون وهو قوله تعالى: ﴿هَؤُلاء بناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ فقد نُصب الاسم "أطهر" على الحال، في قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي. بيد أنّ بعض النحويين رأى أنّ ذلك لحنًا، كما جاء في قول سيبويه: "وأمّا أهل المدينة فيُنزلون هو هاهنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلًا في هذا الموضع. فزعم يونس أنّ أبا عمرٍو رآه لحنًا، وقال: احتبَى ابنُ مروان في ذهِ في اللحن. يقول لحنَ، وهو رجلٌ من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنّه قرأ: ﴿هَؤُلاء بناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾، فنصب."[2]. ورأى سيبويه أنّ "هو" هنا لا تكون فصلًا، ولكن تكون بمنزلة اسم مبتدأ[3]؛ لأنّ الفصل يكون بين جزئي الجملة، وفي "هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم" وقعت "هن" بعد تمام الكلام؛ أي أنّ "هؤلاء" مبتدأ، و "بناتي" خبر، لذا لا يجيز سيبويه أن تكون "هن" فصلا، ومن ثمّ لا يجيز نصب "أطهر" على الحال؛ لأنه يعدّ "هنّ" مبتدأ، و "أطهر" خبرًا.

وتابع بعضُ المفسرين أولئك النحاة في تخطئة قراءة النصب، فقد جاء عند الطبري (٣١٠هـ) أنّ أبا جعفر قال: "والقراءة التـــي لا أستـــجيز خلافها فـــي ذلك: الرفع هُنَّ أَطْهَرُ

([1]) أشار حسن عباس في توجيهه لقراءة النصب إلى أنّ هذه الحالة يجب فيها تقدير العامل بعد الاسم المنصوب وبعد الفاء معًا؛ لأن أمّا الشرطية لا يليها إلا الاسم، ولا يَفصل بينها وبين الفاء إلا اسمٌ واحدٌ، والتقدير: وأما ثمودَ فهدينا‌هم هديناهم. انظر: عباس، حسن. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. ط١٤. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨م. ٢: ١٣٩.

([2]) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٩٦- ٣٩٧.

([3]) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٩٩٥.

لَكُمْ لإجماع الـــحجة من قرّاء الأمصار علـــيه مع صحته فـــي العربـــية، وبعد النصب فـــيه من الصحة"[1]. ولكنّ الباحثة ترى أنّ ردّ قراءة ليس بالأمر المقبول على الإطلاق، وأنّ قراءة النصب يمكن تأويلها على نحو تكون فيه "هؤلاء" مبتدأ، و"بناتي" خبر، و"هنّ" مبتدأ، و"لكم" خبر، ولا ضير حينها أن تكون "أطهر" حالا.

ويعقّب السيرافي(٣٨٥هـ) على كلام سيبويه، بأنّ أهل المدينة لم يحك عنهم إنزال "هو" في النكرة منزلتها في المعرفة، لأنّ "هؤلاء بناتي" جميعًا معرفتان، و"أطهر لكم" منزل منزلة المعرفة في باب الفصل[2]. ثمّ بيّن هارون –محقق كتاب سيبويه– أنّ قراءة النصب لم تكن لأهل المدينة فحسب؛ لأنّ عيسى بن عمر ثقفي، وسعيد بن جبير من أزد قريش، ومحمد بن مروان كوفي، إضافة إلى الحسن وزيد المدنيين[3].

ويظهر القطع في الشاهد الحادي والعشرين في كسر همزة "إنّ" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّها إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ إذ بيّن سيبويه أنّ فتح همزة "إنّ" على سبيل وصلها بما قبلها لا يحسن في هذا الموضع، وأنّ قطعها واستئنافها أوجب، يقول: "إنّما قال: وما يُشعرُكم، ثمّ ابتدأ فأوجب، فقال: إنّها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذرًا لهم"[4]. فقد ورد في التفسير أنّ "وما يشعركم" خوطب بها المشركون المقسمون بالله لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها، وانتهى الخبر عند قوله: "وما يشعركم"، ثمّ استؤنف

---

(1) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن– المعروف بـ (تفسير الطبري). ط١. تحقيق: محمود شاكر الحرستاني. بيروت: ٢٠٠٠م، ١٢: ١٠٣

(2) أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان. كان رأسًا في العربية واللغة، له مشاركة في غيرها من العلوم، صنّف "شرح أبيات سيبويه"، و"شرح أبيات إصلاح المنطق" وغيرها توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، عن خمس وستين سنة. انظر: الحموي. معجم الأدباء. ٢٠: ٦٠.

(3) انظر: كلام المحقق في هامش رقم (٤) للكتاب في الصفحة ٣٩٦ من الجزء الثاني.

(4) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٢٣.

الحكم عليهم بأنهم لا يؤمنون عند مجيئها. فالله تعالى أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، وأوجب ذلك(١).

ثمّ ذكر سيبويه أنّ أهل المدينة يقرأونها "أنّها" بفتح الهمزة، وفي ذلك وصل لا قطع واستئناف، وأوّلها بمعنى "لعلّ"؛ فكأنّه قيل: لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون. لِما سُمع عن العرب أنّهم قالوا: ائتِ السّوق أنّك تشتري لنا شيئًا، أي لعلّك(٢). وقد بيّن أبو حيان أنّ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية داود الإيادي قرأوا: "إنها"، وقرأ باقي السبعة بفتحها(٣).

أمّا الشواهد (٢٢-٢٨) فهي شواهد على الوصل في مواطن يجوز فيها القطع، ويمكن تحليلها على النحو الآتي:

ذكر سيبويه الشواهد (٢٢- ٢٥) في معرض حديثه عن باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا، فالمصادر: "صنع" في الشاهد الثاني والعشرين، و "وعد" في الشاهد الثالث والعشرين، و "خلقه" في الشاهد الرابع والعشرين، و "كتاب" في الشاهد الخامس والعشرين، كلّها جاءت توكيدًا، ولم تنقطع عن الجملة السابقة؛ لأنّه لمّا قال الله تعالى: "مرّ السحاب" وقال: "أحسن كل شيء" عُلِم أنّه خلقٌ وصنعٌ، ولكنه أكّد وثبّت للعباد. ولمّا قال: "حرّمت عليكم أمهاتكم" حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أنّ هذا مكتوب عليهم، مثبّت عليهم، وقال: "كتابَ الله" توكيدًا، كما قال: "صنع الله"، وكذلك "وعد الله" لأنّ الكلام الذي قبله وعدٌ وصنع، فكأنّه قال جلّ وعزّ: صنعًا، ووَعدًا، وخلقًا، وكتابًا. ثمّ أشار إلى أنّ هذه المصادر يجوز رفعها،

---

(١) انظر: الطبري. تفسير الطبري. ١٢: ٣٩_ ٤٠.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ١٢٣.

(٣) انظر: أبوحيان. البحر المحيط. ٤: ٢٠٣.

بتقدير: ذاك صنعُ الله، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاغٌ﴾[الأحقاف ٣٥]، كأنه قال: ذاك بلاغٌ[١].

واستشهد سيبويه بقراءة نافع المدني في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ للإشارة إلى أنّ "حتى" هنا لم تعد للغاية، بمعنى "إلى أن يقولَ الرسول"، وإنّما أفادت السببية؛ أي أنّ الزلزلة سبب القول، على تقدير: "وزلزلوا فقال الرسولُ[٢]. فالنصب على أنّ فعل القول مرتبط بفعله السابق "زلزلوا"، بينما الرفع فيه ابتداء جملة جديدة.

وذكر سيبويه الشاهد قبل الأخير في معرض حديثه عن الجزاء، وهو قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ في خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾، فأشار إلى جواز قولك: ذره يقلْ ذاك، وذره يقول ذاك. وبيّن أنّ الرفع من وجهين: أحدهما الابتداء والآخر على قولك: ذره قائلًا ذاك؛ فتجعل "يقولُ" في موضع قائل. ثمّ مثّل على الجزم بقوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ﴾[الحجر ٣]، ومثّل على الرفع بالشاهد الحالي[٣]. ولعلّ نظرة متأملة للآيتين تكشف عن علّة الجزم في أحدهما، والرفع في الأخرى؛ فإذا كان تحقق الفعل الواقع في الجواب مرتبطًا ومشروطًا بفعل الطلب، وقع فعل الجواب مجزومًا. وإذا كان الفعل الواقع في الجواب غير مرتبط بفعل الطلب، وقع فعل الجواب مرفوعًا؛ فجواب الطلب في "ذرهم يأكلوا" مرتبط بالأمر قبله، فالمخاطب النبي عليه السلام، وتركه إياهم مرتبط بما بعده "يأكلوا". فقد أمر الله تعالى نبيه بترك قتالهم، وتخلية سبيلهم، لأنه لو شغلهم بالقتال وإيقاع الحرب لما تمتعوا وأكلوا، ومن المعلوم أن أمر الله تعالى لنبيه بتركهم فيه وعيد وتهديد؛ لأنهم ليسوا ممن يرعوي عما هم فيه

---

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٨١- ٣٨٢.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٢٥. وانظر: العكبري. التبيان في إعراب القرآن. ١: ١٧٢.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٩٨.

من الكفر والتكذيب، ولا ممن تنفعهم النصيحة والتذكير، هم إنما حظهم حظ البهائم من الأكل والتمتع بالحياة والأمل في تحصيلها، فسوف يعلمون عاقبة أمرهم(١).

أما جواب الطلب في "ذرهم في خوضهم يلعبون" فليس بينه وبين فعل الطلب ارتباط؛ لأنّ اللعب حاصل منهم متحقق بطبيعتهم، وليس مرتبطًا بالفعل "ذرهم"(٢)، ولو جزم لترتب حصوله على حصول الطلب، وهذا ما لا يقتضيه السياق(٣).

وذكر سيبويه الشاهد الأخير وهو قوله تعالى: ﴿قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ في فِئَتَيْنِ الْتَقَتا فِئَةٌ تُقاتِلُ في سَبيلِ اللهِ وَأُخْرى كافِرَةٌ﴾ على جواز رفع "فئة" على القطع، أو جرّها على البدل أو الصفة، كما في قراءة مجاهد والحسن(٤).

بآية ما سبق يتبين أنّ ظاهرة القطع هي في حقيقتها عدول عن إعراب يقتضيه السياق إلى إعراب غيره عربي فصيح صحيح. وقد كان توجيه سيبويه للشواهد على تلك الظاهرة توجيهًا دلاليًّا في الغالب؛ إذ بيّن أنّ استخدام القرآن الكريم للقطع أو ما يمكن أن يسمى بأسلوب المغايرة، كان لأغراض بلاغيّة. مع التركيز هنا على أنّ القطع إثراء للأسلوب؛ ببث قيم دلالية جديدة فيه، وأنّه معهود عند العرب، وليس لحنًا أو خطأ كما توهم أعداء الإسلام بجهلهم الفاضح وعجزهم الواضح عن تذوق العربية.

---

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط. ٥: ٤٣٣.

(٢) انظر: ربابعة، عبدالرحيم. إعراب الفعل المضارع بين النظرية والاستعمال. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. العدد ١٥. ٨. ٢٠١٢م.

(٣) انظر: مصطفى، عمر. التأويل في إعراب الجمل (الجملة الشرطية مثالًا). مجلة جامعة دمشق. المجلد (٢٥). العدد الأول. ٢٠٠٩م. الصفحات ١١– ٣٦. ص٢٨

(٤) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٤٣٢.

المبحث الرابع

الزيادة

بداءة لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الزيادة المقصودة بالدراسة هاهنا ليست بالمعنى الصرفي التي تجتمع حروفها في عبارة: "سألتمونيها"، وإنّما هي الزيادة في السياق النحوي، وما ينتج عنها من معانٍ ودلالات، يمكن عدّها من الأساليب التي يلجأ إليها النحاة في تأويل الكلام الخارج على القاعدة العامة، إذ تقوم على إغفال اعتبار بعض العناصر في النص، وأكثر ما تكون في الحروف، التي لو حذفت ما تغير الكلام عن معناه الأصلي.

والزيادة في اللغة: هي الفَضل، قال ابن فارس: "الزاء والياء والدال أصل يدلُّ على الفَضل، يقولون زاد الشيء يزيد، فهو زائد"[1].

أمّا في الاصطلاح، فقد تعددت الألفاظ الدالة عليها؛ فالبصريّون يعبّرون عنها بمصطلحي "الزيادة" و"اللغو"، بينما يعبّر الكوفيّون عنها بـ "الصلة" و"الحشو"[2]. أمّا مصطلح "الزيادة" فربما أُطلِق بسبب زيادة المعنى وتوكيده المتأتيين من زيادة عنصر على التركيب. ومصطلح "الصلة" بسبب الفائدة المتأتية من العنصر الزائد في التركيب، وهي التوصل إلى زيادة في المعنى الذي أريد من التركيب أن يؤديه قبل زيادة ذلك العنصر. وأما مصطلحا "اللغو" و"الحشو"، فربما من تأثير الإعراب، لا المعنى؛ لأنّ الزيادة لا تكون عبثًا، وليست نافلة من القول، فهي تُفيد المعنى بلا شكٍّ، لكنّها فائدة مضافة، لا تغيّر أصل المعنى الحاصل قبلها، بل تُضيف إليه.

---

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة. [ز. ي. د] ٣: ٤٠.

(2) انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن. ٣: ٨٠.

ورغم تعدد تلك المصطلحات ومراوحة علماء اللغة في استخدامها، إلا أنّ الباحثة تميل إلى استخدام مصطلح "الزيادة"؛ لأنها ترى أنّه الأقرب إلى حقيقة هذا الأسلوب، إذ إنّ زيادة عنصر على التركيب يعني زيادة في المعنى الكائن قبل وجوده. مع التأكيد أنّ الاختلاف الاصطلاحي لا يعني اختلافًا في المدلول؛ لأنّ علماء اللغة يجمعون على أنّ دخول ذلك العنصر ليس كخروجه، بيد أنّ حذفه من التركيب لا يجعل الكلام ملحونًا.

وقد تحدّث العلماء المتقدمون كثيرًا عن الزيادة، ولا سيّما في القرآن الكريم، وكان للنحويين النصيب الأكبر من الكلام في هذا الباب، بيد أنّ كلامهم كان مقتصرًا في الغالب على الوظيفة النحوية، ولم يتعرضوا للوظيفة البلاغية إلا نادرًا. ويقول الزركشي عن ورودها في القرآن نقلا عن الطرطوسي: "زعم المبرّد، وثعلب ألّا صلة في القرآن، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجه لا يسع إنكاره فذكر كثيرًا"[1].

والمتتبع لمسألة الزيادة في القرآن الكريم، يجد أنّ هذه المسألة قد شغلت حيزا كبيرًا من تفكير العلماء المتقدمين والمحدثين، من لغويين ونحويين ومفسرين، فمنهم من ينكر إطلاق عبارة "الزيادة" في كلام العرب عامة، وفي كتاب الله خاصة. ومنهم من لايرى ضيرًا في إطلاقها لوجودها على وجه لا يسع إنكاره، فذكروا لفظ "الزيادة" وغيرها من المصطلحات الدالة عليها كثيرًا.

وممن أنكر إطلاق لفظ "الزيادة" المبرد في قوله في حرف الجر "من": "وأمّا قولهم: إنّها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أنّ كلّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنّما

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن. ٣: ٨١.

حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة"[1]. فالمبرد هنا لا يجيز القول بزيادة الحرف مطلقًا في كلام العرب.

وكذلك ابن هشام(٧٦١هـ) فقد أشار إلى اجتناب لفظ "الزيادة" عند إعراب كلام الله، بقوله: "وينبغي أن يجتنب المعرِب أن يقول في حرفٍ من كتاب الله : إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائدَ هو الذي لَم يُؤتَ لِمعنى؛ بل لا معنى له، وكلام الله -سبحانه- منزه عن ذلك"[2].

ودعا الزركشي(٧٩٤هـ) أيضًا إلى اجتناب هذه اللفظة، بقوله: "والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى"[3]، وذلك بعد أن عرض آراء بعض علماء اللغة المتقدمين في ذلك، وتوصّل إلى أنّ أكثرهم ينكرون إطلاق هذا المصطلح في كتاب الله، ويستخدمون عوضًا عنها مصطلح "التأكيد"، أو"الصلة"، أو"المقحم"[4].

أمّا سيبويه فلا يرى ضيرًا في إطلاق لفظ "الزيادة" لوجودها على وجه لا يسع إنكاره؛ إذ ذكرها -وغيرها من المصطلحات الدالة عليها- في معرض حديثه عن بعض الشواهد القرآنية.

ولم يكن سيبويه بمنأى عن اعتراضات بعض المحدثين لإطلاقه لفظ الزيادة في القرآن، ففي كتاب "جناية سيبويه"، مثلًا، يرى مؤلفه أنّ الزائد يمكن إسقاطه، وأنّه لا يضرّ ولا ينفع،

---

(١) المبرد. المقتضب. ١: ٤٥.

(٢) ابن هشام، هو أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله. الإعراب عن قواعد الإعراب. ط١. تحقيق: الدكتور علي فودة نبيل. الرياض: عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض، ١٩٨١م. ص ١٠٨.

(٣) الزركشي. البرهان. ٣: ٨٠.

(٤) انظر: الزركشي. المرجع السابق. ٣: ٧٩.

فكيف يكون في القرآن الكريم زوائد أو حشو! وهو الحق وكلامه الحق[1]، فيتبرأ المؤلف من عمل النحاة لما فيه –من وجهة نظره– من إساءة للقرآن الكريم. ولعلّ الجهل بمصطلحات علماء اللغة دفع صاحب الكتاب إلى توهم أنّ الزائد يمكن إسقاطه، وأنه حشو بلا قيمة، ومن ثمّ أنكر إطلاق مصطلح "الزائد" في القرآن الكريم.

وحقيقة الأمر أنّ علماء اللغة اتفقت كلمتهم أو كادت على أنّ الزيادة المقصودة هي ليست الزيادة المحضة التي يكون دخولها كخروجها؛ أي أنّ إطلاق لفظ الزيادة لا يلزم معه نفي الفائدة، فقد بيّن بعض النحاة فائدة الزائد في كلام العرب[2]، وإذا ما ذكر النحاة مصطلح "الزيادة"، أو "الحشو" أو نحو ذلك، فإنّ مقصودهم بذلك ضبط قوانين الإعراب، والإشارة إلى أنّ حذف هذه الحروف لا يخلّ بالإعراب، ولا يخرج الكلام عن قوانين العربية، ويبقى بعد ذلك بيان الفروق الدقيقة بين معنى الكلام بالزيادة، ومعناه بغيرها. وهي بذلك تعدّ من الأساليب التي يلجأ إليها النحاة في تأويل الكلام الخارج على القاعدة العامة، وقد أشار إليها سيبويه في غير موضع، وعدّها لغوًا، على نحو ما سيأتي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿كَفى بِاللهِ شَهِيدًا﴾ [النساء ٧٩، ١٦٦]،	١: ٣٨، ٤١، ٩٢	جمهور القرّاء	زيادة الباء

(1) أوزون، زكريا. جناية سيبويه –الرفض التام لما في النحو من أوهام. ط١. بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٢م. ص ٢٣، ٩٦، ١٠١

(2) انظر هذه المسألة بتوسع في : الأستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب. ط١. تحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالعال سالم مكرم. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م. ٦: ٢٠٣– ٢٠٩.

	[الإسراء ٩٦]			
٢.	﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم﴾[١٥٩ آل عمران]	٣: ٧٦	جمهور القراء	زيادة "ما"
٣.	﴿فَبِما نَقْضِهِم ميثاقِهِم﴾[النساء ١٥٥]	١: ١٨٠	قراءة الجمهور	زيادة "ما"
٤.	﴿إِنْ كلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْها حافِظٌ﴾[الطارق ٤]	٢: ١٣٩، ٣: ١٠٩، ١٥٢	جمهور القرّاء السبعة، وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة من السبعة، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع "لمّا"	زيادة "ما"
٥.	﴿وإنْ كلٌّ لَما جَميعٌ لَدينا مُحْضَرون﴾[يس ٣٢]	٢: ١٣٩	قراءة جمهور السبعة، وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة "لمّا"	زيادة "ما"
٦.	﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُون﴾[الذاريات ٢٣]	٣: ١٤٠	قراءة أبي بكر، وحمزة، والكسائي، والأعمش	زيادة "ما"
٧.	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾[النساء ٧٨]	٣: ٦٠	قراءة الجمهور	زيادة "ما"

٨.	﴿أيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[الإسراء ١١٠]	٣: ٦٠	قراءة الجمهور	زيادة "ما"
٩.	﴿فَإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[مريم ٢٦]	٣: ٥١٥	قراءة الجمهور	زيادة "ما"
١٠	﴿وَإمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾[الإسراء ٢٨]	٣: ٥١٥	قراءة الجمهور	زيادة "ما"
١١	﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يبْخَلونَ بما آتاهمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هوَ خيرًا لَهُمْ﴾[آل عمران ١٨٠]	٢: ٣٩١	قراءة جمهور القرّاء، وقرأ حمزة فقط "ولا تحسبنّ"	زيادة "هو"
١٢	﴿وَيَرى الَّذينَ أوتوا العِلْمَ الَّذي أُنْزِلَ إلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾[سبأ ٦]	٢: ٣٨٧، ٣٩٠	قراءة الجمهور	زيادة "هو"

التحليل

ذكر سيبويه النص الأول شاهدًا على زيادة الباء، والأصل: كفى اللهُ، فالباء حرف جرّ زائد، ولفظ الجلالة مجرور لفظًا مرفوعٌ محلًّا على الفاعليّة. والأمثلة على زيادة الباء في القرآن الكريم كثيرة، منها قوله تعالى: "أسمع بهم وأبصر" [مريم ٣٨]، وقوله: "ولا تلقوا

بأيديكم إلى التهلكة" [البقرة ١٩٥]، وقوله تعالى: "فليمدد بسبب إلى السماء"[الحج ١٥]، فالأفعال "أسمع"، و"ألقى"، و"يمدد" هي أفعال متعدية بنفسها، فما بعد الباء مجرور لفظًا منصوب محلًا على المفعولية. وكذلك "أيكم" في قوله تعالى: "بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ"[القلم ٦] مجرور لفظًا مرفوع محلاً على الابتداء. و"كافٍ" في قوله تعالى: "أليس الله بكافٍ عبده"[الزمر ٣٦] مجرور لفظًا منصوب محلًا "خبر ليس".

واستشهد سيبويه بالشاهدين الثاني والثالث على زيادة "ما" بعد باء الجر، فقد ذكر الشاهد الثاني بعدما أشار إلى أنّ "لا" يمكن أن تأتي زائدة، كما في "لا من يأتك تعْطه"، وأنّها بمنزلة "ما" في قوله تعالى: "فبما رحمة من الله"، لكنّه عبّر عن الزيادة بلفظ "اللغو"[١]، وما من شكّ في أنّ سيبويه لا يقصد بإطلاق لفظ "اللغو" أنّ "ما" في الآية الكريمة طرحها وذكرها سواء، وعلى الرغم من ذلك ترى الباحثة أنّ إطلاق هذا اللفظ فيه تجاوز، والأولى إطلاق لفظ "الزيادة"، لأنّ الزيادة في تراثنا النحوي أصبحت مصطلحاً ذا معنى محدّد يطلقها علماء النحو ويريدون بها التوكيد، فلا مشاحة فيه. وقد تعرّض ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ) لهذه المسألة في قوله: "فأما زيادة (ما) في قول الله تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ"، وقوله تعالى: "فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ" فإنّ لها هنا تأثيرًا في حسن النظم وتمكينًا للكلام في النفس، وبعدًا به عن الألفاظ المبتذلة، فعلى هذا لا يكون حشوًا لا يفيد"[٢].

وبيّن الزركشي معنى الزيادة في هذه الآية، يقول: "معناه: ما لنت لهم إلا رحمة؛

([١]) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٧٦.

([٢]) ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد. سرّ الفصاحة. ط١. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: كتاب ناشرون، ٢٠١٠م. ص ١٦٧.

وهذا قد جمع نفيا وإثباتا، ثمّ اختصر على هذه الإرادة، وجُمع فيه بين لفظي الإثبات وأداء النفي التي هي "ما"،... وليس المراد من الزيادة –حيث ذكرها النحويون– إهمال اللفظ، ولا كونه لغوا فتحتاج إلى التنكّب عن التعبير بها إلى غيرها؛ فإنهم إنّما سَمّوا "ما" زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها، لا لأنها ليس لها معنى."[1].

وأمّا في الشاهد الثالث فقد بيّن سيبويه أنّ زيادة "ما" في قوله تعالى: ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ ميثاقِهِمْ﴾ أفادت التوكيد، يقول: "فإنّما جاء لأنّه ليس لـ "ما" معنًى سوى ما كان قبل أن تجيء إلّا التوكيد"[2].

واستشهد سيبويه بالشاهدين الرابع والخامس على زيادة "ما" بعد "إن"، فبيّن أنّ الأصل في الشاهد الرابع "إن كلُّ نفس لعليها حافظ"، وأنّ الأصل في الشاهد الخامس "وإن كلٌّ لجميعٌ لدينا"، ثمّ نصّ على أنّ "ما" في هذه المواضع لغو"[3]، بيد أنّ الباحثة ترى أنّ في استخدام مصطلح "اللغو" تجاوزًا؛ لأنّ المعنى العام للفظ "اللغو" هو الكلام لا يعتد به، وتفضّل استخدام مصطلح الزيادة؛ لأنه آنس لفظًا، وأخف على السمع وقعًا، رغم تيقن الباحثة من أنّ سيبويه في إطلاقه لهذا المصطلح لم يصدر عن تهاون بالقرآن، أو غضّ منه، أو اجتراء على كلام ربّ العالمين والعياذ بالله.

وذكر سيبويه أنّ "ما" في الشاهد السادس لغو[4]، في قراءة أبي بكر، وحمزة، والكسائي، والأعمش، برفع "مثل"، على أنه صفة لحقّ. و"مثل" مضاف إلى "أنكم"، و"ما" زائدة.

---

(1) الزركشي. البرهان البرهان في علوم القرآن. ٧٩_ ٨٣.

(2) سيبويه. الكتاب. ١: ١٨٠.

(3) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ١٣٩.

(4) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٤٠.

وأشار سيبويه إلى زيادة "ما" بعد "أين" في الشاهد السابع، وزيادتها بعد "أيّ" في الشاهد الثامن، وفي الشاهدين التاسع والعاشر وقعت "ما" بين حرف الجزاء "إن" وبين الفعل "تُعرضنّ" و"ترينّ"، وأفادت التوكيد.

أما الشاهدان الأخيران فهما على زيادة ضمير الرفع، وقد أشير سابقًا في غير هذا الموضع إلى أنّهما فصلا بين الفعل ومعموله، ولم يغيّر دخولهما على ما بعدهما؛ إذ بقي ما بعدهما على حاله التي كان عليها قبل دخولهما.

بآية ما سبق يتبين أنّ ظاهرة الزيادة لا تستلزم مطلقا عدم إفادة المعنى، وليست مجرد حشو كما يتوهم الواهمون، وهي من أساليب التأويل النحوي التي بيّنها النحاة لاعتبار أشاروا إليه ملاحظين أصل التأليف للجملة وإفادتها للمعنى. ولم يتعمق سيبويه في بيان المعنى الدلالي للزيادة في كل شاهد، وإنّما اكتفى بالإشارة إلى معنى التوكيد.

المبحث الخامس

الحمل

لجأ النحاة إلى أسلوب الحمل في تأويل النصوص الخارجة على القاعدة العامة. والحمل لغة: حملَ الشيء يحمله حملا وحُملانًا، فهو محمولٌ وحميل، واحتمله... وحمّله الأمرَ تحميلًا وحمّالًا. فتحمّله تحملًا وتِحمالًا، قال سيبويه: أرادوا في الفِعّال أن يجيئوا به علـى الإفعـال، فكسروا أوله، وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ولم يريدوا أن يبدلوا حرفًا مكان حرفٍ كمـا كان ذلك في أفعل واستفعل"[1]. والحمل ما كان لازمًا للشيء[2].

وفي الاصطلاح: هو إعطاء شيٍ حكم شيء آخر[3]، وحمل النظير على النظيـر هـو إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما[4].

وتعدّ ظاهرة الحمل في العربية أوسع ظاهرة للعدول عن معايير النحو، وترتكز علـى المشابهة وتعلق الكلم بعضه ببعض، وقد فسّر النحاة في ضوئها جلّ أنواع العدول في الـنص القرآني. قال ابن جنّي: "اعلم أنّ هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب فسيح قد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا"[5].

ومن المعلوم أنّ الحمل في العربية له صور متعددة؛ منها الحمل على اللفـظ، والحمـل على المحل، والحمل على الجوار، والحمل على المعنى، والحمل على الفرع، والحمل علـى

---

(1) ابن سيده. المحكم في المحيط الأعظم. [ح. م. ل] ٣: ٣٦٦- ٣٦٧.

(2) الأزهري. أبو منصور محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تحقيق: عبدالله درويش. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٧٨م. [ح. م. ل]٥: ٩٠.

(3) انظر: ابن جني. الخصائص. ١: ١٠٩

(4) انظر: البستاني، بطرس. محيط المحيط. اعتنى به: محمد عثمان. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م. [ح. م. ل]. ٢: ٥٠٥.

(5) ابن جني. الخصائص. ٢: ٣٨٩.

الأصل، والحمل على التوهم، والحمل على النظير، والحمل على النقيض، يقول ابن جني: "وجدت في اللغة من هذا الفنّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جُمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتابًا ضخمًا"[1]. هذا يعني أنه ليس من اليسير إدراك جميع صوره.

ومن الجدير ذكره أنّ أسلوب الحمل، بصوره المتعددة، أسلوب معهود عند علماء اللغة المتقدمين؛ فقد دارت لفظة "الحمل" في مؤلفات النحاة منذ القدم، وفي مؤلفات إعراب القرآن، وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في مقدرتهم على تأويل النصوص غير المطّردة، وقدرتهم على النفاذ إلى المعاني الكامنة وراء أوضاع الكلم.

وقد أشار شيخ النحاة سيبويه إلى إحدى صور الحمل في معرض حديثه عن الشواهد القرآنية، وهي الحمل على المعنى؛ إذ تعدّ من أساليب النحاة في تأويل النصوص التي لم تطابق القواعد المطّردة، ولعلّ السياق هو الأساس في الكشف عن المعنى الذي حُمل عليه اللفظ، من خلال إدراك العلاقة بين الكلمة وغيرها.

وعلى الرغم من إقرار النحاة المتقدمين بوجود ظاهرة "الحمل على المعنى" إلا أنّ حديثهم عنها كان منثورًا في ثنايا مؤلفاتهم، من غير استقصاء أو تبويب، إلى أن جاء ابن جنّي فأفرد لها فصلًا خاصًا بها، وجعلها فرعًا من فروع "شجاعة العربية". يقول: "اعلم أنّ هذا الشرج –أي النوع– غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا..."[2].

([1]) ابن جني. الخصائص. ٢: ٢٩٧.

([2]) ابن جني. المرجع السابق. ٢: ٣٨٩.

وقد بيّن النحاة أنّ ما يسمّى بـ "التضمين" هو فرع من فروع الحمل على المعنى؛ إذ يُطلق عند إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته معاملتَه، لتضمنه معناه واشتماله عليه[1].

أمّا ما يخص الوظيفة النحوية في الشواهد القرآنية، فإنّ النحاة يلجأون إلى التأويل بالحمل على المعنى عند خروج اللفظ عن وظيفته النحوية، وإتيانه بغير ما يحتمل له، ويكون التأويل بصرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بدليل يقترن بذلك[2]. وقد أورد سيبويه شواهد قرآنية أوّل الخروج فيها بالحمل على المعنى على نحو ما يلي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿وَلَقَد عَلِمْتُمْ الَّذين اعْتَدَوا مِنْكُمْ في السَّبْتِ﴾[البقرة ٦٥]	١: ٤٠، ٢٣٧	جمهور القرّاء	"علم" بمعنى "عرف" لذلك لم تنصب مفعولين
٢.	﴿وَآخَرِينَ مِنْ دونِهِم لا تَعْلَمونَهُم اللهُ يَعْلَمُهُم﴾[الأنفال ٦٠]	١: ٢٣٧	جمهور القرّاء	"علم" بمعنى "عرف" لذلك لم تنصب مفعولين
٣.	﴿واللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[البقرة ٢٢٠]	١: ٢٣٧	جمهور القرّاء	"علم" بمعنى "عرف" لذلك لم تنصب مفعولين

([1]) انظر: عثمان، حسن عثمان محمود. الحمل على المعنى وأثره الدلالي في القرآن الكريم، دراسة لغوية ونحوية. رسالة ماجستير جامعة اليرموك ٢٠٠٣. ص ١٣.

([2]) انظر: الحموز، عبدالفتاح أحمد. التأويل النحوي في القرآن الكريم. ط١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٤م. ١: ١٠.

٤.	﴿لا عاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[هود ٤٣]	٢: ٣٢٥	جمهور القرّاء	"حمل "إلا" على معنى "لكنّ"
٥.	﴿فلولا كانتْ قَرْيَةٌ آمَنَت فَنَفَعَها إيمانُها إِلَّا قومَ يونُسَ لمّا آمنوا﴾[يونس ٩٨]	٢: ٣٢٥	جمهور القرّاء	"حمل "إلا" على معنى "لكنّ"
٦.	﴿فلولا كانَ مِنَ القُرونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عنِ الفسادِ في الأَرْضِ إِلَّا قليلًا ممَّنْ أَنْجَيْنا مِنْهُمْ﴾[هود ١١٦]	٢: ٣٢٥	جمهور القرّاء	"حمل "إلا" على معنى "لكنّ"
٧.	﴿الَّذين أُخْرِجوا مِنْ دِيارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أنْ يَقولوا ربُّنا اللهُ﴾[الحج ٤٠]	٢: ٣٢٥	جمهور القرّاء	"حمل "إلا" على معنى "لكنّ"
٨.	﴿لَوْ كانَ فيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾[الأنبياء ٢٢]	٢: ٣٣٢	جمهور القرّاء	حمل "إلا" على معنى "غير"
٩.	﴿وَجاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبانًا﴾[الأنعام ٩٦]	١: ١٧٤، ٣٥٦	قراءة جمهور السبعة، وقرأ الكوفيذون: عاصم وحمزة والكسائي:	عطف "الشمس" على معنى "الليل" في المفعولية

			"وجعل"	
١٠	﴿إنِ الكافِرونَ إلّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك ٢٠]	٣: ١٥٢	جمهور القرّاء	حمل "إن" على معنى "ما"
١١	﴿لا جَرَمَ أنَّ لَهُمُ النّارَ﴾ [النحل ٦٢]	٣: ١٣٨	جمهور القرّاء	حمل "جرم" على معنى "حقّ"
١٢	﴿وانطَلَقَ المَلأُ مِنهُمْ أنِ امشُوا واصبِرُوا﴾ [ص ٦]	٣: ١٦٢	جمهور القرّاء	حمل "أن" على معنى "أي"
١٣	﴿ما قُلْتُ لَهُمْ إلّا ما أمَرتَني بِهِ أنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ [المائدة ١١٧]	٣: ١٦٢	جمهور القرّاء	حمل "أن" على معنى "أي"
١٤	﴿ولَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إنَّهُمْ لَمُحضَرُونَ﴾ [الصافات ١٥٨]	٣: ١٤٨	جمهور القرّاء	حمل "إن" على معنى "أيّ"
١٥	﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ ٤]	٣: ١٤٨	جمهور القرّاء	حمل "إن" على معنى "أيّ"
١٦	﴿إنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾[العنكبوت ٤٢]	٣: ١٤٨	قراءة "ما تدعون" بالتاء هي قراءة جمهور القرّاء،	حمل "ما" على معنى "أيّهم"

			وقرأ أبو عمرو وعاصم "ما يدعون" بالياء.	
١٧	﴿وكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الحج ٤٨، الطلاق ٨]	٢: ١٧٠	جمهور القرّاء	حمل "كأيّن" على معنى "كم"
١٨	﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص ٣]	١: ٥٨	قراءة أبي السّمال	حمل "لات" على "ليس"

التحليل

ذكر سيبويه الشواهد الأول والثاني والثالث في أثناء حديثه عن الفعل المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، بقوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر" ثمّ ذكر الأفعال وهي: حسب، ظنّ، خال، رأى، وجد، زعم، علم، وبيّن عدم جواز اقتصارها على مفعول واحد، ولمّا خرج الفعل "علم" في الشواهد الثلاثة على القاعدة، بعدم نصبه مفعولين، أوّله سيبويه بالحمل على المعنى؛ فنصّ على أنّ الفعل "علمت" بمعنى "عرفت" فلا يراد به إلا علم الأوّل، لذلك جاز أن يقتصر على مفعول واحد[١].

وهذا ما أشار إليه بعض علماء التفسير، كالقرطبي مثلا؛ فقد بيّن أنّ "علمتم" في الشاهد الأول معناه عرفتم أعيانهم، وقيل: علمتم أحكامهم، ثمّ وضّح الفرق بينهما؛ وهو أنّ المعرفة متوجهة إلى ذات المسمّى، والعلم متوجه إلى أحوال المسمّى، فإذا قلت: عرفت زيدًا، فالمراد

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٣٧.

شخصه، وإذا قلت: علمت زيدًا، فالمراد به العلم بأحواله من فضل ونقص. فعلى الأول يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، وهذا ما أشار إليه سيبويه في الشواهد الثلاثة، وعلـى الثـاني إلـى مفعولين[1].

وذكر سيبويه أنّ "إلا" تأتي بمعنى "لكنَّ" كما في الشواهد (٤– ٧)؛ فـرأى أنّ الـشاهد الرابع بمعنى: "لكنّ من رحم الله معصوم". والخامس بمعنى: "ولكنّ قوم يونس لمّا آمنـوا"، والسادس بمعنى: "ولكنّ قليلاً ممن أنجينا منهم"، وكذلك السابع بمعنى: "لكنّهم يقولون: ربنـا الله". ثمّ أشار إلى أنّ هذا الضرب في القرآن كثير[2].

أما الشاهد الثامن فذكره على أنّ "إلا" لا يجوز أن تأتي بمعنى الاستثناء في هذا الموضع وإنّما يجب أن تكون بمعنى "غير"، وأشار إلى ذلك في باب "ما يكون فيه إلا وما بعده وصفًا بمنزلة غير ومثل. ويحسن في هذا المقام اقتباس نص الدرويش لتوضيح الفكـرة، إذ يقـول: "الأصل في "إلا" أن تكون للاستثناء، وفي "غير" أن تكون وصفًا، ثمّ قد تحمل إحداهما علـى الأخرى فيوصف بـ "إلا"، ويستثنى بـ "غير"، فإن كانت إلا بمعنى غير وقعت هـي ومـا بعدها صفة لما قبلها، وذلك حيث لا يراد بها الاستثناء، وإنّما يراد بها وصف ما قبلهـا بمـا يغاير ما بعدها، ففي الآية ﴿لَوْ كانَ فيهِما آلِهَةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾ إلا وما بعدها صفة للآلهة؛ لأنّ المراد نفي الآلهة المتعددة، وإثبات الإله الواحد الفرد، ولا يـصح الاسـتثناء بالنـصب؛ لأنّ المعنى يكون حينئذ: "لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا" وذلك يقتضي أنّه لو كان فيهمـا آلهة فيهم الله لما فسدتا، وهذا ظاهر الفساد"[3]. ثمّ دعا أن يغفر الله ويسامح ابن يعيش شـارح مفصل الزمخشري الذي أجاز النصب على الاستثناء في الآية الكريمة، غير مقدر ما يترتـب

---

(1) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٢: ١٦٨.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٢٥.

(3) الدرويش. إعراب القرآن. ٥: ٢١– ٢٢.

على النصب من فساد، وبالمقابل أشاد بابن هشام ونقل كلامه الذي أورده بـالمغني فـي رده على المبرد، الذي ذكر فيه أربعة أوجه لـ "إلا"، إحداها: أن تكون "إلا" صفة بمنزلة "غيـر" فيوصف بها، ولا يجوز فيها الاستثناء من جهة المعنى[1].

وذكر سيبويه أنّ وجه نصب "الشمس" في الشاهد التاسع هو الحمل على المعنى، فقال: "حين قال "جاعل الليل" عُلِم في قوله عز وجل "وجاعل الليل سكنًا" على معنى جعل، فـصار كأنه قال: [وجعل الليل سكنًا]، وحمل الثاني على المعنى"[2]. أي أنّ نصب "الشمس" جاء عطفًا على محل "الليل". وقد جاء في تفسير الطبري: "وَنَصَبَ "الشَّمْسَ" و"الْقَمَرَ" عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ "اللَّيْل"؛ لأَنَّ "اللَّيْل" وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا فِي اللَّفْظ فَإِنَّهُ فِي مَوْضِعِ النَّصْب؛ لِأَنَّهُ مَفْعُول "جَاعِل"، وَحَسُنَ عطف ذلك على معنى اللَّيل لا على لفظه لدخول قَوله: "سكنًا" بينه وبين اللَّيل ... وقد يجيء مثل هذا أيضًا معطوفا بالثَّاني على معنى الَّذي قبله لا على لفظه، وإن لم يكن بينهمـا حائل"[3]. فهنا حمل عطف "الشمس" على المعنى لا على لفظ "الليل".

وأشار سيبويه في الشاهد العاشر إلى أنّ "إن" تكون في معنى "ما"، وعلى ذلـك يكـون الشاهد بمعنى: "ما الكافرون إلا في غرور"[4].

وفي الشاهد الحادي عشر ذكر سيبويه أنّ "لا جَرَمَ" معناها: لقد حقّ أنّ لهم النّار، ولقـد استحقّ أنّ لهم النّار، وهي بمنزلة هذا الفعل[5]. هذا يعني أنّ "لا جرم" صار معناهـا معنـى

---

(1) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف. مغني اللبيب عن كتـب الأعاريـب. تحقيـق عبداللطيف محمد الخطيب. الكويت: د. ن، ٢٠٠٠م. ١: ٤٥٩.

(2) سيبويه. الكتاب. ١: ١٧٤– ١٧٥.

(3) الطبري. جامع البيان عن تأويل القرآن. ٧: ٣٢٩.

(4) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ١٥٢.

(5) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٣٨.

"فعل" وهو "حقّ"، وعلى هذا يرتفع ما بعدها بالفاعلية، فقوله تعالى: "لا جرم أنّ لهم النار" أي: حقّ وثبت كونُ النار لهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما ورد في دراسة بعنوان "لا جرم بين الاستعمال العربي والقرآني"، فقد بيّن الباحث أنّ لفظ "لا جرم" استعملها القرآن بدلالة مختلفة عن الدلالة المستعملة في كلام بعض العرب؛ إذ استعملها القرآن بمعنى لابدّ، أو لا محالة، أو لاشكّ. واستعملتها العرب للقسم، وعدتها من ألفاظ القسم غير الصريح. وبعد أن أحصى مواضعها الخمسة في القرآن الكريم[1]، وجدها جميعها متلوّة بأن واسمها، ولم يجئ بعدها فعل، ولم يذكر العلماء المتقدمون كالخليل وسيبويه إنّها في تلك المواضع تدل على القسم. ثمّ نقل عن الفراء ما وضّح به التطور الذي طرأ عليها، وهو قوله: "وقوله "لا جرم أنّهم" كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابدّ أنك قائم، ولا محالة أنّك ذاهب، فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إيّاها، حتى صارت بمنزلة حقًا؛ ألا ترى أنّ العرب تقول: لا جرم لآتينك، لا جرم قد أحسنت."[2]، فتوصّل في نهاية الدراسة إلى أنّ الاستعمال الحقيقي لـ "لا جرم" لا يدل على القسم، وأنّ دلالتها على التحتيم والقطع طوّر معناها إلى معنى القسم[3].

وذكر سيبويه الشاهدين الثاني عشر والثالث عشر في باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي، وذكر أنّ الخليل زعم أنّ "أن" في الشاهدين بمنزلة "أي"، وفسّر ذلك في قوله: "لأنّك إذا قلت:

([1]) المواضع هي: ١. "لا جرم أنّهم في الآخرة هم الأخسرون" [هود ٢٢]. ٢. "لا جرم أنّ الله يعلم ما يسرّون وما يعلنون إنّه لا يحب المستكبرين" [النحل ٢٣]. ٣. "لا جرم أنّ لهم النار وأنّهم مفرطون" [النحل ٦٢]. ٤. "لا جرم أنّهم في الآخرة هم الخاسرون" [النحل ١٠٩]. ٥. "لا جرم أنّما تدعونني إليه ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة" [غافر ٤٣].

([2]) الفرّاء. معاني القرآن. ٢: ٨.

([3]) انظر: عمّاش، أحمد كاظم. لا جرم بين الاستعمال العربي والقرآني. جامعة بابل، كلية الدراسات القرآنية، ٢٠١١م.

انطلق بنو فلان أنِ امشوا، فأنت لا تريد أن تُخبر أنّهم انطلقوا بالمشي،... ومثـل هـذا فـي القرآن كثير"[1].

وأما "إن" في الشاهدين الرابع عشر والخامس عشر فذكر سيبويه أنّهـا بمنزلـة "أي"، بمعنى: ينبئهم أيّهم أفضل. وكذلك أشار إلى أنّ "ما" في الشاهد السادس عشر بمنزلة "أيّهم"[2]، كأنه قيل: أيّهم تدعون؟.

واستشهد سيبويه بالشاهد السابع عشر تحت باب "ما جرى مجرى كم فـي الاسـتفهام"، فذكر أنّ "كأيّن" استعملت بمعنى "كم" مع الإتيان بـ "من" الجارة بعدها[3].

وفي الشاهد الثامن عشر جاء ما بعد "لات" مرفوعًا في قراءة أبي السمال[4]، والقاعـدة العامة تقتضي أن تأتي "لات" مع "حين"، وتُضمرَ فيها مرفوعًا، وتنصب الحين؛ لأنّه مفعـول به. أمّا قراءة رفع الحين، فهي على إجراء "لات" مجرى "ليس" في العمل[5]، وبذلك تكـون "حينُ مناص" اسم "لات"، والخبر محذوف.

بآية ما سبق يتبين أنّ أسلوب الحمل أسلوب معهود عند علماء اللغة المتقـدمين، وفيـه تظهر عبقرية نحاة العربية في مقدرتهم على تأويل النصوص غير المطّرد، وقـدرتهم علـى النفاذ إلى المعاني الكامنة وراء أوضاع الكلم.

---

(1) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٦٢.

(2) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٤٨.

(3) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٢: ١٧٠.

(4) انظر: أبو حيّان. البحر المحيط. ٧: ٣٦٧.

(5) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٥٨.

المبحث السادس

المطابقة والمخالفة

تعدّ المطابقة النحوية وسيلة ربط لغوية بين دالين لغويين بينهما علاقة نحوية مع بعضهما بعضًا، كالمسند والمسند إليه، وأشار اللغويون إلى أنّها تقع في أربعة من عشرة تكمن في العدد، والجنس، والتعيين، والإعراب. وقد اهتمّ بدراستها علماء اللغة المحدثون، وبيّنوا دورها في اللغة؛ إذ تعدّ قرينة شكلية في بناء القوالب النحوية الخاصة باللغة، ويؤدي وجودها إلى تحسين الكلام في السمع، وإلى حراسة المعنى في الذهن، بما يبعده عن اللبس، ويقربه من مقتضى الحال التي يورد فيها(١).

والمطابقة في معاجم اللغة بمعنى التقابل بالمثل، كما في قول الخليل بن أحمد: "وطابقت بين الشيئين: جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما فيسمى هذا المطابق"(٢). وقول ابن سيده: "وتطابق الشيئان: تساويا"(٣).

والمخالفة: "المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافاً... وتخالف الأمران، واختلفا لم يتفقا، وكل ما لم يساو فقد تخالف واختلف"(٤).

أمّا المطابقة في الاصطلاح: فعلى الرغم من أنّ هذا المصطلح متداولٌ عند النحاة المتقدمين، إلا أنّ الباحثة لا تكاد تجد له تعريفًا يخصّه في مؤلفاتهم، بيد أنّ تتبع هذا المصطلح في مؤلفاتهم يعطي صورة واضحة عن مضمون هذا المصطلح، وقد أشار أحد الباحثين

---

(١) انظر: الأقطش، عبدالحميد. الإسناد في لغة أكلوني البراغيث. مجلة أبحاث اليرموك. مجلد ١٣. عدد ٢. الصفحات ٣٦٧- ٤١٣. ١٩٩٥م.

(٢) الفراهيدي. كتاب العين. [طبق]. ٣: ٣٧.

(٣) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة. [ط. ب. ق]. ٦: ٢٩١.

(٤) ابن سيده. المرجع السابق. [خ. ل. ف]. ٥: ٢٠٠- ٢٠١.

المعاصرين إلى المعنى الاصطلاحي للمطابقة بعد تتبعها عند القدماء، فعرّفها بأنّها: "مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدل علـى معـانٍ نحويـةٍ، كالإعراب من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ، وكالعدد من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمـعٍ، وكـالتعريف والتنكيـر، وكالجنس من تذكير وتأنيث، وكالشخص من تكلمٍ وخطابٍ وغيبة"(1).

وقد التفت سيبويه إلى وجود نصوص قرآنية خرجت عن قاعدة المطابقة، خصوصًا في مسألة العدد والجنس، ذكرها ثمّ لجأ إلى تأويلها، على نحو ما سيأتي.

المطلب الأول: العدد

ما من شكٍّ في أنّ مجيء نصوص مخالفة للقواعد العامة في العربيّة مسألةٌ تثير انتبـاه الباحث المدقّق، وتتطلب منه الوقوف والتأمّل، وتشدُّ النظر إليها. وقد استشهد سيبويه بنصوص قرآنية تبدو في ظاهرها مخالفة لقاعدة عامة في افتقادها إلى عنصر المطابقة في العدد، فأورد في كتابه نصوصًا ذُكر فيها الإفراد وأريد بها الجمع، وأخرى مقابلة للسابقة، وهي ما ذكر فيها الجمع وأريد ما دونه، ونصوصًا أخرى متعلقة بالتثنية، يمكن عرضها على نحو الآتي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١	﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة ١١٢]	١: ٦٥	جمهور القرّاء	إفراد الضمائر الأُوَل حملًا على لفظ "من"، والجمع لاحقًا حملًا على

(1) السامرائي، فراس عصام شهاب. المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. رسالة ماجستير. جامعة البصرة، كلية الآداب. ٢٠٠٥م. ص ١٣

				معنى "من"
٢	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة ٣٨]	٣: ٦٢٢	جمهور القرّاء	جواز وضع الجمع موضع المثنى
٣	﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم ٤]	٣: ٦٢١	جمهور القرّاء	جواز وضع الجمع موضع المثنى
٤	﴿وهلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ. إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص ٢١، ٢٢]	٢: ٤٨، ٣: ٦٢٢	جمهور القرّاء	جواز وضع الجمع موضع المثنى
٥	﴿كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء ١٥]	٣: ٦٢٢	جمهور القرّاء	جواز وضع الجمع موضع المثنى
٦	﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء ٤]	١: ٢١٠	جمهور القرّاء	جواز ذكر لفظ الواحد إذا أريد به الجمع
٧	﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ	٢: ٤١	جمهور القرّاء	الحمل على البدليّة

	ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء ٣]			
٨	﴿وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعونَ إليكَ﴾ [يونس ٤٢]	٢: ٤٠، ٤١٥	جمهور القرّاء	إجراء صلة "من" وخبره كصلة "الّذينَ"
٩	﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق ١٧]	٣: ١٣٦	جمهور القرّاء	"فعيل" يستوي فيها الإفراد والتثنة والجمع

التحليل

بيّن سيبويه في الشاهد الأول كيف أجري الأول على لفظ الواحد، والآخر على المعنى[١]؛ ففي قوله تعالى: "بلى من أسلم وجهه لله وهو محسنٌ فله أجره عند ربه" استُخدم ضمير الإفراد باعتبار لفظ "من"، وفي قوله تعالى في تتمة الآية: "ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون" استُخدم ضمير الجمع باعتبار معنى "من"، هذا يعني أنّ الآية الكريمة جمعت بين حملين: حمل على لفظ "من"، فأفردت الضمير. وحمل على معنى "من"، فجمعت الضمير.

وأما الشواهد (٢_ ٥) فاستشهد بها سيبويه على وضع الجمع موضع المثنى؛ فذكر الشاهدين الثاني والثالث على استعمال الجمع في "أيديهما"، و"قلوبكما" مع أنّ المراد هو المثنى، وقال في ذلك: "فرّقوا بين المثنى الّذي هو شيءٌ على حدة وبين ذا. وقال الخليل: نظيره قولك: فعَلْنا وأنتما اثنان، فتكلَّم به كما تكلّم به وأنتم ثلاثة. وقد قالت العرب في الشيئين اللّذين كلّ واحد منهما اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منهما بعض شيء، كما قالوا في ذا؛ لأنّ التثنية جمعٌ،

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٦٥.

فقالوا كما قالوا: فَعَلْنا. وزعم يونس أنّهم يقولون: ضعْ رِحالهما وغِلْمانَهما، وإنّما هما اثنان"[1].

وكلام سيبويه يوحي أنّ من شأن العرب إذا ذكروا الشيئين من اثنين جمعوهما، كقولهم: ضع رحالهما وغلمانهما، وهم يريدون: رحلَي راحلتهما، وغلاميهما. وقد أشار الألوسي إلى علّة ذلك؛ وهي كراهية جمع تثنيتين في كلمة واحدة[2]. وأمّا استعمال الجمع في "أيديهما" و"قلوبكما"، فقد أشار القرطبي في تفسيره إلى قاعدة أثبتها علماء اللغة، وهي أنّ كلّ شيء يوجد من خلق الإنسان إذا أضيف إلى اثنين جُمع، فيقال: هشّمت رؤوسهما، وأشبعت بطونهما، ولهذا قيل: "صغت قلوبكما"، و"فاقطعوا أيديهما"[3].

وذكر سيبويه الشاهد الرابع بعدما سأل الخليل عن قول العرب: "ما أحسن وجوههما؟، فأجابه: "لأنّ الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون منفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيء، وقد جعلوا المفردين أيضًا جميعًا، قال الله جلّ ثناؤه: " وهلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ. إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْض""[4]. فضمير الجمع في "تسوّروا" أريد به المثنى، والمعنى: إذ تسوّرا المحراب، ويفسر ابن عاشور ذلك بتفسير يتفق فيه مع سيبويه، في قوله: "والعرب يعدلون عن صيغة التثنية إلى صيغة الجمع إذا كانت هناك قرينة؛ لأنّ في صيغة التثنية ثقلًا لندرة استعمالها"[5]. بينما يورد أبو حيّان في "البحر المحيط" أنّ معنى "خصمان":

---

(1) سيبويه. المرجع السابق. ٣: ٦٢٢.

(2) انظر: الألوسي. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ١٤: ٣٤٧.

(3) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٧: ٤٧١.

(4) سيبويه. الكتاب. ٢: ٤٨.

(5) ابن عاشور. التحرير والتنوير. سورة ص

فريقان، فيكون ضمير الجمع في "تسوّروا" عائدًا على الخصم الذي هــو جمــع الفــريقين[1]. وبذلك التفسير يتطابق الضمير مع المعدود في العدد، فتنتفي المخالفة للقاعدة العامة.

وكذلك استشهد سيبويه بالشاهد الخامس على جواز وضع الجمع موضع المثنى، ففي قوله تعالى: "كَلّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنا إنّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ"، كان المراد: إنّا معكما"[2]. وأورد أبو حيّان في تفسير الآية عدة أقوال، وهي: "ومعكم، قيل: من وضع الجمع موضع المثنى؛ أي معكما. وقيل: هو على ظاهره من الجمع، والمراد موسى وهارون ومن أرسلا إليه. وكان شيخنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير يرجّح أن يكون أريد بصورة الجمع المثنى، والخطاب لموسى وهارون فقط، قال: لأنّ لفظه مع تباين من يكون كافرًا، فإنه لا يقال الله معه. وعلى أنه أريد بالجمع التثنية، حمله سيبويه – رحمه الله – وكأنهما لشرفهما عند الله، عاملهما في الخطاب معاملة الجمع، إذ كان ذلك جائزًا أن يعامل به الواحد لشرفه وعظمته"[3].

وفي الشاهد السادس يشير سيبويه إلى جواز ذكر لفظ الواحد إذا أريد به الجمع، وذلك بقوله: "إن شئت قلت: أنفسًا"[4].

وفي الشاهد السابع مطابقة بين المسند والمسند إليه في العدد رغم تقدم المسند، وهذا مخالف للقاعدة العامة التي ترى أنّ الفعل إذا تقدم على الفاعل الجمع وجب إفراده. ويحمل سيبويه الآية على البدلية، في قوله: "وأما قوله جلَّ ثَناؤهُ : "وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا"، فإنّما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا، فَقِيلَ له: من؟ فقال: بنو فُلان"[5]، وفي موضع آخر يقول: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك؛ فشبّهوا هذا

---

(1) انظر: أبو حيان. البحر المحيط. ٧: ٣٧٥.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٦٢٢.

(3) أبو حيّان. البحر المحيط. ٧: ٩.

(4) سيبويه. الكتاب. ١: ٢١٠.

(5) سيبويه. المرجع السابق. ٢: ٤١.

بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[1]. بيد أنّ للأقطش في ذلك نظرة تاريخية خاصة مفادها أنّ التراكيب النحوية التي وسمها النحاة العرب القدامى بلغة "أكلوني البراغيث" تنمّ عن مراحل زمنية مرّت بها مسألة الإسناد في الجملة الفعلية، وأنّ هذه اللغة هي ممّا ترشّح من إحدى تلك المراحل، إذ يجري الإسناد فيها على مبدأ المطابقة التامة في العدد والجنس[2]. وتؤيد الباحثة ما ذهب إليه الأقطش، إذ ورد في القراءات القرآنية ما يجري على لغة "أكلوني البراغيث"، منها قوله تعالى: "إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا" [الإسراء:٢٣]، فقد قرأ حمزةُ والكسائيُّ "يبلغانّ"، بالألف على التثنية، وبنون مشددة[3]، ويرى أبو حيّان أنّ "أحدهما" فاعل، والألف علامة تثنية على لغة "أكلوني البراغيث"، أو أنّ "أحدهما" بدل من الضمير في "يبلغانّ"[4]. هذا يعني أنّ القرآن الكريم حفظ لنا رواسب لغوية جاء بها في غير موضع، وأنّ القول بذلك أولى من حملها على وجوه عدّة، لا سيّما إنّها جارية على مبدأ المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد، والمطابقة -كما يرى أحد المحدثين- عملية تكاد تكون عملية لا شعورية فطرية، تتم في إطار المنطق والحس اللغويين[5].

---

(١) سيبويه. الكتاب. ٢: ٤٠

(٢) انظر: الأقطش. الإسناد في لغة أكلوني البراغيث. ص ٣٦٨.

(٣) انظر : الفراء. معاني القرآن. ٢: ١٢٠.

(٤) انظر : أبو حيّان. البحر المحيط. ٧: ٣٥.

(٥) انظر: عون، حسن. دراسات في اللغة والنحو العربي. د. م: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩م. ص ٥٤.

وذكر سيبويه الشاهد الثامن في باب "إجرائهم صلة "من" وخبره إذا عَنَيْتَ اثنين كصلة "اللّذينِ"، وإذا عنيت جميعًا كصلة "الّذين"[1]. فالأصل في ظاهر اللفظ أن تأتي: ومنهم من يستمع إليك، ولكن لمّا أريد الجمع قيل: "يستمعون".

وفي الشاهد الأخير يرى سيبويه أنّ "قعيد" تقال للمفرد والمثنى والجمع، كما يقال للجماعة: هم صديق[2]، وقد جاء في مختار الصحاح: "القَعيدُ: المقاعد. وقوله تعالى: "عن اليمين وعن الشمال قعيد"، وهما قعيدان، ولكن فعيل وفعول يستوي فيه الواحدُ والاثنانُ والجمعُ. كقوله تعالى "إنّا رسول رب العالمين"، وقوله تعالى: "والملائكة بعد ذلك ظهير""[3].

المطلب الثاني: الجنس

التفت سيبويه إلى أنّ في العربية نصوصًا افتقدت عنصر المطابقة في التذكير والتأنيث، وبما أنّ المطابقة قاعدة لا يصح الخروج عليها، فقد لجأ إلى تفسير تلك النصوص الخارجة على المستقيم، واستشهد عليها بنصوص قرآنية أوّلها لتتماشى مع المستقيم، على نحو ما يلي.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف ١٠]	١: ٥١	قراءة الحسن،	أنّث الفعل لإضافة الفاعل "بعض" إلى

([1]) سيبويه. الكتاب. ٤: ١٠٣.

([2]) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٣٦.

([3]) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر. مختار الصحاح. ط١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٩م. [ق. ع. د] ٥٤٤- ٥٤٥.

			ومجاهد، وقتادة	مؤنث هو منه "السيّارة"
٢.	﴿ومن تقنت منكنّ لله ورسوله﴾ [الأحزاب ٣١]	٢: ٤١٥	قراءة يعقوب، وابن عامر في رواية	إجراء صلة "من" إذا أريد بها التأنيث كصلة "التي".
٣.	﴿والّذين اجتنبوا الطّاغوت أن يعبدوها﴾ [الزمر ١٧]	٣: ٢٤٠	جمهور القرّاء	"الطاغوت" اسم واحد مؤنث
٤.	﴿فمن جاءه موعظة من ربّه فانتهى﴾ [البقرة ٢٧٥]	٢: ٣٩، ٤٣	جمهور القرّاء	جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي
٥.	﴿من بعد ما جاءهم البيّنات﴾ [آل عمران ١٠٥]	٢: ٣٩	جمهور القرّاء	جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي
٦.	﴿وقال نسوة في المدينة﴾ [يوسف ٣٠]	٢: ٤٠	جمهور القرّاء	تأنيث كلمة "نسوة" هو تأنيث جمع؛ أي ليس تأنيثًا حقيقيًا، لذلك جاز تأنيث الفعل وتذكيره
٧.	﴿السّماء منفطر به﴾ [المزمل	٢: ٤٧	جمهور	حمل على النسب؛ أي

	18]		القرّاء	ذات انفطار كقولهم: امرأة مرضع، أي : ذات رضاع.
.8	﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف 4]	2: 47	جمهور القرّاء	إنزال ما لا يعقل منزلة من يعقل
.9	﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء 33]	2: 47	جمهور القرّاء	إنزال ما لا يعقل منزلة من يعقل
10	﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل 18]	2: 47	جمهور القرّاء	إنزال ما لا يعقل منزلة من يعقل
11	﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾ [الكهف 98]	3: 562	جمهور القرّاء	حمل على الحذف، بمعنى: هذا الذي بنيته وسويته حاجزا بين هذه الأمة، ومن دون الردم رحمة من ربي

التحليل

التطابق في التذكير والتأنيث أحد الركائز التي نصّ النحاة على عدم جواز الخروج عليها، لذا عمد النحاة إلى تأويل ما ورد من نصوص خالفت تلك القاعدة بأسلوب الحمل على

المعنى، وهذا ما لجأ إليه سيبويه. ويمكن تحليل الشواهد بتقسيمها إلى قسمين؛ الأول: تأنيث المذكر، والآخر: تذكير المؤنث، على النحو الآتي:

تأنيث المذكر

يقصد بتأنيث المذكر التعبير عن المذكر بلفظ المؤنث، بإضافة لاحقة التأنيث أول الفعل الذي حقه التذكير، ويبدو في ظاهر الشواهد الثلاثة الأول هذا الخروج؛ إذ من المعلوم أنّ لفظ "بعض" هو لفظ مذكر، وقع فاعل لفعل الالتقاط، فالقاعدة العامة تسند الفاعل إلى فعله بتركيب "يلتقطه بعض"، بيد أنّ الفعل في النص القرآني المذكور– بقراءة الحسن، ومجاهد، وقتادة[١]– سبق بلاحقة التأنيث وهي التاء، ممّا دفع سيبويه إلى البحث عن تأويل، فرأى أنّ لفظ "بعض" يجوز أن يؤنث إذا أضيف إلى مؤنث هو منه، كقول بعض العرب: "ذهبت بعض أصابعه"[٢]. وهذا ما ذهب إليه الفراء في معانيه، إذ قال: "والعرب إذا أضافت المذكّر إلى المؤنّث وهو فعل له أو هو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير"[٣].

أمّا الشاهد الثاني –بقراءة يعقوب، وابن عامر في رواية[٤]– فذكره سيبويه في معرض حديثه عن إجراء صلة "من" إذا أريد بها التأنيث كصلة "التي"، أي حملًا على المعنى. فتوجيه قراءة الجمهور هو مراعاة لفظ "من" الشرطية، وتوجيه قراءة يعقوب هو مراعاة ما تدل عليه "من" في الآية الكريمة، وهو النساء المقصودات بالخطاب.

---

(١) انظر: أبو حيان الأندلسي. تفسير البحر المحيط. ٥: ٢٨٥.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٥١.

(٣) الفراء. معاني القرآن. ٢: ٣٦.

(٤) انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط. ٧: ٢٢١.

أمّا الشاهد الثالث فقد بيّن سيبويه أنّ "الطّاغوت" اسم واحد مؤنث، يقع على الجميع كهيئة الواحد[1]، لذلك جاء الفعل مؤنثًا. وفي التفاسير نجد للطاغوت عدة معان؛ فقيل: إنّ الطاغوت هو الشيطان، وقيل: هو الأوثان، وقيل: هو الكاهن، وقيل: إنّه اسم أعجمي مثل طالوت وجالوت وهاروت ومالوت، وقيل هو اسمٌ عربي مشتقٌ من الطغيان، وقال الأخفش: الطاغوت جمع، ويجوز أن تكون واحدة مؤنثة[2].

تذكير المؤنث

تمثل الشواهد (٤_ ١٠) شواهد على نصوص خالفت في ظاهرها قاعدة المطابقة بين المسند والمسند إليه في الجنس، توقف عندها سيبويه لما فيها من تذكير للفعل المسند إلى فاعل مؤنث، ولجأ إلى تأويلها، فنظر في الشاهد الرابع والخامس إلى الفاعل فوجدهما يشتركان في أنّ الفاعل من الجمادات، أو من الموات حسب تعبيره، ومن ثمّ جعل هذا الأمر مسوّغًا للخروج على القاعدة، وذكر أنّ هذا النحو في القرآن كثير[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ علماء اللغة أجازوا ترك علامة التأنيث مع الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا مجازيًا، يقول المبرد: "فأما "ضُرِبَ جاريَتُكَ"، و"جاءَ أَمَتُكَ"، و"قامَ هندٌ"، فغيرُ جائزٍ؛ لأن تأنيث هذا تأنيثٌ حقيقيٌّ، ولو كان من غير الحيوان لصلح، وكان جيداً، نحو: "هُدِمَ دارُكَ"، و"عَمُرَ بلدتُكَ"؛ لأنه تأنيث لفظ لا حقيقية تحته، كما قال عزَّ وجلَّ: "وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ"، وقال أيضاً: "فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّه""[4]. ويقول ابن يعيش : "فإن كان المؤنث غير حقيقي، بأن يكون من غير الحيوان، نحو: النعل والقدر والسوق، ونحو ذلك، فإنك إذا

---

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٢٤٠.

(٢) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ١٨: ٢٦٠– ٢٦١.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٩.

(٤) المبرِّد. المقتضب. ٢: ١٤٦. وانظر: المبرد. المصدر نفسه. ٤: ٥٩. والآيتان من سورتي: (هود ٦٧) ، و(البقرة ٢٧٥).

أسندتَ الفعل إلى شيءٍ من ذلك، كنتَ مخيرًا في إلحاق العلامة وتركها، وإن لاصقَ، نحو: انقطع النعلُ"، و "انقطعت النعلُ"، ... لأنّ التأنيث لمّا لم يكنْ حقيقيًّا ضعف، ولم يعين بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوعُ إليه"(1). وهذا التخيير الذي أشار إليه ابن يعيش ورد في القرآن الكريم، فهناك مواضع ذُكّر فيها الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي كالشاهدين الرابع والخامس وغيرهما(2)، وبالمقابل هناك مواضع أُلحق فيها الفعل بعلامة التأنيث مع الفاعل المؤنث المجازي، كقوله تعالى: "وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ" [البقرة:81]، وقوله تعالى: "فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ" [النساء:72]، وقوله تعالى: "تَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ" [المائدة:52]، وغير ذلك(3).

وأوّل سيبويه تذكير الفعل "قال" في الشاهد السادس على أنّ تأنيث كلمة "نسوة" هو تأنيث جمع؛ أي ليس تأنيثًا حقيقيًا، لذلك جاز تأنيث الفعل وتذكيره، دون اعتبار تأنيث الواحدة "امرأة"، وذكر أنّ من العرب من قال: "جاء جواريك"، و"جاء نساؤك"، و"جاء بناتك" على اعتبار أنّ التأنيث في الفاعل تأنيث جمع لا تأنيث حقيقي(4). فقد أجازت العربية تأنيث الفعل وتذكيره إن كان الفاعل اسم جنس جمعي، أو اسم جمع، ومثال الأول: قال/قالت العرب، أو الروم، أو الفُرس. ومثال الآخر: جاء/ جاءت نسوة، أو نساء، أو قوم، أو رهط. هذا يعني أنّ الجمع الذي ليس له مفرد من لفظه يجوز في فعله التذكير والتأنيث، إلا إذا تقدّم الفاعل على الفعل فوجب حينها تأنيث الفعل، كما في قوله تعالى: "ما بالُ النِّسوَةِ اللّاتي قَطَّعْنَ أيديَهُنَّ" [يوسف 50]. وأشار أبو حيّان في تفسيره إلى ثلاثة أقوال في تذكير الفعل مع "النِّسوة" وهي:

---

(1) انظر: ابن يعيش، ابن علي بن يعيش. شرح المفصل. صححه وعلق عليه جماعة من العلماء. مصر: الطباعة المنيرية، د. ت. 5: 93- 94.

(2) انظر : (الأنعام 157) ، (الأعراف95) ، (هود 67) ، (الروم57).

(3) انظر : (آل عمران24) ، (الأنعام70) ، (الأعراف 78 و91) ، (التوبة25) ، (يونس22)

(4) انظر: سيبويه. الكتاب. 2: 40.

١. أنّ النِّسوة بكسر النون هو جمع تكسير للقلّة، لا واحد له من لفظه، قاله ابن السرّاج.

٢. أنّ النِّسوة اسم مفرد لجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقيّ، ولذا لم تلحق فعله تاء التأنيث، قاله الزمخشري.

٣. أنّ النسوة جمع تكسير لا يلحق التاء؛ لأنه يجوز: قامت الهنود، وقام الهنود. وقد تضمّ نونه فتكون إذ ذاك اسم جمع، وتكسيره للكثرة على نسوان، والنساء جمع تكسير للكثرة أيضًا ولا واحد له من لفظه(١).

وقد قيل إنّ "النّسوة" جاءت على جمع القلّة، لما نُقِلَ من أنّ النسوة اللاتي أشارت إليهنّ الآية الكريمة كنّ خمسًا: امرأة الخبّاز، وامرأة الساقي، وامرأة البوّاب، وامرأة السجّان، وامرأة الحاجب(٢).

أما من الناحية البلاغية فقد أشار الألوسي بعد أن لاحظ تأنيث الفعل في قوله تعالى: "وقالت الأعراب آمنّا" [الحجرات ١٤]، وتذكيره في قوله: "وقال نسوة" إلى العلّة، يقول: "النكتة في اعتبار التأنيث في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ الإشارة إلى قلة عقول الأعراب، على عكس ما روعي التذكير في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾(٣). ويوحي هذا إلى أنّ الخطاب في "قالت الأعراب" كان بالتأنيث للدلالة على قلة عقولهم لمّا ادّعوا الإيمان ولم يكن قد حصل ذلك بعد، وفي المقابل خوطبت النسوة بخطاب التذكير ليدل ذلك على الدهاء و المكر.

وأشار سيبويه في الشاهد السابع إلى أنّ "منفطر" جاءت بصيغة التذكير، وعللّ ذلك في قوله: "وزعم الخليل رحمه الله أنّ "السّماءُ منفطرٌ به"، كقولك: "مُعضِلٌ" للقطاة، وكقولك: "مرضِعٌ" للتي بها الرضاع. وأمّا المنفطرة فيجيء على العمل، كقولك: منشقّة، وكقولك

---

(١) انظر: أبو حيان. البحر المحيط. ٥: ٢٩٩.

(٢) انظر: أبو حيان. المرجع السابق. ٥: ٣٠١.

(٣) الألوسي. روح المعاني. ١٣: ٣١٨.

مرضعة للتي ترضع"[1]. هذا يعني أنّ تذكير "منفطر" حملٌ على النسب؛ أي ذات انفطار، كمرضع ذات الرضاع، وهذا ما أشار إليه في الزمخشري، والعكبري في تفسيرهما[2]. أمّا الفرّاء فيرى أنّ لفظ "السّماء" يذكر ويؤنث، و"منفطر" في هذه الآية جاءت على وجه التذكير[3]. وهناك قول ثالث للقرطبي؛ إذ يرى أنّ "منفطر" بمعنى متشققة لشدته[4]، أي أنّ في الآية عدول عن الاستعمال الشائع في اللغة، وهذا ما تذهب إليه الباحثة، وفي تأويل ذلك يقول ابن عاشور: "ولعل العدول في الآية عن الاستعمال الشائع في الكلام الفصيح في إجراء السماء على التأنيث إلى التذكير إيثارا لتخفيف الوصف؛ لأنه لما جيء به بصيغة منفعل بحرفي زيادة، وهما: الميم والنون، كانت الكلمة معرضة للثقل إذا ألحق بها حرف زائد آخر ثالث، وهو هاء التأنيث، فيحصل فيها ثقل يجنّبه الكلام البالغ غاية الفصاحة، ألا ترى أنها لم تجر على التذكير في قوله: "إذا السماء انفطرت" [الانفطار ١]، إذ ليس في الفعل إلا حرف مزيد واحد وهو النون، إذ لا اعتداد بهمزة الوصل؛ لأنها ساقطة في حالة الوصل، فجاءت بعدها تاء التأنيث"[5]. وترى الباحثة أنّ المخالفة اللغوية في إتيان لفظ التذكير موضع التأنيث دلالة على أنّ ذلك اليوم فيه مخالفات غير معهودة، كأن يجعل الولدان شيبًا، وأن تتقطع السماء رغم تماسكها وشدة حبكها من شدة هول ذلك اليوم. فجاء لفظ التذكير في موضع التأنيث كمخالفة لغوية مقصودة توحي بمخالفات كونية عظيمة ستحدث في ذلك اليوم، وعدول عن وضع كوني كائن إلى وضع آخر غير مسبوق.

---

(١) سيبويه. الكتاب. ٢: ٤٧.

(٢) انظر : الزمخشري. الكشاف. ٧: ١٧٤. وانظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن. ط٢. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م. ٢: ١٢٤٨.

(٣) انظر: الفراء. معاني القرآن. ٣: ١٩٩.

(٤) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٢١: ٣٤٢.

(٥) ابن عاشور. التحرير والتنوير. ٢٩: ٢٥٨.

واستشهد سيبويه بالشواهد (٨-١٠) على إنزال ما لا يعقل منزلة من يعقل، ففي الشاهد الثامن، قوله تعالى: "رأيتهم لي ساجدين"، جاء جمع "ساجدين" جمع مذكر، رغم تعلقه بالكواكب؛ لأنّ الكواكب لما سجدت كانت بمنزلة من يعقل، فعوملت معاملته في جمع "ساجدين". وكذلك الفعل "يسبحون" في الشاهد التاسع، قوله تعالى: "وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون"، فلمّا أخبر الله تعالى عمّا لا يعقل (الليل، والنهار، والشمس، والقمر) بفعل من يعقل، وجعلها في الطاعة بمنزلة من يعقل، أخبر عنها بالواو والنون. وفي الشاهد العاشر: "يا أيّها النمل ادخلوا مساكنكم" صار النَمل بمنزلة من يعقل لمّا تحدّث، فقيل: "ادخلوا".

وأمّا الشاهد الأخير فقد جاء فيه اسم الإشارة "هذا" مذكرا، وبعده "رحمة"، وأُوّل ذلك بالحمل على الحذف؛ يقول الطبري: "يقول عز ذكره: فلما رأى ذو القرنين أن يأجوج ومأجوج لا يستطيعون أن يظهروا ما بنى من الردم، ولا يقدرون على نقبه، قال: هذا الذي بنيته وسويته حاجزا بين هذه الأمة، ومن دون الردم رحمة من ربي رحم بها من دون الردم من الناس، فأعانني برحمته لهم حتى بنيته وسويته ليكف بذلك غائلة هذه الأمة عنهم"[1].

بآية ما سبق يتبيّن أنّ سيبويه أورد شواهد قرآنية بدت في ظاهرها مخالفة لقواعد اللغة في مطابقة العدد والجنس، وأوّلها لتتماشى وقواعد اللغة المطّردة، وهذا التأويل يضيف إلى النص رصيدا كبيرا من المدلولات؛ إذ إن تجاوز عناصر البنية التركيبية إلى مستوى التكوين الدلالي، يمكّن من استخراج المعاني الكامنة وراء الكلم.

وأخيرًا، يمكن القول إنّ سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد القرآني ليعمق قاعدة ماثلة في مختلف كلام العرب، بل كان يأتي به عند تحليل ما خرج على القاعدة العامة، هذا يعني أنّ

---

(1) الطبري. جامع البيان عن تأويل القرآن. ١٦: ٣٤_ ٣٥.

سيبويه كان يورد الشواهد القرآنية حيثما ورد العدول، وبناء على ذلك يمكن القول إنّ قلة عدد الشواهد القرآنية مقارنة مع الشواهد الشعرية، يعود سببها إلى أنّ الخروج على القاعدة العامة في القرآن أقل منه في الشعر، فمن ثمّ لا تُعدّ قلة عدد الشواهد القرآنية في الكتاب مثلبة، أو مأخذًا على سيبويه.

الفصل الثاني

الأحاديث النبوية في كتاب سيبويه

تعد أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وقد سخّر الله تعالى لها علماء بذلوا جهودًا مضنية في دراستها وجمعها وتدوينها، وبيان ما صحّ نقله عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وما دون ذلك.

والحديث لغة: هو الجديد نقيض القديم(١)، والحديث: الخبر، والجمع أحاديث(٢). وفي الاصطلاح: هو ما أضيف إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

ولا يخفى على أحد أنّ فصاحة الرسول -صلى الله عليه وسلم- لم تكن يومًا محل شك، لا قديمًا ولا حديثًا، بيد أنّ مسألة استدلال سيبويه بالحديث النبوي من القضايا التي شغلت الباحثين كثيرًا.

وللوقوف على حقيقة موقف سيبويه من الحديث النبوي، اقتضت طبيعة الدراسة أن يتضمن الفصل مبحثين؛ أولهما تضمّن عرضًا موجزًا لآراء بعض العلماء المتقدمين والمحدثين فيما يتعلق باستشهاد سيبويه بالحديث الشريف في تقعيد اللغة. والآخر تضمّن الحديث عن الشواهد النحوية من الحديث النبوي الواردة في الكتاب، واعتنى بها دراسة وتحليلا.

---

(١) ابن منظور. لسان العرب. ٣: ٧٥. مادة [ح. د. ث].

(٢) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم. ٣: ٢٥٣. مادة [ح. د. ث].

المبحث الأول

موقف علماء اللغة من الاستشهاد بالحديث الشريف في كتاب سيبويه

موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف في تقعيد اللغة موضوع قديم حديث، تناوله العلماء بالدراسة والتحليل، وانقسموا على إثره إلى مانعين ومجوّزين ومتحفظين. ولعلّ أبرز من تناول الموضوع بالدرس والتحليل من العلماء المتقدمين ابن الضائع الأندلسي (٦٨٦ه)، وأبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، والشاطبي (٧٩٠هـ)، والسيوطي (٩١١هـ)، والبغدادي (١٠٣٩هـ).

أمّا من المحدثين، فلعلّ أبرزهم سعيد الأفغاني في كتاب "الأصول في النحو"، ومحمود حسني محمود في بحث "احتجاج النحويين بالحديث"، وعثمان فكي في كتاب "الاستشهاد في النحو العربي"، وعلي أبو المكارم في كتاب "أصول التفكير النحوي"، وحسن عون في كتاب "تطور الدرس النحوي"، ومحمد عيد في كتاب "الرواية والاستشهاد باللغة"، وحسن الشاعر في "النحو والحديث النبوي"، وخديجة الحديثي في كتاب "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ومحمود فجّال في كتاب "ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه"، وفخر الدين قباوة، في "تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف"، وغيرهم.

ولعلّ أول ما يمكن الوقوف عليه في تتبع موقف العلماء من استشهاد سيبويه بالحديث الشريف، قول كل من ابن الضائع، وأبي حيّان؛ لاعتماد كثير من الباحثين المحدثين عليهما. قال ابن الضائع[1]: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره

---

(1) أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو، وفاق أصحابه بأسرهم. توفي سنة ٦٨٠ هـ . انظر: السيوطي. بغية الوعاة. ٢: ٢١٧.

الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب"[1].

وقال أبو حيان الأندلسي: " قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين – لم يفعلوا ذلك ..."[2].

وقد فهم بعض المحدثين من هذين القولين أنّ ابن الضائع وأبا حيّان لا يجيزان الاحتجاج بالحديث الشريف في التقعيد، لسببين؛ الأول ذكره ابن الضائع وهو أنّ الحديث مرويٌّ بالمعنى لا باللفظ، هذا يعني أنّ كثيرًا من ألفاظه وما اعتراها من تصريف أو إعراب لم يكن من نطق الرسول –صلى الله عليه وسلّم– ولا من لفظه. والسبب الآخر ما أشار إليه أبو حيان، وهو أنّ أوائل النحاة من أئمة البصريين والكوفيين لم يفعلوا ذلك[3].

وكان هذا الفهم هو الأصل الذي بنى عليه كثير من المحدثين موقفهم من الاستشهاد بالحديث، فذهبوا إلى نفي وجود أحاديث في كتاب سيبويه، فمن ثمّ رأوا عدم جواز الاستشهاد

([1]) السيوطي. الاقتراح في أصول النحو. ص ٣١_ ٣٢. وأيضًا: البغدادي، عبدالقادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب. ط٢. تحقيق: عبدالسلام هارون. د.م: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م. ١: ١٠.

([2]) السيوطي. الاقتراح في أصول النحو. ص ٢٩– ٣٠. وأيضًا: البغدادي. خزانة الأدب. ١: ١٠.

([3]) انظر: محمود، حسني محمود. احتجاج النحويين بالحديث. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. مجلد ٢. عدد ٣– ٤. الصفحات (٤٢– ٦٥). ١٩٧٩م. ص ٤٣.

بالحديث في التقعيد. ومن هؤلاء المحدثين أبو المكارم في قوله: "لم يكن ثمة خلاف في الاحتجاج بالحديث في المرحلة الأولى للقياس، فقد سكت علماء تلك المرحلة عن الاستدلال به، لم يشذ منهم أحد"(١).

وكذلك شوقي ضيف فقد نفى استشهاد أوائل النحاة بالحديث، في قوله: "وكانوا لا يحتجون بالحديث النبويّ، ولا يتخذونه إمامًا لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنّه روي بالمعنى، إذ لم يكتب ولم يدوّن إلا في المائة الثانية للهجرة"(٢).

وذهب المخزومي إلى أنّ نحاة البصرة والكوفة كانوا متفقين في رفضهم الاستشهاد بالحديث، يقول: "هذا، وقد فات الكوفيين كما فات البصريين أن يعنوا بالأحاديث، وأن يدعموا دراستهم بما يصححونه منها، فأئمتهم -كما سمعنا من رواية السيوطي- لم يقبلوا الاستشهاد بها"(٣).

وأكّد حسن عون أنّه: "ليس في الكتاب كله حديث من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم"(٤).

ويرى محمد عيد أيضًا أنّ سيبويه لم يحتج بالأحاديث، لكنّه اختلف عن سابقيه في أنّه وجد حديثًا واحدًا، وبيّن سبب ذكره بقوله: "لا يوجد فيه -كما يقول أحد الدارسين- غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج"(٥).

---

(١) أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. ص ١٣٥، وانظر: ص ٣٨ أيضًا.

(٢) ضيف، شوقي. المدارس النحوية. ط٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م. ص٨٠،

(٣) المخزومي، مهدي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. ط٢. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٩٥٨م. ص ٣٤٨. وانظر: ص ٤٢٩.

(٤) عون، حسن. تطور الدرس النحوي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م. ص ٤٥.

(٥) عيد، محمد. الرواية والاستشهاد باللغة – دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٢م. ص ١٣٠.

لكنّ الباحثة ترى أنّ قولي ابن الضائع وأبي حيّان بحاجة إلى نظرة متأملة؛ فابن الضائع لمّا نفى استشهاد سيبويه وغيره بالحديث على إثبات اللغة، لم يصدر بذلك حكمًا بعدم جواز الاحتجاج بالحديث -كما فهم بعض المحدثين-. والمقصود أنّ إحجام النحاة الأوائل -كما يرى ابن الضائع- عن الاستشهاد بالحديث في إثبات اللغة لا يستلزم بالضرورة إخراج الحديث الشريف من مصادر الاحتجاج اللغوي، ومن ثمّ الحكم بعدم جواز الاحتجاج به.

أمّا قول أبي حيّان: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك ..."(١)، فإنّه نفى استشهاد نحاة البصرة والكوفة المتقدمين بالحديث الشريف على "**إثبات القواعد الكلية في لسان العرب**"، وهذا ما تتبناه الباحثة في الدراسة؛ فسيبويه لم يستشهد بالأحاديث الشريفة لتعميق قاعدة عامة ماثلة في كلام العرب، أو إثبات قواعد كليّة في لسان العرب -حسب تعبير أبي حيّان-، وإنّما استشهد بها في موضع الخروج على القاعدة(٢). والمقصود أنّ أبا حيّان لم ينف وجود أحاديث نبوية عند النحاة المتقدمين، وإنّما استنكر على ابن مالك استشهاده بالأحاديث في إثبات قاعدة كليّة، وهو طريق لم يسلكه المتقدمون.

وفي مقابل أولئك الّذين نفوا استشهاد سيبويه بالحديث الشريف، نجد بعض الباحثين المحدثين أخذوا يبحثون عنه في لجّة الكتاب، بالتنقيب والتفتيش، داحضين قول من نفى.

---

(١) السيوطي. الاقتراح في أصول النحو. ص ٢٩- ٣٠. وأيضًا: البغدادي. خزانة الأدب. ١: ١٠.

(٢) وهذا ما ستثبته الباحثة في المبحث الثاني من هذا الفصل إن شاء الله.

مؤيدين مذهب من أجاز الاحتجاج بالحديث من المتقدمين، كابن مالك (٦٧٢هـ) الذي قال فيه السيوطي: "كان أمّة في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عَدَل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب"[1]. وكالدماميني[2] (٨٣٧هـ) الذي ردّ على أبي حيّان لما استنكر على ابن مالك كثرة استدلاله بالحديث، في قوله: "وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبويّة، وشنّع أبو حيّان عليه، وقال: إنّ ما استند إليه من ذلك لا يتمّ له، لتطرّق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأنّ ذلك المحتجّ به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله، بناء على أنّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنّما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعيّة، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظنّ في ذلك كلّه كافٍ. ولا يخفى أنّه يغلب على الظنّ أنّ ذلك المنقول المحتج به لم يبدّل، لأنّ الأصل عدم التبديل، لا سيّما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث، شائع بين النقلة والمحدّثين..."[3].

فقد ذهب محمود حسني إلى أنّ عثمان فكي أوّل من انتبه إلى احتجاج سيبويه بالحديث الشريف، في قوله: "ولم ينتبه أحد قبل عثمان فكي إلى احتجاج سيبويه بالحديث النّبويّ، فقد ذكر أنّه عثر في ثنايا الكتاب على ثلاثة أحاديث، وعدّه بناء على ذلك أوّل من احتجّ به، وتابعه في ذلك كل من الدكتور أحمد مكي الأنصاري، والدكتور موسى بناي، والأستاذ أحمد

---

(1) السيوطي. بغية الوعاة. ١: ١١٢.

(2) محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني، فاق في النحو والنظم والنثر. انظر: السيوطي. بغية الوعاة. ١: ٥٩.

(3) انظر: البغدادي. خزانة الأدب. ١: ١٤- ١٥.

راتب النفاخ بعد أن زاد عليها حديثين آخرين"[1]. وذهب محمود حسني إلى أبعد من ذلك، فقد دحض قول من نفى استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث، عندما أشار إلى أنّ أستاذ سيبويه أبا عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) استشهد بحديث نبوي، ونصّ بعبارة صريحة على ذلك[2]، وأنّ الخليل أيضًا استشهد بحديث نبوي، دون أن ينص صراحة على نسبته للرسول -صلى الله عليه وسلّم- وإنّما ساقه بعد جملة: "كما جاء في الخبر"، وبذلك يكون سيبويه ثالث من احتج بالحديث النبوي الشريف[3].

ثم جاء عبد السلام هارون وزاد عدد الأحاديث في الكتاب إلى سبعة أحاديث، أحدها مرويّ بروايتين[4]. وهي:

١. إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال.

٢. إنّي عبدالله آكلًا كما يأكل العبد، وشاربًا كما يشرب العبد.

٣. سبّوحًا قدّوسًا ربَّ الملائكة والروح[5].

٤. فبها ونِعْمَت.

٥. كلُّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه ويُنصّرانه.

٦. ما من أيّامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشْرِ ذي الحجّة.

٧. ونخلعُ ونتركُ من يفجرُك.

---

(1) محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٤٦. وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي أيضًا إلى أنّ فكي أوّل من انتبه إلى احتجاج سيبويه بالحديث. انظر: الحديثي، خديجة. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. م: د. ن، ١٩٨١م. ص ٥٣.

(2) انظر: محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٤٧.

(3) انظر: محمود. المرجع السابق. ص ٤٩.

(4) انظر: فهارس كتاب سيبويه. ٥: ٢٩.

(5) ذكر للحديث رواية أخرى بالرفع، وفي فهارسه عدّ كلّ رواية حديثًا، وبناء على ذلك يصبح عددها ثمانية.

ثمّ جاءت المحاولات بعد ذلك تترى في استخراج الأحاديث من كتاب سيبويه، واختُلِف في عددها، إذ إنّ بعضهم أوصلها إلى قرابة الثلاثين، وهذا الاختلاف يعود -بلا شك- إلى صعوبة استخراج الأحاديث النبوية من الكتاب؛ لأنّ سيبويه لم يستخدم في أي منها عبارات تنص على أنّها أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

ولعل عدم إشارة سيبويه بعبارات صريحة تنص على استشهاده بالحديث الشريف هو ما كان وراء الجدل الذي أثير بين العلماء، فانقسموا على إثره فريقين؛ فريق يرى اعتماد سيبويه على الحديث مصدرًا من مصادر الاحتجاج، وآخر يرى خلاف ذلك؛ مبينا سبب ترك سيبويه للحديث وهو أنّ كثيرًا من رواة الحديث وحملته كانوا من الأعاجم، الذين لا يوثق بهم في الفصاحة، فيُشك بتسرب اللحن إلى ألسنتهم، بالإضافة إلى أنّ بعض الأحاديث الشريفة رويت بالمعنى لا باللفظ(١).

ثمّ انبرى بعض العلماء، بعد ذلك، إلى عقد موازنة بين آراء المؤيدين وآراء المعارضين، للوصول إلى نتيجة، كالأفغاني الذي خلص إلى أنّ المنهج الحق يقتضي أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب؛ لأنّ العربية لا تعهد في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرًا ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظًا ولا أقوم معنى، ولذلك يأسف على عدم وقوع ذلك كما ينبغي؛ إذ يرى أنّ اللغويين والنحويين المتقدمين انصرفوا إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافًا

---

(١) انظر: الأفغاني. الأصول في النحو. ص ٤٧- ٤٨/ وانظر: الشرقاوي، السيّد. معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م. ص ٢٤٣- ٢٨٤.

استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقيّة، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلّها وارد بصورة أقوى علي ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر[1].

ويبدو أنّ موقف الأفغاني صادر من موقع الدفاع عن مسألة الاحتجاج بالحديث، وقد تابعه في ذلك كثير من الباحثين المحدثين، كحسن الشاعر في كتابه "النحاة والحديث النبوي الشريف"، فبعد أن عرض موقف المتقدمين والمحدثين من الاحتجاج بالحديث الشريف، وذكر آراءهم وأدلتهم، خلص إلى عدة نتائج، منها أنّ الأسباب التي تذرع بها المانعون من الاستشهاد بالحديث "أسباب واهية لا تنهض دليلا مقنعًا على انصراف النحاة عن الحديث، بعد الجهود العظيمة التي قام بها رجال الحديث من تصفية الأحاديث وجمعها وتقديمها مصنّفةً منظّمة"[2]، فضلاً عن أن النحاة لم يغفلوا الاستشهاد بالأحاديث كما ادعى هؤلاء، بل وجد الحديث في مصنّفات المتقدمين والمتأخرين على درجات متفاوتة.

وكذلك ردّ الفجال على أدلة المانعين بقوله: "أدلته واهنة، وأسانيده ضعيفة، وليس فيه شيء من الحق، والقول فيه شنيع"[3].

وتوالت بعد ذلك البحوث والمؤلفات التي سعت إلى تجلية موقف النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث الشريف، واستقرّت في معظمها على أنّ الحديث الشريف كان مصدرًا من مصادر الاحتجاج[4]، ثمّ تجاوزت هذه المسألة إلى مسألة البحث وراء قلة عدد الأحاديث عند

---

(1) انظر: الأفغاني. الأصول في النحو. ٤٦.

(2) الشاعر، حسن موسى. النّحاة والحديث النبوي. ط١. عمّان: دار عمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م. ص ١٢٨.

(3) الفجال، محمود. السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي. ط٢. الرياض: أضواء السلف، ١٩٩٧م. ٢: ٥٥٢.

(4) انظر: خليفة، سهير محمد. قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو. ط١. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٨٢م. ص ٤٢- ٥٥.

النحاة المتقدمين؛ إذ يكاد يجمع الباحثون على أنّ حجم استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث الشريف يعدّ قليلاً بالقياس إلى الشواهد الأخرى ولا سيما الشعر، فقد رأى حسن الشاعر أنّ بعض النحاة المتقدمين، ومنهم أئمة النحاة كالخليل، وسيبويه، والكسائي (١٨٩هـ) انصرفوا عن الاهتمام بالحديث إلى العناية بالشعر والاحتجاج به، وبذلك فوّتوا على أنفسهم العناية الكافية بمصادر الاحتجاج الأخرى، باستثناء ابن مالك الذي اعتنى بالحديث[١].

ثمّ شرع الباحثون في تفسير إقلال النحاة المتقدمين في الاستشهاد بالحديث الشريف، فعزاه بعضهم إلى أن سوق الشعر كانت رائجة، ومادته كانت جاهزة وقريبة[٢]، وهذا ما صرف بعض النحاة عن الاهتمام بالحديث إلى العناية بالشعر والاحتجاج به.

وردّ فجال ذلك إلى أنّ الخوف من الوقوع بالكذب عند إدراج حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- بصورة أو بأخرى، كان سببًا في الإقلال[٣].

أمّا حمادي فأشار إلى أنّ السبب الخفي وراء موقف أوائل النحاة -والبصريين خاصة- من حجية الحديث في أصول النحو، من حيث إقلالهم منه، هو وجود سبب فكري مذهبي سياسي، ربط فيه علاقة أهل الكلام بأهل الحديث، وانعكاس ذلك على تفكير النحاة، في قوله: "من هنا، كان الانزلاق الذي وقع النحاة الأوائل فيه يوم سمحوا لمشاعرهم أن تتأثر بالكلام، وبما دار بين المتكلمين والمحدثين من عنف وخصام، وأن ينقلوا ذلك التأثر إلى ميدان بحوثهم النحوية التي لا صلة لها علميًّا بهذه المعارك المحتدمة، ممّا أفضى بهم إلى ذلك التخوف من اعتماد الحديث بما هو أهل له من توثق واعتماد، تخوفًا جعلهم يبتّعدون عن الحديث ما أمكنهم الابتعاد، لكأنهم يفرّون بأنفسهم أن يكونوا طرفًا في معركة قد تطول، فكانوا بين نارين -إن

---

(١) انظر: الشاعر. النحاة والحديث النبوي الشريف. ص ١٢٨.

(٢) انظر: الشاعر. المرجع السابق. ص ١٢٦.

(٣) انظر: فجال. السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي. ٢: ٥٥٢.

صحّ التعبير – بين المتكلمين الذين أعجب النحاة بمنهجهم فاعتمدوه، ولم يعد في أيديهم الإفلات منه، وبين المحدّثين الذين لم يجد النحاة ما يطعنون به عليهم، وهو يرون في نقلهم الحديث أجلّ صور النقل الديني الحريص..."[1].

وأيدت الحديثي موقف حمادي، ورأت في تعليله منطقية أكثر من تعليلات غيره، وأضافت تعليلا آخر زعمت أنّه مقوّ له ومكمّل، وهو أنّ أوائل النحاة لم يكثروا من الاحتجاج بالحديث؛ لأنه لم يكن مدوّنا في زمانهم[2]، بيد أن حمادي نفسه رأى أنّ هذه العلّة ليست مطابقة لواقع التاريخ، ورفضها في قوله: "وأمّا ما قيل من أنّ دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، فلا نراه مطابقًا لواقع التاريخ. وحسبنا أن نعلم أنّ أمّات المصنّفات الحديثيّة قد ظهرت في ذلك العهد ابتداء من التدوين العلمي الذي قام به محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (١٢٤هـ) مدوّن من الحديث الأول، ومن عرف بضبطه ودقته،... ومرورًا بالإمام مالك بن أنس (٩٣- ١٧٩هـ) إمام أهل المدينة وصاحب كتاب "الموطّأ"..."[3].

لكنّ الباحثة تقف إزاء مسألة الإقلال من الاستشهاد بالحديث الشريف، الموقف نفسه الذي وقفته في الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ وهو أنّ سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد لتعميق قاعدة عامة مستقيمة، بل كان يأتي به غالبًا في مواضع العدول، أو الخروج على القاعدة العامة، فمن ثمّ لا تعدّ قلة الأحاديث النبوية مثلبة، وإنّما تثبت هذه القلة فصاحة الرسول صلى الله عليه

---

(١) حمادي، محمد ضاري. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. ط١. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٩م. ص ٣٧٠.

(٢) انظر: الحديثي. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث. ص ٤١١.

(٣) حمادي. الحديث النبوي الشريف. ص ٣١٢.

وسلم وصحة لفظه. فقد ذكر سيبويه الأحاديث المحدودة في موضع ذكره لقاعدة فرعية، على نحو ما سيظهر عند تحليلها.

وقبل الشروع بتحليل ما ورد من أحاديث نبوية في كتاب سيبويه، لابدّ من التوقف عند مسألة مهمة شغلت بعض الباحثين، وهي إحجام سيبويه عن التصريح بنسبة الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- عند وروده. وفي تفسير ذلك قدّم محمود حسني محمود في بحثه حقيقتين تكمّل إحداهما الأخرى – حسب تعبيره-، أولاهما: أنّ سيبويه كان ممّن سمع الحديث ولكنه كان شديد الأخذ حذرًا حريصًا دقيقًا في كل ما يقول، وفي نسبة ما ينسب من الشواهد كان يخشى أن ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول: "قال النبي"، أو "وفي الحديث"، ثمّ يظهر خلاف ما ذكر. والأخرى: أنّ الوضع في الحديث والكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم جعل التحرج والتحرز مبدأ من مبادئ سيبويه التي لا يتزحزح عنها، خصوصًا إذا عُلِم أنّ المسانيد التي جمعت الأحاديث ودوّنتها، والتي جنّبت الأحاديث الموضوعة قد ظهرت في فترة تالية لسيبويه[1].

هذا يعني أنّ خوف سيبويه من الوقوع في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بصورة أو بأخرى، دفعه إلى ترك الإفصاح صراحة عن كون هذه العبارات من الحديث النبوي. وقريب من هذا التفسير ما ذهب إليه حماسة إلى أنه "قد يكون سبب هذا التنصل من تبعة المكذوب من الحديث، والخروج من عهدته"[2]. ولعلّ تفسير حماسة هذا أقرب إلى القبول من تفسيره الآخر، وهو: أن "يكون قد رأى أن استشهاده بالحديث خروج عن إلف أساتذته ومعاصريه ومنهجهم؛ فلم يشأ أن يصرح بالنص على أنه من حديث الرسول ﷺ فيكون مجاهرة

---

(1) انظر: محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٥٩- ٦١.

(2) حماسة، محمد. لغة الشعر _دراسة في الضرورة الشعرية. د. م: دار الشروق: ١٩٩٦م. ص ٢٨.

بالمخالفة في مسألة تعد من الأصول، فقام بها على استحياء، ولكن أستاذه الخليل بن أحمد كان يستشهد به في معجمه العين"[1]. ففي آخر النص المقتبس من تفسير حماسة، دحض لأوله؛ إذ يبيّن فيه أنّ أستاذ سيبويه كان يستشهد بالحديث، أي أنّ صنيع سيبويه ليس فيه خروج عن إلف أستاذه، فمن ثمّ لا يكون إحجامه عن التصريح بنسبة الحديث إلى الرسول ﷺ سببه عدم المجاهرة بالمخالفة، طالما لا توجد هناك مخالفة أصلًا.

أمّا الحديثي، فتوقعت أن يكون سيبويه قد عدّ الكلام المحتج به نوعين؛ كلام الله عزّ وجل، وكلام البشر بما فيهم رسول الله ﷺ[2]، ثم قالت: "أما الحديث النبوي فما هو إلا من كلام البشر، وما تكلم الرسول الكريم إلا بما تكلم به العرب، ولغته الأصيلة هي لغة قريش، وهي أفصح اللغات عند سيبويه...، ومادام سيبويه لم يشر إلى أن ما استشهد به في الكتاب من العبارات التي ذكرناها من الأحاديث، فالواضح أن مقصوده أن يسوي بينها وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم واحتج به، لذلك قدم لها بعبارات يقدم لها عادة لما يستشهد به من كلام العرب المنثور، فاهتم بنسبة الشواهد إلى القبائل لا إلا الأشخاص؛ لأنّ الأفراد إنما يتكلمون عادة بلغة قبائلهم..."[3].

بيد أنّ الباحثة ترى في تسوية كلام الرسول ﷺ مع ما نطق به العرب آنذاك، تجاوزًا كبيرًا، وليس من الواضح كما ادّعت الحديثي في قولها: "**فالواضح** أنّ مقصوده أن يسوي بينها وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم واحتج به"، وإنّما هو اجتهاد منها، يغلب على ظنّ الباحثة مجانبته للصواب، إذا ما لاحظنا أنّ سيبويه يورد في كتابه بعضًا من الآيات الكريمة بقراءاتها المختلفة في الكتاب دون أن يصرّح بأنها آيات، وإنّما يذكرها كما يذكر

(1) حماسة. المرجع السابق. الصفحة ذاتها.

(2) انظر: الحديثي، خديجة. دراسات في كتاب سيبويه. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٠م. ص ٦٦.

(3) الحديثي. المرجع السابق. ص ٦٧.

نصوص الشواهد الأخرى[1]؛ أي أنّ إحجام سيبويه عن النص صراحة بنسبة الحديث النبـوي إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم، لا يعني بالضرورة تسويته إياه مع ما نطق بـه العـرب، لاستخدامه الأسلوب ذاته عند ذكره لكثير من الآيات القرآنية.

ويمكن التذرع بهذا السبب ولكن من جهة مقابلة، في دحض رأي ثالث لحماسة، وهـو افتراضه أنه "قد يكون ما دفع سيبويه إلى هذا المسلك هو شيوع المعرفة بالحـديث، وحفظـه وتناوله، فاكتفى بمجرد ذكره، كما يصنع مع كثير من الشعر الذي لم يذكر قائله اعتمادا على حفظه وروايته، ولم يحوج إلى النص على أنه من حديث الرسول ﷺ"[2]. فلـو كـان شـيوع المعرفة بالحديث وحفظه سببًا للاكتفاء بذكر النص دون نسبته إلى الرسول ﷺ، لكان هذا الأمر أوجب في الشواهد القرآنية، فاكتُفي بذكرها جميعها دونما عبارت تسبقها مثل: "وقال تعـالى"، و"قال جلّ ذكره"، و"قال عزّ وجل"...، لكنّ الكتاب يزخر بهذه العبارات قبل ذكر كثيـر مـن النصوص القرآنية، هذا يعني أنّ شيوع المعرفة بالحديث وحفظه ليست دافعًا لترك نسبته إلى الرسول ﷺ وإلا لكان ذلك أوجب في نصوص القرآن.

بآية ما سبق تميل الباحثة إلى أنّ السبب في إحجام سيبويه عن النصّ صراحة في نسبة ما أورده من أحاديث إلى رسول الله ﷺ هو تحرزه من الوقوع بالخطأ دونما قـصد، لإيمانـه

---

(1) وذلك نحو قوله في معرض حديثه على الهمزة: "ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو. وذلك قولك: "فَقَدء جَا أَشْرَاطُهَا"، و "يا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ"ز ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: فقد جاء أشراطها، ويا زكرياء انّا". سيبويه. الكتاب. ٣: ٥٤٩. ومعلوم أنّ الآية الأولى هي آية رقم ١٨ من سورة محمد، والأخرى هي آية رقم ٧ من سورة مريم، بيد أنّ سيبويه لم ينصرّ على ذلك، وإنّما ذكرهما كما يذكر نصوص الشواهد الأخرى. ومثل ذلك ٣: ١٢٨، ٤٩٦، ٥٧٥.

(2) حماسة. دراسة في الضرورة الشعرية. ص ٢٨.

بقداسة الحديث الشريف، وأنّ الوضع فيه خطيئة عظيمة، خاصّة وأنّ الحديث النبوي اســتوى على سوقه تدويناً وتصنيفاً في القرن الثالث الهجري.

المبحث الثاني

تحليل الشواهد النحوية من الحديث النبوي الواردة في الكتاب

بعدما أثبتت الدراسات احتجاج سيبويه بالحديث النبوي، تجاوز علماء اللغة المعاصرون البحث في مسألة جواز الاحتجاج وعدمها، إلى البحث عن الأحاديث الواردة في الكتاب واستخراجها، ثمّ مطابقتها مع ما ورد في كتب الصحاح.

ويكاد يتفق الباحثون على صعوبة استخراج الحديث النبوي من الكتاب؛ لأنّ ذلك يتطلّب دراسة كل عبارة على حدة لمعرفة صلتها بالحديث من عدمه، خاصة أنّ سيبويه لم يصرّح في أي منها بنسبة الشاهد إلى رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-. وقد أشير سابقًا إلى أنّ عثمان فكي استخرج ثلاثة أحاديث من كتاب سيبويه وهي:

1. كلّ مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه وينصّرانه.
2. ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشرِ ذي الحجّة.
3. ونخلع ونترك من يفجرك.

ثمّ جعلها النفاخ في فهارسه خمسة، بعد أن أضاف حديثين آخرين للثلاثة السابقة، وهما:

1. إني عبدالله آكلًا كما يأكل العبد، وشاربًا كما يشرب العبد.
2. سبوحًا قدوسًا ربَّ الملائكة والروح[1].

إلى أن وصل عدد الأحاديث عند عبدالسلام هارون إلى ثمانية، بعد أن فرّق بين رواية النصب ورواية الرفع في حديث "سبّوحًا قدوسًا"، واستخرج حديثين آخرين، نحو:

1. سبّوحٌ قدوسٌ ربُّ الملائكة والروح.

---

(1) انظر: النفاخ، أحمد راتب. فهرس شواهد كتاب سيبويه. ط1. بيروت: دار الإرشاد، دار الأمانة، 1970م. ص 57- 58.

٢. إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال.

٣. فيها ونِعْمت[١].

ولعلّ سبب الاختلاف في عدد الأحاديث المستخرجة، هو عدم التزام الباحثين بضوابط واحدة في الحكم على العبارة المراد نسبتها إلى الحديث الشريف في الكتاب؛ فمنهم من تساهل في الحكم على بعض العبارات ونسبها للحديث النبوي، فلم يشترط تطابق العبارة تطابقًا تامًّا مع ما روي عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- في كتب الصحاح، ومنهم من لم يشترط الصحة في الحديث؛ لأنّ الغرض نسبة العبارة للغة الحديث النبوي بغض النظر عن صحته وضعفه. ومنهم من اكتفى بنسبة العبارة للحديث النبوي لاشتهاره على لسان أحد النحاة أو اللغويين، وإن لم يكن واردا في كتب الأحاديث المعروفة.

وبالمقابل هناك من اشترط في العبارة قبل نسبتها للحديث النبوي، أن تتطابق تطابقًا تامًّا مع ما روي عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- في كتب الأحاديث. منهم محمود حسني في بحث "احتجاج النحويين بالحديث"، إذ بيّن فيه ما يصح نسبته إلى الرسول -صلّى الله عليه

---

(١) انظر: فهارس الكتب، تحقيق عبدالسلام هارون. ٥: ٢٩. وتجدر الإشارة إلى أنّ نصّ "فيها ونِعْمَتْ" من الشواهد الصوتية، لذلك لن تتناوله الباحثة في تحليل الشواهد النحوية من الحديث الشريف، فقد استشهد به سيبويه شاهدًا صوتيًّا، بيّن فيه أنّ الأصل "فيها ونَعِمَتْ"، على اعتبار أنّ "نِعم" و "بئس" أصلهما "فَعِلَ". وعدّه عبدالسلام هارون من شواهد الحديث النبوي في الكتاب. وهو موجود في قوله صلّى الله عليه وسلّم: "من توضأ يوم الجمعة **فبها ونعمت** ، ومن اغتسل فالغسل أفضل". الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة. الجامع الكبير (سنن الترمذي). ط١. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وأحمد برهوم. دمشق: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م. ٢: ٤٩. باب في الوضوء يوم الجمعة. رقم الحديث (٥٠٣).

وسلّم- من أحاديث في الكتاب، ومن ثمّ نفى بعض ما عدّه الباحثون حديثًا نبويًّا، فتوصّل إلى أنّ الأحاديث التي يمكن عدّها شواهد هي:

١- **"ما من أيّامٍ أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة".**

٢- **"إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال".**

٣- **"لا يدخل الجنّة إلا نفسٌ مسلمةٌ".**

٤- **"نخلع ونترك من يفجرك".**

ومن نافلة القول أن الباحث في أي موضوع ينبغي أن يقف أولا على ما كتب في الموضوع، ثم ينطلق منه، وإلا كثر توارد الخواطر ووضع الحافر على الحافر، لذلك اعتمدت الباحثة على ما توصّل إليه محمود حسني، في أنّ نص **"كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه"**، لا يعدّ ضمن الأحاديث التي استشهد بها سيبويه، لأنّ الضمير "هما" وهو موطن الاستشهاد، والذي جاء سيبويه بالحديث من أجله، وارتكز حديثه عليه، ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم[1]؛ إذ ذكره سيبويه في "باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا" فقال: "وأما قولهم: "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصّرانه"، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان والنصب وجه واحد. فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمرًا في يكون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما، كأنه قال: حتّى يكون المولود أبواه اللّذان يهوّدانه وينصّرانه...، والوجه الآخر: أن تُعمِل يكونَ في الأبوين، ويكون هما مبتدأ، وما بعده خبرًا له. والنصب على أن تجعل هما فصلًا"[2].

---

(1) انظر: محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٥٠.

(2) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٩٣- ٣٩٤.

وبعد البحث في كتب الأحاديث المعروفة تبيّن أنّ ما ثبت عن الرسول –صلّى الله عليه وسلّم– قوله: "**ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصّرانه أو يمجسانه، كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنْتَجُ الْبَهِيمَةَ هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ**"(١).

هذا يعني أنّ موضع الشاهد عند سيبويه غير موجود في قول الرسول –صلّى الله عليه وسلّم–، وكأن سيبويه ساق هذا الحديث للاستفادة منه في ميدان النحو بعد تخليله ضمير الفصل لتوضيح ما ذهب إليه، فسبق ذكره قوله: "كقولهم" ليدل أنّ ما ذكره عبارة نثرية عادية(٢).

ولعلّ بعض النحاة بعد سيبويه لم يلتفتوا إلى تصرّف سيبويه فيه على اعتبار أنّ ذكره كان كذكر عبارة نثرية لا كحديث نبوي، فتداولوه كشاهد لا كمثال في كتبهم(٣).

وكذلك نص "**سبوحًا قدوسًا ربَّ الملائكة والروح**" لا يعدّ من الأحاديث المستشهد بها؛ لأنّ موطن الاستشهاد الذي مثّل به سيبويه يختلف في لفظه وإعرابه عمّا ورد في كتب

---

(١) انظر: البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. ط١. تحقيق عزالدين ضلي، عماد الطيار، ياسر حسن. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م. باب "ما قيل في أولاد المشركين" حديث رقم (١٣٨٥)/ وانظر: مسلم، أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم. د. م: د. ن، ٢٠٠١م. باب "كل مولود يولد على الفطرة" رقم الحديث (٢٦٥٨) / وانظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داوود. ط١. تحقيق هيثم بن نزار تميم. بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م. "باب في ذراري المشركين" رقم الحديث (٤٧١٤)/ وانظر: الألباني، محمد ناصر الدين. صحيح سنن الترمذي. ط١. تحقيق زهير الشاويش. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٨م. باب "ما جاء كل مولود يولد على الفطرة" رقم الحديث (١٧٣٧).

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٩٣.

(٣) انظر: على سبيل المثال: الأشبيلي، ابن أبي الربيع عبيدالله بن احمد بن عبيدالله القرشي. البسيط في شرح جمل الزجاجي. ط١. تحقيق: الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م. ٢: ٧٠١،، وانظر: النحاس، أبو جعفر. معاني القرآن الكريم. ط١. تحقيق: الشيخ محمد علي الصّابوني. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٩م. ٥: ٢٥٩.

الصحاح[1]، إذ إنّ "سبوحًا قدوسًا" وردتا في الحديث مرفوعتين، و "ربّ" وردت في الحــديث مرفوعة لا منصوبة، وهذا يعني أنّ النصب ليس من نطق الرسول -صلى الله عليه وســلّم- وإنّما هو من صنع سيبويه ليعالج قضية نصب المصادر بأفعال مضمرة متروكة[2]. فقد أدرج العبارة تحت باب ما ينتصب من المصادر بإضمار الفعل المتروك إظهاره، فقال: "وأما سُبّوحًا قُدّوسًا ربَّ الملائكة والروح، فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله: أذكر سُبّوحًا قدوسًا...، وخزلوا الفعل لأنّ هذا الكلام صار عندهم بدلا من سُبِّحت، كما كان مرحبًا بدلا من رَحُبَتْ بلادُك وأهِلْتَ. ومن العرب من يرفع فيقول: ســبوحٌ قــدوسٌ ربُّ الملائكة والروح. كما قال: أهلُ ذاك وصادقٌ والله. وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم بــه رفعًا ونصبًا[3]".

وبيّن محمود حسني محمود أنّ رواية النصب ليست من لفظ النبيّ -صــلى الله عليــه وسلّم- لكنّ سيبويه استفاد من الحديث لمعالجة قضية نحوية وهي نصب المــصادر بأفعــال متروكة، فأتى بـــ "سبوحًا قدوسًا" منصوبتين، أي أنّ النصب من صنع سيبويه، أو نقله عــن العرب[4].

ثمّ بعد ذلك ذكر سيبويه "سبوح قدوس" بالرفع، كما ورد في كتب الصحاح، لكنّه نصب "ربّ"، وبذلك تنتفي المطابقة التّامة. ولم يعدّه محمود من أحاديث الرسول -صــلى الله عليــه وسلم- بسبب المقام الذي أورده فيه سيبويه؛ فقد أشار سيبويه إليه بعد أن ذكــره فــي حالــة النصب، في قوله: "ومن العرب من يرفع فيقول: سبّوحٌ قدّوسٌ ربَّ الملائكة والــروح، كمــا

([1]) انظر: صحيح مسلم. باب "ما يقال في الركوع والسجود" رقم الحديث (٤٨٧)/ وانظر: سنن أبــي داوود. باب "ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده". حديث رقم (٨٧٢).

([2]) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٧.

([3]) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٧.

([4]) محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٥٤.

قال: أهلُ ذلك وصادقٌ والله. وكلّ هذا على ما سمعنا العربَ تتكلم به رفعًا ونصبًا"[1]، فهذا المقام دعا محمود إلى عدّ النص قولًا من أقوال العرب؛ لأنّ سيبويه نسبه إليهم، واستنادًا إلى مقام آخر مماثل لهذا المقام؛ وهو أنّ سيبويه استشهد في معرض حديثه على النون الخفيفة والثقيلة، بنص "فأَنْزِلَنْ سكينةً علينا"، ونسبه إلى عبدالله بن رواحة، وهو نصّ في الأصل شعر من شعر عبدالله بن رواحة، ولكنّ الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- أعجب به كثيرًا، فكرره مرارًا، فصار حديثًا تناقله رواة الحديث، غير أنّ سيبويه لما استشهد به نسبه إلى عبدالله بن رواحة، فهو قول عبدالله، ولو نسبه سيبويه إلى النبي -صلّى الله عليه وسلّم- لكان قول النبي وحديثه[2].

أمّا نصّ "**تخلع ونترك من يفجرك**"، فقال سيبويه في باب "الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"، ... وممّا يقوي ترك نحوِ هذا لعلم المخاطَبِ، قوله تعالى: "والحافظين فروجهم والحافظات والذّاكرين الله كثيرًا والذّاكرات"، فلم يُعْمِلِ الآخِرَ فيما عمل فيه الأولُ استغناءً عنه، ومثل ذلك: "ونخلع ونترك من يفجرك"[3].

لم تعدّ الباحثة هذا النّص من الأحاديث المستشهد بها؛ لأنه لم يرفع إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم، وإنّما ثبت هذا الخبر عن عمر بن الخطّاب[4]، وعن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه[5]، وعن أبي بن كعب رضي الله عنه[6]. فقد روي "أن عمر رضي الله عنه

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٧.

(2) محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٥٦.

(3) سيبويه. الكتاب. ١: ٧٤.

(4) الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام. المصنف. ط١. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. جوهانسبرغ جنوب أفريقيا: المجلس العلمي، ١٩٧١م. ٣: ١١٠. رقم الحديث (٤٩٦٨).

(5) الصنعاني. المرجع السابق. ٣: ١١٤. حديث رقم (٤٩٧٨).

(6) الصنعاني. المرجع السابق. ٣: ١١٢. حديث رقم (٤٩٧٠).

قنت بعد الركوع، فقال: اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وألـف بين قلوبهم، وأصلح ذات بينهم، وانصرهم على عدوك وعدوهم، اللهم العن كفرة أهل الكتاب، الذين يصدون عن سبيلك، ويكذبون رسلك، ويقاتلون أولياءك، اللهم خالف بين كلمتهم، وزلزل أقدامهم، وأنزل بهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المجرمين، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك ولا نكفرك، **ونخلع ونترك من يفجرك**، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، ولك نسعى ونحفد، ونخشى عذابك الجد، ونرجو رحمتك، إنّ عذابك بالكافرين ملحق"[1].

وأمّا نص " **ما من أيّامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة**"، فقد أورده سيبويه مستدلا به على جواز رفع أفعل للفاعل الظاهر، فقال: "ومثل ذلك: ما من أيّام أحسبَّ إلى الله عزّ وجلّ فيها الصّومُ منه في عشرِ ذي الحجّة. وإن شئت قلت: ما رأيت أحدًا أحسنَ في عينيه الكحلُ منه، وما رأيت رجلًا أبغضَ إليه الشرُّ منه، وما من أيّام أحبَّ إلى اللهِ فيها الصومُ من عشر ذي الحجّة؛ فإنّما المعنى الأول، إلا أنّ الهاء هنا الاسم الأول، ولا تُخبِرُ أنّك فضّلتَ الكحل عليه، ولا أنّك فضّلت الصوم على الأيّام، ولكنّك فضّلت بعض الأيّام على بعض، والهاء في الأول هو الكحل، وإنّما فضّلته في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع، ولم ترد أن تجعله خيرًا من نفسه البتة"[2].

وبعد البحث في كتب الأحاديث تبيّن أنّ هذا الحديث ورد في نصوص ثلاثة تعاورتها كتب المسانيد، وليس في أي منها كلمة "الصوم"، فقد جاء في سنن الترمذي: "عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ..." وفي

---

(1) الصنعاني. المصنف. ٣: ١١٠. رقم الحديث (٤٩٦٨).

(2) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٢.

رواية: "مَا مِنْ أيَّامٍ العملُ الصالح فيهن أَحَبّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هذه الأيام العشر..." [1]. وجاء في مسند أحمد: " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ..."[2]. وجاء في المعجم الكبير للطبراني: "مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِنَّ الْعَمَلُ أَوْ قَالَ: أَفْضَلُ فِيهِنَّ الْعَمَلُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ..."[3].

يلحظ ممّا تقدم أنّ النص في كتاب سيبويه يختلف عمّا ورد في كتب الحديث؛ إذ إنّ كلمة "الصوم" حلّت محلّ "أن يتعبّد له فيها"، أو محل "العمل"، فالنص الذي أورده سيبويه لم يثبت عن النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- ولم يذكره أهل الحديث في كتبهم، لذلك لا تعدّه الباحثة حديثا نبويًا يمكن نسبته إلى الرسول -صلى الله عليه وسلّم- رغم ورود موضع الشاهد "الصوم" في الحديث المثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض رواياته بلفظة "العمل"، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى عدّه من الأحاديث النبويّة المستشهد بها في الكتاب[4].

وأمّا نصّ "**إنّي عبدُالله آكلًا كما يأكل العبد، وشاربًا كما يشرب العبد**"، فقد عدّه عبدالسلام هارون في تحقيقه للكتاب من الأحاديث النبويّة التي استشهد بها سيبويه، وذكره في فهرس الحديث على النحو الذي ذُكر، وبالعودة إلى كلام سيبويه، نجده يذكره في باب "ما

---

(1) الألباني. صحيح سنن الترمذي. حديث رقم (٦٠٥).

(2) حنبل، أحمد. مسند الإمام أحمد بن حنبل. ط٢. تحقيق إبراهيم الزيبق وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م. رقم الحديث (٦٥٠٥).

(3) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. المعجم الكبير. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. د. م: د. ن، ١٩٨٣م. حديث رقم (١٢٣٢٦)

(4) انظر: محمود. احتجاج النحويين الحديث. ص ٥١. وانظر: سيبويه. الكتاب. جزء الفهارس تحقيق محمد البكاء.

ينتصب لأنّه خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة" في قوله: "وتقــول: إنّي عبدُالله؛ مصغِّرًا نفسه لربّه، ثمّ تفسّر حال العبيد، فتقول: آكلًا كما تأكل العبيد"(١).

وعند الرجوع إلى كتب الحديث وجدت الباحثة أنّ النصّ المذكور لم يثبت عن الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- ولم يذكره أهل الحديث في كتبهم، وإنما جاء في في كتب الحديث ما يشابهه ولكن باختلاف موطن الشاهد؛ فقد أورده سيبويه مستشهدًا بالاسم "آكلا"، بينما هو في كتب الحديث "آكل" بالفعل لا بالاسم، على نحو ما ورد في مجمع الزوائد: "يا عائشةُ لو شئتُ لسارت معي جبالُ الذهبِ، جاءني مَلَكٌ إنّ حُجْزَتَه لتساوي الكعبةَ، فقال: إنّ ربَّك يقرأُ عليــك السلامَ، ويقولُ لك: إن شئتَ نبيًّا عبدًا وإن شئت نبيًّا ملِكًا، قال: فنظرت إلى جبريــلَ قــال: فأشار إليَّ أن ضعْ نفسَك، قال: فقلت: نبيًّا عبدًا. قال: فكان رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وســلَّم بعد ذلك لا يأكلُ متكئًا يقولُ: آكلُ كما يأكلُ العبدُ وأجلسُ كما يجلسُ العبدُ"(٢).

وروي "أنّ النبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: إنما أنا عبدٌ آكلُ كما يأكلُ العبدُ"(٣).

هذا يعني أنّ ما ذكره سيبويه لا يعدّ حديثًا نبويًّا، وإنما عبارة نثرية اســتوحى مادتهــا اللغوية من حديث الرسول -صلى الله عليه وسلّم-، وتصرف في موطن الشاهد بما يتناســب والكلام الذي كان بصدده.

وبعد دراسة النّصوص السابقة، ومقارنتها مع النصين التاليين -اللذين ستعمد الباحثة إلى تحليلهما على اعتبار أنّهما حديثين نبويين استشهد بهما سيبويه-، تبيّن أنّ سيبويه في عرضه للنصوص يميّز بين ما يمكن عدّه حديثًا نبويًا يستشهد به، وبين ما يستقي مادته من أحاديــث

---

(١) سيبويه. الكتاب. ٢: ٨٠.

(٢) الهيثمي، نورالدين علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٨٦م. ٩: ٢٢. وأيضًا: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر. كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب المعروف بـ الخصائص الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٠٠م. . ٢: ٢٣٥.

(٣) الهيثمي. مجمع الزوائد. ٩: ٢٤.

الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ثمّ يدخل فيه بعض الكلمات التي تؤيّد مذهبه، أو يغيّر في بعض كلماته بما يتلاءم وما يريد أن يوضحه. يميّز ذلك بإشارة خفية تنفي عنه التصرف بالأحاديث في موضع التصرف، وتثبت احتجاجه بها في موضع الاستشهاد، وهذه الإشارة يمكن ملاحظتها عند عرض السياق الذي جيء به في معرض ذكر كل نص، على نحو ما يأتي:

- أورد النص الأول بعد قوله: "**وأمّا قولهم**: كل مولود...." [٤: ٦٨].
- وأورد النص الثاني بعد قوله: "**وأمّا** سبوحًا قدوسًا رب الملائكة والروح،..." [١: ٤٢٢].
- وأورد النص الثالث بعد قوله: "**ومثل ذلك**: نخلع ونترك..." [١: ١٢٠].
- وأورد النص الرابع بعد قوله: "**ومثل ذلك**: ما من أيام..." [٢: ١٠٣].
- وأورد النص الخامس بعد قوله: "**وتقول**: إنّي عبدالله...، **فتقول**: آكلًا كما تأكل العبيد" [٢: ٨٠].

بينما اختلف السياق في أثناء عرضه للنصين اللذين تعدّهما الباحثة أحاديث نبوية استشهد بهما سيبويه، وهما: "**إنّ الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ**"، و"**لا يدخل الجنّة إلا نفسٌ مسلمةٌ**"، فقد ذكرهما سيبويه على النحو الآتي:

- أورد النص الأول بعد قوله: "فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها **كما قال**: "إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال". [٣: ٢٦٨].
- وأورد النص الثاني بعد قوله: "فأمّا ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفًا، فكأنّه في الأصل صفة لسلعة أو نفس **كما قال**: لا يدخل الجنّة إلا نفسٌ مسلمةٌ". [٣: ٢٣٧].

فالمتأمل للأسلوب الذي يقدم فيه سيبويه النصوص الخمسة الأولى يجده نحـو: "وأمـا قولهم"، "وأمّا"، و"ومثل ذلك"، "وتقول"، "فتقول"، بينما يقدم النـصين الآخـرين بـ "قـال"، فالأسلوب الأخير أوضح إشارة إلى أنّ ما يورده هو حديث نبوي شريف، بينما يشير الأسلوب الأول إلى أنّها عبارات نثرية، على الرغم من أنّ مادتها الأساسية قبل التغيير هي أحاديث، لكنّ سيبويه لمّا غيّر فيها ما يخدم الفكرة التي يتحدث عنها، قدّمها بعد عبارات يستخدمها عادة عند ذكره لعبارات تمثيل عادية.

- **تحليل قوله: "إنّ الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ".**

ورد في مسند الشهاب القضاعي أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال: "إنّ الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ، وإضاعةِ المال، وكثرةِ السؤال"(١). وفي رواية أخرى: "سمعت النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- يقول: إنّ اللهَ كَرِه لكم ثلاثًا: قيلَ وقالَ، وإضاعةَ المالِ، وكثرةَ السؤالِ"(٢).

ويبدو أنّ سيبويه استشهد بالرواية الواردة في مسند القضاعي، فذكر هذا الحديث في باب "تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء"، وفُهم من كلامه أنّ الفعلين "قيل وقال" في هذا الموضع يدلان على المصدرية لذلك جاز دخول الجر عليهما، وأنّ نصبهما يكون على الحكاية، فقال: "فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: "إنّ الله ينهاكم عن

---

(١) القضاعي، أبو عبدالله محمد بن سلامة. مسند الشهاب. ط٢. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م. رقم الحديث (١٠٨٨).
(٢) البخاري. صحيح البخاري. حديث رقم (١٤٧٧).

قيلَ وقالَ"[1]، ثمّ أشار إلى جواز خفضهما على نيّة إخراجهما من الفعل إلى الاسم، بقوله: "ومنهم من يقول: عن قيلٍ وقالٍ، لمّا جعله اسمًا"[2].

يتضح مما تقدم أنّ الأصل في "قيل وقال" أنّهما فعلان، وأنّ ما ورد في الحديث خروج على الأصل، إذ أجريا مجرى الأسماء المتصرفة على معنى تسمية الحروف، الأمر الذي دعا سيبويه البحث عن قاعدة فرعية تجيز ذلك الأمر.

- **تحليل قوله: "لا يدخل الجنّة إلا نفسٌ مسلمةٌ".**

ورد في صحيح البخاري أنّ أبا هريرة رضي الله عنه قال: "شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالُ قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتَالًا شَدِيدًا، فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي قُلْتَ لَهُ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَإِنَّهُ قَدْ قَاتَلَ الْيَوْمَ قِتَالًا شَدِيدًا وَقَدْ مَاتَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِلَى النَّارِ. قَالَ: فَكَادَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَرْتَابَ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا شَدِيدًا، فَلَمَّا كَانَ مِنْ اللَّيْلِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْجِرَاحِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا فَنَادَى بِالنَّاسِ إِنَّهُ **لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ**، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ"[3].

استشهد سيبويه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنّة إلا نفسٌ مسلمةٌ" في باب تسمية المذكر بالمؤنث، في قوله: "فأمّا ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفًا، فكأنّه

([1]) سيبويه. الكتاب. ٣: ٢٦٨.

([2]) سيبويه. المرجع السابق. الصفحة نفسها.

([3]) صحيح البخاري. باب "إنّ الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر" حديث رقم (٣٠٦٢).

في الأصل صفة لسلعة أو نفس كما قال: لا يدخل الجنّة إلا نفسٌ مسلمةٌ"(١). ففُهم من كلامه أنّ الأصل "لا تدخل"، وهذا يعني أنّ النص لم يأت على القاعدة العامة في المطابقة بين الفعل والفاعل في الجنس، وإنما خالفها في مجيء الفعل مذكرًا، والفاعل مؤنثًا.

بآية ما سبق يمكن القول إنّ النصوص التي يمكن عدّها شواهد نحوية من الحديث النبويّ هي نصوص مخالفة للقاعدة العامة، وهذا يؤكد الفكرة التي اتكأت عليها الدراسة، وهي أنّ قلة الأحاديث النبوية التي استشهد بها سيبويه لا تقلل أبدًا من شأن الأحاديث النبوية، بل على العكس، فهي تثبت أنّ كلام الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح كلام بعد القرآن الكريم؛ لأنّ النحو لم يكن يشرح المستقيم بالشواهد، وإنّما -غالبًا- ما كان يؤتى بالشواهد لتفسير ما خرج على القاعدة المستقيمة. وبذلك لا تتفق الباحثة وما توصل إليه حمادي في قوله: "على أنّ من الحقّ القول بأنّ اندفاع المتقدمين في اتجاه الاحتجاج بالحديث كان مشوبًا بعيب كبير. لقد كانوا إلى الاحتجاج به للتثبت اللفظي والتحقق من نصوص اللغة أقرب وألصق منهم إلى الاحتجاج به لاستنباط القاعدة النحوية ووضع الأحكام، فأصبح رَبْع اللغة به خصيبًا، بقدر ما صار ربع النحو منه جديبًا"، وهم الذين يعلمون أكثر من غيرهم "أنّ علوم اللغة العربية على اختلاف فروعها، وتعدد أنواعها، مستقاة من الكلام العربي الأصيل، ومردّها جميعًا إلى ما نطق به الفصحاء من أهل الضاد الذين يستشهد بكلامهم ويحتج بلسانهم"، وعلى رأسهم محمد رسول الله أفصحهم لسانًا، وأسماهم لغة وبيانًا.."(٢).

---

(١) سيبويه. الكتاب، ٣: ٢٣٧.

(٢) حمادي. الحديث النبوي الشريف. ص ٣٢٦.

الفصل الثالث

الأمثال في كتاب سيبويه

اعتنى كثير من علماء اللغة بالأمثال منذ القدم، نظرًا لطبيعتها اللغوية والتركيبية، وإيجازها ودلالاتها العميقة، إذ كان المثل بالنسبة إليهم يجسّد اللغة الصافية إلى حد كبير، بالإضافة إلى أنه خلاصة تجربة يعبر عنها بالرمز أو الإيحاء، فعمدوا إلى جمعه وتدوينه والإحاطة به في مؤلفات عديدة، لعلّ أبرزها كتاب "أمثال العرب" للمفضل الضبي (١٦٨هـ)، و"الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة" للأصبهاني (٣٥١هـ)، و"جمهرة الأمثال" للعسكري (٣٩٥هـ)، و"مجمع الأمثال" للميداني (٥١٨هـ)، والمستقصى من كلام العرب للزمخشري (٥٣٨هـ)، وغيرها كثير.

ولم تقتصر عناية علماء اللغة بالأمثال على جمعها وتدوينها في مؤلفات خاصة بها فحسب، بل استفاد النحاة أيضًا من مادتها التركيبيّة، واحتجوا بها في تقعيد اللغة، فهي من المستويات اللغوية الفصيحة الواردة عن العرب. إذ أورد سيبويه في كتابه عددًا من الأمثال احتجّ بها في غير موضع، فمن ثمّ كان من الضروري دراسة الأمثال في كتابه، وهو موضوع هذا الفصل الذي يعمد إلى معالجة الأمثال في مبحثين:

الأول يعرض فيه مادة "المثل" عند اللغويين وبعض كتب الأمثال.

والآخر يعمد إلى دراسة الأمثال التي أوردها سيبويه في كتابه كشواهد نحوية، وتحليلها متّبعًا منهجًا مبنيًّا على التتبع والتقصي والتحقيق، مركّزًا على فكرة الموضوع الرئيسية، متجنبًا المقدّمات المكررة والإطالة والإسهاب ما أمكن.

المبحث الأول

مادة "المثل" عند اللغويين وفي بعض كتب الأمثال

ذهب أكثر علماء اللغة وأصحاب المعاجم إلى أنَّ المَثَل يعني الشَّبه والمِثْل، يقول الأزهري: "المثل في اللغة هو الشيء الذي يضرب لشيء فيجعل له مثلًا"(١).

ويقول ابن فارس: "الميم والثاء واللام: أصل صحيح يدلّ على مناظرة الشيء للشيء، وهذا مثل الشيء أي نظيره، والمثل والمثال في معنى واحد، وربما قالوا: مثيل كشبيه..."(٢).

أمّا ابن منظور فيعرف المثل بقوله: "مثل: كلمة تسوية، يقال هذا مِثْله ومَثَله، يقال: شِبْهه وشَبَهه"(٣).

وعدُّوا لفظ المَثَل من أوسع دلالات التشبيه بين الشيء وغيره وأشملها، ويتضح ذلك في قول الرَّاغب الأصفهانيّ(٥٠٢هـ): والمَثَل "عبارة عن المشابهة لغيره في معنى من المعاني، أيّ معنى كان، وهو أعمُّ الألفاظ الموضوعة للمُشابهة، وذلك أنَّ النِّد يُقال فيما يُشارك في الجوهر فقط، والشِّبه يُقال فيما يُشارك في الكيفيّة فقط، والمساوي فيما يُشارك في الكميَّة فقط، والشكل فيما يُشارك في القَدر والمساحة فقط، والمَثَل عام في جميع ذلك"(٤).

وأكّد الميداني دلالة المشابهة بقوله: "المثل مأخوذ من المثال، وهو: قول سائر يُشبَّه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه، فقولهم: "مَثَلَ بين يديه" إذا انتصب، معناه أشبة

---

(١) الأزهري، تهذيب اللغة. [م. ث. ل]. ١٥: ٩٥.

(٢) ابن فارس. المقاييس. [م.ث. ل]. ٥: ٢٩٦.

(٣) ابن منظور. لسان العرب. [م. ث. ل] ١١: ٦١٠.

(٤) الأصفهاني، أبو القاسم الحسن بن محمد. المفردات في غريب القرآن. تحقيق: محمد سيد الكيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦١م. ص ٤٦٢. وانظر: ابن منظور: لسان العرب. (م. ث. ل). ١١: ٦١٠.

الصورة المنتصبة، و"فلان أمثلُ من فلان" أي أشبه بما لَه من الفضل. والمِثال القِصاص لتشبيه حال المُقتَصِّ منه بحال الأول؛ فحقيقة المثل ما جُعِل كالعلم للتشبيه بحال الأول"[1].

أمّا العسكري فقد ركّز على ظاهرة الاقتصاد اللغوي في المثل، في قوله: "ولما عرفت العرب أنّ الأمثال تتصرف في أكثر وجوه الكلام، وتدخل في جلّ أساليب القول، أخرجوها في أقواها من الألفاظ؛ ليخف استعمالها ويسهل تداولها؛ فهي من أجلّ الكلام وأنبله، وأشرفه وأفضله؛ لقلة ألفاظها، وكثرة معانيها، ويسير مئونتها على المتكلم، مع كبير عنايتها، وجسيم عائدتها، ومن عجائبها أنها مع إيجازها تعمل عمل الإطناب، ولها روعة إذا برزت في أثناء الخطاب؛ والحفظ موكل بما راع من اللفظ ونَدَرَ من المعنى"[2].

وركّز السيوطي على أنّ لغة المثل لا تتبدّل ولا تتغيّر، فيؤخذ المثل كما هو وإن خالف في تركيبه القواعد العامة في اللغة، فقال في تعريف المثل، نقلا عن المرزوقي، إنّه: "جملة من القول مقتضبة، من أصلها، أو مرسلة بذاتها، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها، من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني، فلذلك تضرب وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليها، واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز في سائر الكلام"[3].

ويبدو أن تعريف المحدثين للمثل لم يبتعد عن تعريف المتقدمين، إذ تدور تعريفات المحدثين حول المشابهة، فمثلًا يرى المستشرق الألماني زلهايم أنّ معنى المثل ومفهومه

---

(1) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم. مجمع الأمثال. ط٢. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م. ١: ٧.

(2) العسكري، أبو هلال الحسن بن سهل. جمهرة الأمثال. ط٢. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨م. ص ٤- ٦.

(3) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين . المزهر في علوم اللغة وأنواعها. بيروت: دار الجيل، د.ت. ١: ٤٨٦.

يتحققان في اعتبار إحدى خبرات الحياة، التي تحدث كثيرًا في أجيال متكررة، ممثلة لكل الحالات الأخرى المماثلة[1].

وبعد أن استقرأ قطامش تعريفات المتقدمين للمثل، خلص إلى أنّه: "قول موجز سائر، صائب المعنى، تشبه به حالة حادثة بحالة سالفة"[2].

بيد أنّ الملاح ركّز في تعريفه للمثل على شكله دون مضمونه، في قوله: "المثل جملة موجزة بليغة متداولة محددة البنية فيها حكمة"[3].

ولم يكن الاهتمام بالأمثال عند المؤلفين فيها فحسب، بل تعدّاه إلى علماء اللغة الذين وجدوا فيه مادّة غنيّة لتقعيد قواعدهم النحوية[4]؛ فقد احتجّ النحاة بالأمثال في كتبهم، بما فيهم سيبويه، إذ أحصى عبدالسلام هارون في تحقيقه للكتاب واحدا وأربعين مثلا، ثمانية منها شواهد صرفية وصوتية، وثلاثة وثلاثون شاهدًا نحويًا.

وإذا ما قيس عدد الأمثال في الكتاب بحجم الكتاب نفسه فإنّه لا يشكّل إلا مادة قليلة نسبيًّا بالنسبة إلى حجم الكتاب، وكذلك بالنسبة إلى عدد الشواهد الشعرية. فمن ثمّ عدّ بعض الباحثين هذه القلّة مأخذًا على سيبويه، كما في قول أحدهم: "غير أنّ الذي يؤخذ على النحاة في

---

(1) انظر: زلهايم، رودلف. الأمثال العربية القديمة مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبي عبيد. ط٢. ترجمة: د. رمضان عبدالتواب. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م. ص ٢٧.

(2) قطامش، عبدالمجيد. الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية. ط١. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٨م.

(3) الملاح، ياسر إبراهيم. التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة. ط١. بيت لحم: الوطنية للدعاية والطباعة، ٢٠٠٩م. ص ٣٢.

(4) انظر: المعري، شوقي. الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم. مجلة التراث العربي. مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٨٦- ٨٧ ربيع الآخر ١٤٢٣هـ- آب (أغسطس) ٢٠٠٢م. السنة الثانية والعشرين.

ذلك استشهادهم –الذي يكاد يكون خجولا– ببعض الأمثال، التي جيء بمعظمها لخروجه عمّا يقتضيه الأصل النحوي وقياسه"(1).

وبعضهم شرع يبحث عن أسباب قلّتها في كتب النحو، فعزاها أحدهم إلى سببين، في قوله:

"الأول: قلة الأمثال أصلا في أدب العرب إذا ما قيست بالشعر، وأكثر من جمع الأمثال هو الميداني في مجمع الأمثال؛ إذ جمع ما يقارب خمسة آلاف مثل، ومعجم الأمثال الذي صنفه الدكتور عفيف عبدالرحمن جمع فيه ما يقارب سبعة آلاف مثل، فإذا ما قيست بدواوين الشعر التي جمعت نجد أن نسبتها قليلة

والثاني: نظرة النحاة إلى الأمثال على أنها تحتمل ولا تغير، وأنها تخالف القياس كثيرًا، وأقصد أنها تحتمل ولا تتغير قولهم والأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها"(2).

بيد أنّ الباحثة تقف هنا موقفها ذاته في تسويغ قلّة الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية بالنسبة إلى عدد الشواهد الشعرية، وهو أنّ سيبويه لم يكن يأتي بالشواهد لتعميق قاعدة، وإنما كان يأتي بها لما خرج على القاعدة العامة في الأغلب، فمن ثمّ لا تعدّ القلة مأخذًا. وهذا ما سيتضح عند التحليل.

---

(1) الزيادي، تراث حاكم. نحو الأمثال. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. العدد (1)، المجلّد (8)، الصفحات من ٦٩– ٩٢، ٢٠٠٩م. ص ٧٠.

(2) الشريقي، فواز محمد. الأمثال في القواعد اللغوية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٤م. ص ١٧.

المبحث الثاني

تحليل الشواهد النحوية من الأمثال الواردة في الكتاب

تعدّ الأمثال مصدراً من مصادر لغة العرب، استعان بها اللغويون في معجماتهم والنحويون في كتبهم، إذ لا تقتصر مادتها على الاستخدام المعجمي، وكتب الأمثال فحسب، بل هي مدار الاستشهاد النحوي أيضًا، لما وجد فيها علماء اللغة من مادّة غنيّة لتقعيد قواعدهم النحوية.

وبعد دراسة الأمثال التي أوردها سيبويه كشواهد نحوية في كتابه، تبيّن أنّها جميعها تبدو خارجة على قواعد النحو العامة، أو هي عدولات عن أصلٍ مثالي مفترض، وليس العدول خروجًا أو خرقًا لنظام العربية، إنّما هو خروج على القياس النحوي الشائع، لا الواقع الاستعمالي، وبعبارة أخرى هو خروج على المستوى المألوف لإحداث ملامح جمالية وأسلوبية أو لغايات بلاغية أخرى.

وأبرز ملامح العدول في الأمثال التي أوردها سيبويه كشواهد نحوية تمثلت في ظاهرة الحذف والإضمار، فقد ذكر واحدا وعشرين شاهدًا على ذلك، بينما ذكر اثني عشر مثلًا كشواهد على ظواهر متفرقة، لذا اقتضت طبيعة المبحث عرض الأمثال في مطلبين؛ الأول يمثل ظاهرة الحذف والإضمار. والآخر يمثل ظواهر متفرّقة، على النحو الآتي:

المطلب الأول: الحذف والإضمار

ينماز نظام العربية بالحيوية، فيضيق ويتسع بحسب الحاجة ونوع الخطاب، وقد استثمر العرب هذه الميزة في بناء لغة المثل، فاتكأوا على ظاهرة الاقتصاد اللغوي التي يتيحها النظام

في تشكيل بنية المثل التركيبية، حتى بدا الإيجاز من أبرز خصائصه، وبه ينماز عمّا عداه من الفنون اللغوية الأخرى، ومن ثمّ لا يُغفله العلماء في تعريف المثل، بل يشترطونه فيه [1].

وما من شكٍّ في أنّ اقتصادية اللغة تستلزم تكثيف الدلالة في اللفظ، وهذا ما أكّده العسكري، وعدّه من جماليات المثل في قوله: "ولما عرفت العرب أنّ الأمثال تتصرف في أكثر وجوه الكلام، وتدخل في جلّ أساليب القول، أخرجوها في أقواها من الألفاظ؛ ليخف استعمالها ويسهل تداولها؛ فهي من أجلّ الكلام وأنبله، وأشرفه وأفضله؛ لقلة ألفاظها، وكثرة معانيها، ويسير مؤونتها على المتكلم، مع كبير عنايتها، وجسيم عائدتها، ومن عجائبها أنها مع إيجازها تعمل عمل الإطناب، ولها روعة إذا برزت في أثناء الخطاب؛ والحفظ موكّل بما راع من اللفظ ونَدَرَ من المعنى"[2].

ويتضح من كلام العسكري أنّ سمة الإيجاز جعلت من تداول المثل أمرًا سهلًا، فأضفت عليه صفة الذيوع، وهي صفة عُرف بها المثل، فقيل: "أسير من مثل"، وقد عبّر عنها الزمخشري في قوله: "ولأمر ما سبقت أراعيل الرياح، وتركتها كالراسفة في القيود، بتدارك سيرها في البلاد، مصعدة ومصوبة، واختراقها الآفاق، مشرقة ومغربة، حتى شبهوا بها كل سائر أمعنوا في وصفه وشارد لم يألوا في نعته"[3].

ولا يخفى أنّ الإيجاز يقوم على الحذف والإضمار، وهما عارضان في اللغة، إذ أشار سيبويه إلى ذلك في باب "ما يكون في اللفظ من الأعراض"، فقال: "اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم

([1]) انظر: قطامش. الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية. ص ٢٥٦

([2]) العسكري. جمهرة الأمثال. ص ٤– ٦.

([3]) الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر. المستقصى في أمثال العرب. ط٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م. مقدمة المستقصى.

وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[1]. وقد استشهد على الحذف والإضمار بواحد وعشرين مثلًا في كتابه، في غير موضع على نحو ما سيأتي:

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أصبح ليلُ	٢: ٢٣١	حذف حرف النداء، والتقدير: "يا ليل"
٢.	أطرِق كرا	٢: ٢٣١، ٣: ٦١٧	حذف حرف النداء، والتقدير: "يا كرا"
٣.	افتدِ مخنوقُ	٢: ٢٣١	حذف حرف النداء، والتقدير: "يا مخنوق"
٤.	من كذبَ كان شرًّا له	٢: ٣٩١	إضمار اسم كان، تقديره: "الكذبُ"
٥.	المرءُ مقتولٌ بما قتلَ به إن خِنجرًا فخنجر، وإن سيفًا فسيف	١: ٢٥٨	إضمار فعل تقديره: "كان"
٦.	إلّا حظيَّةٌ فلا أليّةٌ	١: ٢٦٠- ٢٦١	إضمار فعل ناقص وخبره، والتقدير: "إن لا تكن له في الناس حظيّةٌ فإنّي غيرُ أليةٍ

[1] سيبويه. الكتاب. ١: ٢٤.

.٧	أوَ فرقًا خيرًا من حُبٍّ	١: ٢٦٨	إضمار فعل تقديره: "أفْرَقُكَ"
.٨	ادفع الشرَّ ولو إصبعًا	١: ٢٧٠	إضمار فعل تقديره: "دفعته"
.٩	متعرضًا لعَنَنٍ لم يعْنه	١: ٢٧٣	إضمار فعل تقديره: "دنا"
.١٠	بيع المَلَطَى لا عهد ولا عقد	١: ٢٧٢	إضمار فعل تقديره: "أبايعك"
.١١	غضَبَ الخيلِ على اللُّجم	١: ٢٧٣	إضمار فعل تقديره: "غضبْتَ"
.١٢	اللهمّ ضبعًا وذئبًا	١: ٢٥٥	إضمار فعل تقديره: "اجمع"
.١٣	أمرَ مبكياتك لا مضحكاتك	١: ٢٥٦	إضمار اسم فعل أمر تقديره: "عليك"
.١٤	الظِّباءَ على البقرِ	١: ٢٥٦، ٢٧٣	إضمار فعل تقديره: "خلِّ"
.١٥	أهلكَ والليلَ	١: ٢٧٥	إضمار فعل تقديره: "بادر"
.١٦	هذا ولا زَعَماتِك	١: ٢٨٠	إضمار فعل تقديره:

			"أتوهم"
.١٧	كليهما وتمرًا	١: ٢٨٠	إضمار فعل تقديره: "أعطني"
.١٨	كلاهما وتمرًا	١: ٢٨١	إضمار خبر وفعل، والتقدير: "كلاهما لي ثابتان وزدني تمرًا"
.١٩	وراءكَ أوسعُ لك	١: ٢٨٢	إضمار فعل تقديره: "تأخر"
.٢٠	أَغُدَّةً كغدة البعير وموتًا في بيت سلولية	١: ٣٣٨	إضمار فعل تقديره: "أأُغَدُّ"
.٢١	أعورَ وذا ناب	١: ٣٤٣	إضمار فعل تقديره: "أتستقبلون"

التحليل

يلحظ من الجدول أعلاه أنّ الحذف والإضمار في الأمثال الواردة وقع على الحرف في الشواهد(١_ ٣)، وعلى الاسم في الشاهد الرابع، وعلى الفعل في الشواهد المتبقية (٥_ ٢١)، هذا يعني أنّ الحذف في المثل كالحذف في الشواهد الأخرى لا يقتصر على مستوى واحد، وإنّما يقع على الحرف والاسم والفعل. وبناء على ذلك يمكن تحليل الشواهد بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات، على النحو الآتي:

المجموعة الأولى: حذف الحرف

تضم هذه المجموعة الشواهد الثلاثة الأولى: "أصبِحْ ليلُ"(1)، و"أطرِقْ كرا"(2)، و"افتَدِ مخنوقُ"، وهي أمثال ذكرها سيبويه تحت باب "الحروف التي ينبه بها المدعو"، في معرض حديثه على جواز حذف "يا" من النكرة في الشعر، ثمّ ذكر هذه الأمثال، وقال: "وليس هذا بكثير ولا بقويّ"(3).

هذا يعني أنّ حذف حرف النداء "يا" من "ليل"، و"كرا" (ترخيم كروان)، و"افتد"، مخالفة للأصل، لأنها أسماء نكرة قبل النداء، لا تتعرف إلا بحرف النداء، وإنّما يطّرد حذف "يا" في المعارف.

وقد أشار محقق الكتاب إلى اعتراض المبرد على سيبويه لما جعل "ليل"، و"مخنوق" نكرات، بحجة أنّ هذه الأشياء معارف بالنداء، ثمّ ذكر ردّ السيرافي على المبرد في قوله: "ادّعاء أبي العبّاس هذا على سيبويه هو الخطأ. والعجب منه كيف ذهب ذلك عليه، أترى

---

(1) أصبح ليل: قالته امرأة تزوّجها امرؤ القيس و كان مفركا تبغضه النّساء، فما زالت تقول طول ليلتها: أصبحت يافتى، فيأبى القيام، فعطفت على اللّيل، فقالت: أصبح ليل فقد طلت، لضجرها. انظر: الضبّي، المفضّل بن محمد. أمثال العرب. ط1. تحقيق: د. إحسان عبّاس. بيروت: دار الرائد العربي، 1981م، ص 123/ العسكري. جمهرة الأمثال 1: 192. /الميداني. مجمع الأمثال. 1: 232، /الزمخشري. المستقصى 1: 200.

(2) أطرق كرا إنّ النّعام في القُرى. أطرق: أي أغضِ من من إطراق العين، وهو خفض النظر. وكرا: ترخيم كروان. والمعنى: أتتبجّح لطول عنقك وفي القرى النّعام، وهي أطول أعناقا منك. يضرب مثلا للرجل يُتَكلّم عنده فيَظنّ أنّه المراد بالكلام، فيقول المتكلّم ذلك، أي اسكت فإنّي أريد من هو أنبل منك. وقيل يُضرب مثلًا للرجل الحقير إذا تكلّم في الموضع الجليل، لا يتَكلّمُ فيه أمثاله. انظر: الأصبهاني، حمزة بن الحسن. الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة. تحقيق: عبدالمجيد قطامش. القاهرة: دار المعارف، 1985م. 1: 155 /العسكري. جمهرة الأمثال. 1: 194 و1: 395 /الميداني. مجمع الأمثال. 2: 285 / الزمخشري. المستقصى 1: 221.

(3) سيبويه. الكتاب. 2: 231.

سيبويه يعتقد أنّ مخنوق وليل نكرتان، وهو يضمهما بغير تنوين؟! وإنّما يعني ما كان نكرة قبل النداء، فورد النداء فصار معرفة من أجله وبه"(1).

المجموعة الثانية: حذف الاسم

تضم هذه المجموعة مثلًا واحدًا، وهو الشاهد الرابع: "من كذبَ كان شرًّا له"، استشهد به سيبويه في "باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهنّ فصلاً"، قال: "واعلم أنهنّ لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلا في كلّ فعلٍ الاسمُ بعده بمنْزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء... ومثل ذلك قول العرب: "كان الكذب شراً له" إلا أنّه استغنى بأنّ المخاطَب قد علم أنه الكذب، لقوله كَذَبَ في أوّل حديثه، فصار "هو" وأخواتها هنا بمنْزلة ما إذا كانت لغوًا، في أنّها لا تغيّر ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر"(2).

وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه ساق القول بعد عبارة: "ومثل ذلك قول العرب"، ولعلّ محقق الكتاب ظنه مثلًا، فأدرجه ضمن فهرس الأمثال، لاسيّما أنّ الباحثة لم تعثر عليه في كتب الأمثال.

المجموعة الثالثة: حذف الفعل

تضم المجموعة الثالثة الشواهد (٥- ٢١) وهي شواهد قدّر فيها سيبويه فعلًا مضمرًا، لما تقتضيه نظرية العامل؛ إذ إنّ وجود منصوب بلا عامل نصب يسبقه هو ما حمل سيبويه على تقدير عامل "فعل" مضمر.

---

(1) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٢٣٠ هامش رقم (٤).

(2) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٨٩- ٣٩١.

وعند تحليل الأمثال الواردة في المجموعة تبيّن أنّ سيبويه أورد سبعة أمثال كشواهد على إضمار الفعل في باب "ما يُضمَر فيه الفعل المستعمل إظهارُه بعد حرف"، وهذه الشواهد هي:

- المثل رقم (٥) من المجموعة: "المرء مقتولٌ بما قَتل به إن خِنجرًا فخنجرٌ، وإن سيفًا فسيفٌ".

بدأ سيبويه ذلك الباب بقوله: "وذلك قولك: "النّاس مجزيّون بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرٌّ"، و"المرء مقتول بما قُتل إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف""(١)، إذ استشهد بهذا المثل على نصب الاسم "خنجرًا" بفعل مضمر بعد إن، على تقدير: إن كان خنجرًا فخنجرٌ، وإن كان سيفًا فسيفٌ، ثمّ ذكر رواية أخرى بالنصب، بقوله: "ومن العرب من يقول: إن خِنجرًا فخنجرًا، وإن خيرًا فخيرًا، وإن شرًّا فشرًّا، كأنّه قال: إن كان [الذي عَمل] خيرًا جُزي خيرًا، وإن كان شرًّا جُزي شرًّا، وإن كان الذي قَتَل به خنجرًا كان الذي يُقتلُ به خنجرًا". لكنّه رجّح رواية الرفع، وعلل ذلك بقوله: "والرفع أكثر وأحسن في الآخِر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحَسُنَ أن تقع بعدها الأسماء"(٢).

ويبدو أنّ محقق الكتاب توهّم هنا أيضًا، فظنّ النصّ مثلًا، وأورده ضمن فهرس الأمثال، على الرغم من أنّ سيبويه لم ينص على أنّه مثل، وإنّما ذكره بعد جملة: "وذلك قولك"، لاسيّما أنّ الباحثة لم تعثر عليه في كتب الأمثال.

---

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٨.

(٢) سيبويه. المرجع السابق. الصفحة ذاتها.

- المثل رقم (٦) من المجموعة: "إنْ لا حَظيَّةٌ فلا أليّةٌ[١]".

استشهد سيبويه بهذا المثل على رفع الاسم "حظيّة" بفعل مضمر بعد إن لا، على تقدير: "إلا تكن له في الناس حظيّةٌ فإني غير أليّةٍ، وكأنها قالت في المعنى: إن كنتَ ممّن لا يُحظى عنده فإني غير أليةٍ. ولو عنَت بالحظّية نفسها لم يكن إلا نصباً إذا جعلت الحظيّة على التفسير الأول"[٢]. بيد أن تقدير سيبويه للمضمر فيه مخالفة لحركة "ألية"، إذ هي في المثل مرفوعة، وفي التقدير مجرورة، ولعلّ تقدير الزمخشري أقرب إلى الصواب، في قوله: "إن لا توجد حظيةٌ عندك فأنا لا أليةٌ" في رواية الرفع و "إن لا أكن حظيةً فلا أكن أليةً" في رواية النصب[٣].

- المثل رقم (٧) من المجموعة: "أوَ فَرَقًا خَيْرًا من حُبٍّ"[٤].

استشهد سيبويه به على نصب الاسم "فرَقًا" بفعل مضمر بعد "أوَ"، على تقدير: أوَ أَفْرَقُكَ فرقًا خيرًا من حُبٍّ، وقال: "وإنّما حمّله على الفعل لأنّه سُئل عن فعلِه فأجابه على الفعل الذي هو عليه. ولو رفع جاز"[٥].

ويجدر التوقف عند إجازة سيبويه للرفع، فقد استشهد برواية النصب وأجاز الرفع، هذا يعني أنّه رأى فيه رواية أخرى، ومن المعلوم أنّ المثل لا يتغيّر، ويؤخذ كما هو وإن كان

---

(١) حظي فلان عند فلان يحظى حُظوة فهو حظيّ، والمرأة حظيّة. يضرب المثل في الأمر بمداراة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم. انظر: العسكري. جمهرة الأمثال ١: ٦٧ /الزمخشري. المستقصى ١: ٣٧٣، والمثل برواية النصب عند الميداني. مجمع الأمثال ١: ٣٠.

(٢) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٦٠- ٢٦١.

(٣) الزمخشري. المستقصى. ١: ٣٧٣- ٣٧٤.

(٤) ابن سيده: "والفرق بالتحريك: الخوف. وفرِق منه، بالكسر، فرقا: جزع؛ وحكى سيبويه فَرِقَه على حذف من؛ قال حين مثّل نصب قولهم: أو فرقا خيرا من حُب: أي أو أفرَقُك فَرَقا. وفرِق عليه: فزع وأشفق؛ هذه عن اللحياني". ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم. [ف. ر. ق] ٦: ٣٨٦.

(٥) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٦٨.

مخالفا للقاعدة العامة، وقد جاء في المزهر: "الأمثال لا تغير، بل تجرى كما جاءت،... والعرب تجري الأمثال على ما جاءت، ولا تُستعمل فيها الإعراب"[1].

أمّا عن نصب "خيرًا"، فقد رأى الحريزي أن لا وجه له في النحو، في قوله: "وروى سيبويه المثل "أو فَرقاً خَيراً مِن حُبٍّ"، ونَصبُ "خيراً" لا وجه له في النحو، وروته كتب الأمثال: "أو فَرَقاً أنفعُ من حُبٍ"، كما روته "أَوْ فَرقاً خَيْرٌ مِنْ حُـــــبٍّ"[2] بالرفع على قياس النحو واللغة، أي لأَنْ يُفْرَقَ منك فَرَقاً خيرٌ منْ أنْ تُحَبَّ"[3]

وترى الباحثة أنّ الحريزيّ كان مندفعًا -نوعًا ما- في ردّه على سيبويه، إذ يوحي كلامه أنّ سيبويه غيّر في لغة المثل بما يتواءم والقاعدة التي هو بصددها، وفي الحقيقة سيبويه لم ينص على أنّ ما يرويه مثلا، وإنّما ذكر النص بعد جملة "ومن ذلك قولك"، ولعلّه استقى مادة النص من المثل المروي في كتب الأمثال، لكن هذا لا يعني أنّه غيّر في لغة المثل لأنه أساسًا لم ينص على أنّ ما يرويه مثلًا. مع الإشارة إلى أنّ الحريزي اعتمد على تحقيق عبدالسلام هارون الذي عدّ هذا النص مثلًا، فهاجم سيبويه على هذا الأساس، ولو اعتمد على نصّ سيبويه، وانتبه إلى الجملة التي سبقت ذكر النص، لما قال: "وروى سيبويه المثل... ".

وفي ضوء ما تقدّم يمكن إضافة هذا النص إلى زمرة النصوص التي ظنّها المحقق أمثالا، ولا تراها الباحثة كذلك.

- المثل رقم (٨) من المجموعة: "ادفع الشرّ ولو إصبعًا"[4]

---

(١) السيوطي. المزهر. ١: ٤٨٧.

(٢) الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٤٤٩. والمثل هو عبارة قالها الحجاج فأرسلها مثلا يضرب في موضع قولهم: "رَهَبوتٌ خيرٌ من رَحَموت" أي لأن يُفْرَقَ منك فرقًا خيرٌ من أن تُحَب.

(٣) الحريزي، عائد كريم علوان. سيبويه في الميزان. مجلّة اللغة العربية وآدابها. العدد ٩. الصفحات (١١-١٨). ص ١٣.

(٤) الزمخشري. المستقصى ١: ١١٧.

استشهد سيبويه به على نصب الاسم "إصبعًا" بفعل مضمر بعد "لو"، على تقدير: ولو دفعته إصبعاً، أو ولو كان إصبعاً؛ لأن "لو" بمنْزلة "إنْ" لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن جاء بعدها اسمٌ أضمر قبله فعلٌ.

- الأمثال رقم (٩، ١٠، ١١) من المجموعة: "متعرّضًا لعنن لم يعنه"(١)، و"بَيْعَ الملطى لا عهدَ ولا عقدَ"، "غضبَ الخيلِ على اللُّجُمِ"(٢).

وهي أمثالٌ استشهد بها سيبويه في باب "ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"، كما أشير سابقًا، لكن هذه الأمثال تخلو من حروف سابقة للفعل المضمر، لذلك تتفق الباحثة مع الحريزي حينما رأى أنّ موضع هذه الأمثال الصحيح هو الباب الذي يسبق الباب الذي وُضعت فيه، وهو باب "ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي"، وأنّ هذا الخلط الظاهر من عمل النساخ، أو لحدوث سقط في المعلومات، أو لأن سيبويه مات قبل إعادة النظر في كتابه وقبل أن ينسق أبوابه(٣).

وقال سيبويه في تقدير المضمر في الأمثال الثلاث: "متعرّضًا لعننٍ لم يَعْنِه، أي دنا من هذا الأمر متعرّضًا لعنن لم يعنه. وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. ومثله: بيعَ الملَطى لا عهدَ ولا عقدَ، وذلك إن كنت في حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ، فَتَدَعُ أبايعُك استغناءً لما فيه من

---

(١) المثل برواية الرفع عند الميداني ونصّه: "معترضٌ لعنن لم يَعْنِه". والعنن: شَوْطُ الدابة وأوّل الكلام. يضرب للمعترض فيما ليس من شأنه الميداني. مجمع الأمثال. ٣: ٣٤٧ بينما هو عند سيبويه: "متعرّضًا لعنن لم يعنه"، وهذا يدل على أنّ سيبويه استقى المادة اللغوية من المثل، ولم يذكر المثل ذاته. ويؤيد ذلك عدم نصه صراحة على أنّ النص هو مثل، وإنّما ساقه بعد قوله: "ومن ذلك أيضًا أن ترى رجلًا قد أوقع أمرًا، أو تعرّض له، فتقول: "متعرضًا لعنن لم يعنه"، أي دنا من هذا الأمر...". سيبويه. الكتاب. ١: ٢٧٢.

(٢) لم أعثر عليه في كتب الأمثال.

(٣) انظر: الحريزي. سيبويه في الميزان. ص ١٥- ١٦.

الحال، ... ومثله غضبَ الخيلِ على اللُجُم، كأنّه قال: غَضِبْتُ، أو رآه غضبانَ فقال: غَضَبَ الخيلِ، فكأنّه بمنزلة قولك: غَضِبْتَ غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم"[1].

وذكر سيبويه الشواهد (١٢، ١٣، ١٤) في باب "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمتَ أنّ الرجل مُستغنٍ عن لفظك بالفعل" وهي:

- اللهمّ ضَبُعًا وذئبًا[2].

استشهد به سيبويه على إضمار فعل عمل في الاسم المنصوب "ضَبُعًا"، فقال: "ومن ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: :اللهم ضَبُعًا وذئبًا" إذا كان يدعو بذلك على غنم الرجل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضَبُعًا وذئبًا. وكلّهم يُفَسِّرُ ما يَنوي. وإنّما سَهُلَ تفسيره عندهم لأنّ المضمر قد استُعمِل في هذا الموضع عندهم بإظهار"[3].

- أمرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك[4].

استشهد به سيبويه على إضمار فعل سبق الاسم المنصوب "أمرَ"، ولكنه لما قدّر المضمر قدّره باسم فعل "عليك"[5]، ولعله كان من الأولى تقدير فعل "الزم"، أو "اتّبع" أو ما شابه ذلك، ليتناسب المثل والباب الذي ورد فيه؛ لأنّ الباب هو "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره.." لا اسم الفعل.

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٧٢- ٢٧٣.

(2) الزمخشري. المستقصى. ١: ٢٧٢.

(3) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٥.

(4) قيل إنّ فتاة كانت لها خالات وعمّات، وكانت إذا زارت خالاتها ألْهَيْنَها وأضحكنها، وإذا زارت عماتها أدَّبْنها وأخذن عليها، فقالت لأبيها: إنّ خالاتي يلطفْنني، وإنّ عمّاتي يبكينني. فقال أبوها وقد علم القصة: أمرَ مبكياتك، أي الزمي واقبلي أمر مبكياتك. انظر: العسكري. جمهرة الأمثال. ١: ٨٢ / الزمخشري. المستقصي١: ٣٦٢ /الميداني. مجمع الأمثال. ١: ٤٩.

(5) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٦.

- الظّباءَ على البقر[1].

استشهد به سيبويه على إضمار فعل عمل في الاسم "الظباء" فنصبه، والتقدير: خلِّ الظباءَ على البقر[2].

ويرى محقق الكتاب أنّ تقدير سيبويه صحيح من الناحية التركيبية، لكنه لا يتوافق وأصل المثل ومعناه؛ لأنّ المثل "الظباءَ على البقر" يُضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة، وكان الرجل في الجاهلية إذا قال ذلك لامرأته بانت منه، وكان طلاقاً، فمن ثمّ كان نصب "الظباء" على معنى: اخترت، أو أختار الظباء على البقر، والبقر -كما يرى الميداني- كناية عن النساء ومنه قولهم: جاء يجر بقره؛ أي عياله وأهله[3]، لذلك يرى المحقق أنّه كان أجدر بسيبويه أن يذكر المثل "الكلابَ على البقر"[4].

واستشهد سيبويه بالشاهد الخامس عشر في "باب ما يُنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه، باب ما جرى منه على الأمر والتحذير" فذكر "أهلَك والليل"[5]، ثمّ بيّن أن "أهلك" منصوبة بفعل مضمر تقديره: بادر، قال: "كأنّه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنّما المعنى أن يحذّره أن يدركه الليل. والليل محذَّر منه"[6]. ويبدو أنّ في المثل مضمرين؛ أحدهما نصب "أهلك" وقدّره سيبويه بـ "بادر"، والآخر عمل في "الليل"، لكنّ تقدير سيبويه له لا يتوافق مع حركة الفتح في المثل، إذ إنّ "الليل" في تقدير سيبويه مجرورًا، وهو في المثل منصوبًا، وفي

---

(1) يُضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة أو الصداقة. الميداني. ٢: ٣١٠ / الزمخشري. المستقصى. ١: ٣٣٠.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٦.

(3) انظر: الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٣١٠.

(4) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٦ هامش رقم (٥).

(5) يضرب في التحذير والأمر بالحزم. العسكري. جمهرة الأمثال. ١: ١٩٦ / الميداني. مجمع الأمثال. ١: ٨٦ / الزمخشري. المستقصى: ١: ٤٤٣.

(6) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٧٥.

ذلك يقول ابن جني: "وهذا لعمري تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، فإنه على: الحق أهلك وسابق الليل"[1]. وأمّا الميداني فقدّر المضمر في قوله: "أي اذكر أهلك وبُعدَهم عنك، واحذر الليلَ وظلمته"[2]. بينما وافق ابن يعيش ابن جني في تقدير ناصب لـ "الليل"، في قوله: "بادر أهلك وسابق الليل"[3]. وجميعها تأويلات للفعل المضمر الذي عمل في الاسم المنصوب.

وذكر سيبويه في باب "ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل" الشواهد (١٦، ١٧، ١٨، ١٩) وهي:

- هذا ولا زعماتك.

أُضمِر فيه الفعل لكثرة استعماله، يقول سيبويه: "وذلك قولك: هذا ولا زعماتك، أي: ولا أتوهم زعماتك، ... ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إيّاه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنّه ينهاه عن زَعْمه"[4].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحثة لم تعثر عليه في كتب الأمثال، ويغلب على ظنّها أنه ليس بمثل، ويقوّي هذا الظنّ سبقه بعبارة: "وذلك قولك".

- كليهما وتمرًا[5].

استشهد به سيبويه على إضمار فعل تُرك ذكره، وقدّره في قوله: "فهذا مثلٌ قد كَثُر في كلامهم واستُمل، وتُرِك ذكرُ الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنّه قال: أعطني كليهما وتمرًا"[6].

---

(١) ابن جني. الخصائص. ٣: ٢٥٥.

(٢) الميداني. مجمع الأمثال. ١: ٨٦.

(٣) ابن يعيش. شرح المفصل. ٢: ٢٦.

(٤) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٨٠.

(٥) الميداني. مجمع الأمثال. ٣: ٣٨- ٣٩.

(٦) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٨٠- ٢٨١.

- كلاهما وتمرًا.

قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرًا، كأنّه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمرًا"(١). فهنا قدّر سيبويه عامل النصب في "تمرًا"، وخبرًا للمبتدأ "كلاهما".

- وراءكَ أوسعَ لك(٢).

استشهد به سيبويه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، على تقدير فعل أمر. وقال: "وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر"(٣).

وأمّا الشاهد التاسع عشر فذكره سيبويه في باب "ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر" فقال: "ومن ذلك قول بعض العرب: "أغُدَّةً كغُدَّةِ البعير وموتًا في بيت سَلوليّة"(٤)، كأنّه إنّما أراد: أأغدُّ غُدَّةً كغدة البعير وأموت موتًا في بيت سلولية"(٥).

فقد استشهد به على حذف الفعل المتروك إظهاره وانتصاب المصدر والتقدير: أأغد، وأموت.

---

(١) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٨١.

(٢) أي تأخر تجد مكانًا أوسع لك، ويقال في ضده: "أمامَك" أي تقدّم. انظر: المفضل بن سلمة، أبو طالب بن عاصم. الفاخر. ط١. تحقيق: عبدالعليم الطحاوي، ومحمد علي النجار. د. م: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٠. ص ٣٠١ /الميداني. مجمع الأمثال. ٣: ٤٣٩.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٨٣.

(٤) هذا من قول عامر بن الطفيل ويروى بروايتين: أحدهما النصب وهي التي استشهد بها سيبويه، والأخرى بالرفع. ويضرب في خصلتين إحداهما أشر من الأخرى. انظر: الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٤١٣- ٤١٥. والمثل برواية الرفع عند العسكري. جمهرة الأمثال. ١: ١٠٢/ الزمخشري. المستقصى. ١: ٢٥٨.

(٥) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٣٨.

وذكر سيبويه الشاهد الأخير من المجموعة في باب "ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل"، وقال: "وحدّثنا بعض العرب، أنّ رجلًا من بني أسد قال يوم جَبَلَة واستقبله بعيرٌ أعور فتطيّر منه، فقال: يا بني أسد، أعورَ وذا ناب! فلم يُرِد أن يسترشدهم ليُخبِروه عن عَوَرِه وصحّته، ولكنّه نبّههم، كأنه قال: أتستقبلون أعورَ وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعًا، كما كان التلوّن والتنقلُ عندك ثابتين في الحال الأوّل، وأراد أن يثبّت لهم الأعورَ ليَحذروه"[1]. فاستشهد به على نصب "أعورَ" بإضمار الفعل "أتستقبلون".

يتضح مما تقدم أنّ الأمثال التي أوردها سيبويه في هذه المجموعة استشهد بها على ظاهرة الحذف، وهي ظاهرة مخالفة للقاعدة العامة التي تقتضي غير ذلك كما أشير سابقًا.

المطلب الثاني: ظواهر متفرّقة

استشهد سيبويه باثني عشر مثلًا في مواضع متفرقة، لم تأتِ موافقة للأصل، وإنما خولف فيها قاعدة عامة، يمكن تحليلها على النحو الآتي:

- الابتداء بنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وفي بعض المواضع قد يأتي نكرة مخالفًا بذلك الأصل، وقد استشهد سيبويه بثلاثة أمثال ابتُدئ فيها بنكرة، في "باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيًا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات"، وهي:

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	شيء ما جاء بك	١: ٣٢٩	جواز الابتداء بالنكرة

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٤٣.

			غير المخصصة إذا كان المبتدأ فاعلا بالمعنى
٢.	شرٌّ أهرّ ذا ناب	١: ٣٢٩	جواز الابتداء بالنكرة غير المخصصة إذا كان المبتدأ فاعلا بالمعنى
٣.	أَمْتُ في الحَجَرِ لا فيك	١: ٣٢٩	ابتُدئ بنكرة لما فيها من الدعاء

التحليل

ذكر النحاة أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولما رأوا نصوصا عربية فصيحة جاء المبتدأ فيها نكرة، عمدوا إلى وضع مسوّغات تتوافق وما عُثِر عليه من تلك النصوص، فقالوا بجواز الابتداء بالنكرة غير المخصصة بشرط أن يكون المبتدأ فاعلًا في المعنى، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما قوله شيء ما جاء بك، فإنّه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر؛ لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء، ومثله مَثَلٌ للعرب: "شر أهرّ ذا ناب"[١].

([١]) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٩. أهرّ: حمله على الهرير، وذو الناب: السبع. وهذا المثل يُضرب في ظهور أمارات الشرّ ومخايله. انظر: الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ١٧٢.

وكذلك فسّر ابن يعيش ابتداء المثل بالنكرة، في قوله: "فالابتداء بالنكرة فيه حَسُنَ لأن معناه ما أهرّ ذا ناب إلا شر، فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل، وجرى مثلا فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغيّر"(١).

ويبدو أنّ "شيء ما جاء بك" ليس بمثل، لاسيّما أنّ الباحثة لم تعثر عليه في كتب الأمثال، وهو قول جاء به سيبويه بعد جملة: "وأمّا قوله"، ولم يحدد القائل.

وأمّا "أمت في الحجر لا فيك"(٢)، فقال فيه سيبويه: "وقد ابتُدئ في الكلام على غير ذا المعنى، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل، قالوا في مثل: "أمْتٌ في الحجر لا فيك""(٣). إذ يبدو من كلام سيبويه أنّ الابتداء بالنكرة هنا ليس له مسوّغ، بينما بحث النحاة من بعده عن ضابط، فرأوا أنّ "أمتٌ" لفظ نكرة فيه معنى الدعاء(٤)، كما في قوله تعالى: "سلام على نوح في العالمين"، وقوله: "ويلٌ للمطففين".

- الزيادة

قيل سابقًا أنّ الأمثال مبنية على الإيجاز والاختصار والحذف، إلا أنّ هناك أمثال ذكرها سيبويه كشواهد على الزيادة، فعلى الرغم من أنّ الإيجاز من أبرز سمات الأمثال، إلا أنّ دلالة وظيفية يتضمنها المثل قد تتطلب زيادة في البنية التركيبية في بعض الأحيان. وقد أورد سيبويه ثلاثة أمثال كشواهد على الزيادة، يمكن عرضها على النحو الآتي:

---

(١) ابن يعيش. شرح المفصل. ١: ٨٦.

(٢) جاء في اللسان: "الأَمْتُ: العِوَجُ. قال سيبويه: وقالوا: أَمْتٌ في الحَجر لا فيك. أي: لِيَكُن الأَمْتُ في الحجارة لا فيك. ومعناه: أَبقاكَ اللّهُ بعد فَناءِ الحجارة. وهي مما يوصف بالخلود والبقاء، ... وحَسُنَ الابتداءُ بالنكرة لأنه في قُوّة الدُّعاء". ابن منظور. لسان العرب. [أمت]. ٢: ٥.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٩.

(٤) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل. ١: ٨٧.

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	بألمٍ ما تُختَنَنَّه	٣: ٥١٧	زيادة "ما" للتوكيد
٢.	بعين ما أرينك	٣: ٥١٧	زيادة "ما" للتوكيد
٣.	في عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها	٣: ٥١٧	زيادة "ما" للتوكيد

التحليل

جمع سيبويه هذه الأمثال تحت باب "النون الثقيلة والخفيفة" كشواهد على زيادة "ما" للتوكيد بمنزلة اللام، ولذلك أُجيز توكيد الأفعال بالنون. فقال: "ومن مواضعها أفعالُ غير الواجب التي في قولك: بِجَهْدٍ ما تَبلغنَّ، وأشباهه. وإنما كان ذلك لمكان ما. وتصديق ذلك قولهم في مثل: "في عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرُها"[1]. وقال أيضًا في مثل آخر: "بألمٍ ما تُختَنَنَّه"[2]، وقالوا: "بعينٍ ما أرَيَنَّك"[3]. فما ههنا بمنزلتها في الجزاء"[4]. هذا يعني أنَّ "ما" صلة دخلت للتوكيد، ولأجلها دخلت النون في الفعل.

- الحمل على المعنى

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	عَسَى الغويرُ أبؤسًا	١: ٥١، ١٥٩، ٣: ١٥٨	عسى بمنزلة "كان"

---

(١) الميداني. مجمع الأمثال. ١: ١٧٥. مع اختلاف بالرواية لا علاقة له بموضع الشاهد، "ومن عَضَةٍ ما ينبتنّ شكيرها".

(٢) أي لا يكون الختان إلا بالألم، ومعناه: أنّه لا يُدرَك الخبرُ ولا يُفعل المعروف إلا باحتمال مشقّة. انظر: الميداني. مجمع الأمثال. ١: ١٨٨.

(٣) أي اعمل كأنّي أنظر إليك، ويضرب في الحث على ترك البطء. انظر: العسكري. جمهرة الأمثال. ١: ٢٣٦/ الميداني. مجمع الأمثال. ١: ١٧٥ /الزمخشري. المستقصى. ٢: ١١.

(٤) سيبويه. الكتاب. ٣: ٥١٦– ٥١٧.

٢.	قضيّةٌ ولا أبا حسن	٢: ٢٩٧	لا أمثال علي لهذه القضيّة
٣.	أفلا قماصَ بالعير	٢: ٣٠٦	حمل أفلا على معنى لا

التحليل

استشهد سيبويه بالمثل الأول من المجموعة في ثلاثة مواضع، أولها في باب "الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"، فذكر فيه أنّ "عسى" جاءت بمنزلة "كان" في قولهم: "عسى الغوير أبؤسًا""[1].

وذكره في الموضع الثاني في باب "من الفعل يُبدَل فيه الآخِرُ من الأول ويُجرى على الاسم كما يُجرى أجمعونَ على الاسم، ويُنصَبُ بالفعل لأنه مفعول" في قوله: "وكما أنّ عسى لها في قولهم: "عسى الغويرُ أبؤسًا" حالٌ لا تكون في سائر الأشياء"[2].

وفي الموضع الثالث قال: "واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعلُ، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: "عسى الغويرُ أبؤسًا"، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان"[3].

([1]) سيبويه. الكتاب. ١: ٥١. والغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة. وهو من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه: "عسى الغوير أبؤسًا"، أي لعلّ الشرّ يأتيكم من قبل الغار. ويضرب للرجل يُقال له: لعلّ الشرّ جاء من قبلك. الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٣٤١.

([2]) سيبويه. الكتاب. ١: ١٥٩.

([3]) سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٥٨.

ويتضح من المواضع الثلاث أنّ نصب "عسى" للاسم "أبؤسًا" إنما هو مخالفة للقاعدة العامة التي تقتضي أنّ أفعال المقاربة تعمل عمل كان، ولكنّ خبرها لا يأتي إلا جملة فعلية، وفي المثل جاء خبرها اسمًا مفردًا، لذلك تطلّب الأمر تأويلًا، فقالوا إنّ "عسى" هنا بمنزلة "كان" فأُجريت مجراها.

وأمّا المثال الثاني من المجموعة فاستشهد به سيبويه في باب "ما لا تُغَيِّر فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا"، وقال: "وتقول: قضيةٌ ولا أبا حسن[1]، تجعله نكرة. قلتُ: فكيف يكون هذا وإنّما أراد عليًّا رضي الله عنه، فقال: لأنّه لا يجوز لك أن تُعمِل (لا) في معرفة، وإنّما تُعمِلها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرةً حَسُن لك أن تُعمل (لا)، وعَلِم المخاطَبُ أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ وأنه قد غيِّب عنها"[2].

من المعلوم أنّ "لا" النافية للجنس تعمل عمل "إنّ"؛ فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها. ويشترط في اسمها وخبرها التنكير، يقول المبرّد: "ألا ترى أنّ المعرفة لا تقع ها هنا؛ لأنّها لا تدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع"[3]، وفي المثل جاء فيه الاسم "أبا حسن" معرفا بالإضافة، فاستدعى هذا الخروج تأويلًا، فقال سيبويه: "كأنّه قال: لا أمثال عليٍّ لهذه القضيّة، ودلّ هذا الكلام على أنّه ليس لها عليٌّ، وأنّه قد غُيِّبَ عنها"[4].

---

(1) كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إذا استغلق عليه أمر يقول «قضية ولا أبا حسن لها» أي أنه لا يستطيع الفصل فيها غير علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) المعروف بحكمته البالغة، وعلمه الواسع، ورأيه السديد، وفقهه للأمور، وهذا مثل سائر يضرب في قضية مستعصية لا تجد كفئًا يحلّها ويفك أسرارها.

(2) سيبويه. الكتاب. ٢: ٢٩٧.

(3) المبرد. المقتضب. ٤: ٣٥٧.

(4) سيبويه. الكتاب. ٢: ٢٩٧.

أمّا المبرّد فأوّلها بقوله: "قضية ولا أبا حسن لها، أي قضية ولا عالم بها، فدخل علي رضي الله عنه فيمن يطلب لهذه المسألة"[1].

ومع اختلاف التأويلات إلا أنّها جميعها تنطلق من فكرة إخضاع المثل للقاعدة العامة التي تستلزم خبرًا نكرة، فعمدوا إلى تأويلات عدة، وحرصوا فيها على الحفاظ على المعنى العام للمثل وهو أن لا قاضي ولا فاصل مثل أبي حسن لها.

واستشهد سيبويه بالشاهد الثالث من المجموعة وهو "أفلا قماصَ بالعير"[2] بعد قوله: "واعلم أنّ لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر"[3]. أي أنّ دخول الاستفهام لم يثن "لا" عن عملها في الجملة، فنصبت الاسم "قماص"، ويبدو أنّ نصّ المثل الذي أورده سيبويه لا يتطابق وما جاء في كتب الأمثال ممّا لا شاهد فيه، إذ جاء في الجمهرة: "أما بالعير من قماص"[4]، بينما جاء عند الميداني: "ما بالعير من قماص"[5].

ويعزو الشريقي ورود المثل في كتب النحو بصيغة مختلفة عن كتب الأمثال إلى الأسباب ذاتها التي تجعل من الروايات الشعرية مختلفة، في قوله: "ولعل سبب اختلاف الروايات في الأمثال هو سبب اختلاف الروايات الشعرية، كالنقل بالمشافهة، واختلاف اللهجات، والتصحيف...الخ، يضاف إليها الرواية بالمعنى في بعض الأحيان، وكثرة تداول المثل على ألسنة العامة أحيانا، مما جعلهم يتصرفون في الأمثال أكثر من غيرها"[6]. وهو

---

(1) المبرد. المقتضب. ٤: ٣٦٣.

(2) يضرب لمن لم يبق من جلده شيء.

(3) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٠٦.

(4) العسكري. جمهرة الأمثال. ٢: ٢٣٧.

(5) الميداني. مجمع الأمثال. ٣: ٢٥١.

(6) الشريقي. الأمثال في القواعد اللغوية. ص ١٦.

بذلك يحسن الظنّ بالنحاة، وأنّهم لم يعمدوا إلى تغيير مادة المثل بما يخدم القاعدة التي هم بصددها. وهي نظرة إيجابية تجاه علمائنا السلف تتبناها الباحثة وتثني عليها.

- الإتباع والمزاوجة

الإتباع والمزاوجة أسلوب قديم حديث، متداول في العربية الفصيحة وفي العامية أيضًا، ألّف فيه ابن فارس كتابًا سمّاه "الإتباع والمزاوجة"، وقال فيه: "هذا كتابُ الإتباعِ والمزاوَجَةِ، وكلاهُما على وجهين: أحدُهما أن تكون كلمتان متواليتانِ على رويٍّ واحدٍ.

والوجْهُ الآخَرُ: أن يختلفَ الرَّويّانِ، ثم تكونَ بعدَ ذلِكَ على وَجْهين:

أحدهُمُا: أن تكونَ الكلمةُ الثانيةُ ذاتَ معنى معروفٍ. والآخَرُ أن تكونَ الثانيةُ غيْرَ واضحةِ المعنى، ولا بَيّنَةِ الاشتقاقِ، إلا أنَّها كالإتباعِ لما قبلَها. وكذا رُويَ أنّ بعضَ العَرَبِ سُئلَ عن هذا الإتباعِ فقال: هو شيءٌ نَتِدُ بهِ كلامَنَا"(١).

وقد ورد في كتاب سيبويه مثلين من الشواهد النحوية يمكن إدراجهما ضمن الإتباع والمزاوجة، وتحليلهما على النحو الآتي:

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	مُذْ شَبَّ إلى دُبَّ	٣: ٢٦٩	نصب على الحكاية
٢.	لا أفعلُ ذلك حِيرِي دَهْرٍ	٣: ٣٠٧	ترك الحركة أو العلامة على الياء في "حيرى" لأنها مع ما تلاها بمنزلة اسم واحد تقديره أبدًا

(١) ابن فارس، أبو الحسن أحمد. الإتباع والمزاوجة. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٧م، ص ٢٨.

التحليل

استشهد سيبويه بالشاهد الأول في باب "تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء"، فقال: "اعلم أنك إذا سميت كلمة بـــ (خلف) أو (فوق) أو (تحت) لم تصرفها لأنها مُذكّرات"، وذكر من هذا الظروف والكلمات (بعض) و (كل) و (حسب) و (ثم) و (حيث)، ثم قال: "وفي الحكاية قالوا: "مذ شُبٌّ إلى دُبٍّ"(١)، وإن شئت: "مذ شُبٍّ إلى دبٍّ""(٢).

يضرب المثل لمن يكون في أمر عظيم غير مرضي، فيمتد فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه، وقد روي بكتب الأمثال برواية أخرى، وهي: "أعييتني من شبّ إلى دبّ"، إلا أنّ وجه الشاهد في الروايتين واحد، ويظهر مما تقدّم أنّ سيبويه جوّز رواية أخرى للمثل أجراها على الأصل، بجر ما بعد "مذ"، وما بعد "إلى" من الأسماء، فأنزل الفعل منزلة الاسم بتنوينه بعد أن سُبق بأداة جر. على الرغم من أنّ الباحثين أشاروا إلى أنّ لغة المثل ثابتة لا تتغيّر، كقول أحدهم: أنّ "للأمثال رتبة النص المقدس في حياة العرب، من جهة وجوب تصديقها، والحفاظ على لفظها كما سُمعت عن العرب من غير إصلاح غلط قائلها في بناء ألفاظها وأصواتها أو نحوها أو إعرابها"(٣).

---

(١) ورد النص برواية أخرى عند ابن منظور، في قوله: "وقالوا في المثل: أعييتني من شب إلى دب ، بالتنوين، أي مذ شببت إلى أن دببت على العصا،.. ويجوز : من شب إلى دب؛ على الحكاية، وتقول: فعلت كذا من شب إلى دب، وقولهم: أكذب من دب ودرج، أي أكذب الأحياء والأموات؛ فدب: مشى؛ ودرج: مات وانقرض عقبه". ابن منظور. لسان العرب. [د. ب. ب] ١: ٤٣٣.

(٢) سيبويه. الكتاب. ٣: ٢٦٩.

(٣) حسين، عبدالكريم. الأمثال عند العرب طبيعتها ومنهج دراستها. ط١. الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٨م. ص ١١.

وفي التأويل قيل أنّ المثل بمعنى: مذ لدن كنت شابًّا إلى أن دببت على العصا، أي أنّ الشرّ معهود منك منذ القدم. وأمّا تأويل الإعراب فربما كان على تقدير أن مضمرة، نحو: مذ أن شُبَّ إلى أن دُبَّ.

وقد عدّ ابن فارس هذا النص من باب الإتباع والمزاوجة، أي بإتباع "دبّ" لـ "شبّ"(1).

وأمّا الشاهد الثاني من المجموعة فاستشهد به سيبويه على جعل الشيئين (حيري)، و(دهر) بمنْزلة اسم واحد إذا ضمَّ أحدُهما إلى الآخر، وأشار إلى أنّ الياء تلزم الإسكان في الإضافة في مثل هذا المثل إذا كانت قد تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنْزلة اسم واحد، وبذلك تكون الياء غير حرف الإعراب(2). هذا يعني أنّ "حيري دهر" هما بمنزلة اسم واحد تقديره "أبدًا"، فمن ثمّ الحركة التي تقدر على الياء لا تكون حركة إعراب.

- التذكير والتأنيث

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أطرِّي إنّكِ ناعلةٌ واجمعي	١: ٢٩٢	يقال للمخاطب أيًّا كان عدده أو جنسه دونما تغيير.

التحليل

ذكر سيبويه هذا المثل بعد أن قاسه على قول العرب: "من أنت زيدًا"، على تقدير: من أنت تذكر زيدًا، ويقال لمن ليس اسمه زيدًا، على سبيل المثل، أي أنت بمنزلة الذي يقال له

---

(1) انظر: ابن فارس. الإتباع والمزاوجة. ص ٣٠.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٣٠٧.

ذلك. يقول سيبويه: "من أنت زيدًا، كأنّه يكلّم الذي قال: أنا زيدٌ، أي أنت عندي بمنزلة الذي قال: أنا زيدٌ، فقيل له: من أنت زيدًا، كما تقول للرجل: "اطرّي إنّك ناعلة واجمعي"[1]. أي أنت عندي بمنزلة التي يقال لها هذا"[2].

ويقصد سيبويه بذلك أنّ هذا المثل يقال دونما تغيير في الضمائر وإن كان المخاطَب رجلًا، وهذا ما يبدو واضحًا في قول ابن منظور: "وفي المثل: أطري إنك ناعلة، وقيل: أطري اجمعي الإبل، وقيل: معناه أدلي: فإنّ عليك نعلين، يضرب للمذكر والمؤنث والاثنين والجمع على لفظ التأنيث؛ لأن أصل المثل خوطبت به امرأة فيجري على ذلك. التهذيب: هذا المثل يقال في جلادة الرجل، قال: ومعناه أي اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه. قال: وأصل هذا أن رجلا قاله لراعية له وكانت ترعى في السهولة وتترك الحزونة فقال لها: أطري أي خذي في أطرار الوادي وهي نواحيه فإنك ناعلة: فإنّ عليك نعلين، وقال أبو سعيد: أطري أي خذي أطرار الإبل أي نواحيها، يقال: حوطيها من أقاصيها واحفظيها. يقال: طري وأطري، قال الجوهري: وأحسبه عنى بالنعلين غلظ قدميها"[3].

ويبدو أنّ القياس جاء بعيدًا كما رأى الحريزي في قوله:" القياس هو حمل شيء على شيء آخر لعلة تربط بينهما، وأحسنه ما كان الشبه بين المقيس والمقيس عليه كبيراً، وقياس سيبويه "من أنت زيداً" على المثل: "أطري فإنك ناعلة" قياس بعيد، والأحسن منه قياس المبرد "حبذا" في ملازمتها حالة واحدة على المثل المذكور"[4].

([1]) الإطرار: أن تركب طُرَرَ الطريق، وهي نواحيه. والمعنى: اركب الأمر الشديد فإنك قويٌّ عليه. انظر: العسكري. جمهرة الأمثال. ١: ٥٠ /الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٢٨٢.

([2]) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٩٢.

([3]) ابن منظور. لسان العرب. [ط.ر.ر] ٤: ٥٧٧.

([4]) الحريزي. سيبويه في الميزان. ص ١٧.

بآية ما سبق يمكن القول إنّ النصوص التي يمكن عدّها شواهد نحوية من الأمثال العربية في كتاب سيبويه هي نصوص مخالفة للقاعدة العامة، وهذا يؤكد الفكرة التي اتكأت عليها الدراسة، وهي أنّ النحو لم يكن يشرح المستقيم بالشواهد، وإنّما -غالبًا- ما كان يؤتى بالشواهد لتفسير ما خرج على القاعدة المستقيمة. وبذلك لا تتفق الباحثة وما عدّه الزيادي من مأخذ على النحاة حينما رأى أنّ استشهادهم بالأمثال كان خجولا، إلا أنّها تقرّه في أنّ استشهادهم بالأمثال كان بمعظمه لما خرج عمّا يقتضيه الأصل النحوي، في قوله: "غير أنّ الذي يؤخذ على النحاة في ذلك استشهادهم -الذي يكاد يكون خجولا- ببعض الأمثال التي جيء بمعظمها لخروجه عمّا يقتضيه الأصل النحوي وقياسه"(1).

---

(1) الزيادي. نحو الأمثال. ص ٧٠.

الفصل الرابع

الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه

لا يخلو كتاب نحوي من الشواهد الشعرية، لاسيما أوائل الكتب المؤلفة، وأهمها كتاب سيبويه، الذي ضمّ ألفًا وخمسين بيتًا[1]، اهتم الباحثون قديماً وحديثاً بها؛ شرحاً، وتحقيقاً، واستدلالاً.

وقد أثار استشهاد سيبويه بذاك الكم من الشواهد الشعرية، جدلًا بين العلماء؛ إذ تنبّهوا إلى أنّ عدد الشواهد الشعرية يفوق كثيرًا عدد الشواهد الأخرى، فانبرى بعضهم للبحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، فتوصلوا إلى تأويلات عدة، يجدر بالدراسة عرض بعضها، فمن نافلة القول أن الباحث في أي موضوع ينبغي أن يقف أولا على ما كتب في الموضوع -ما استطاع إليه سبيلا، وإلا كثر توارد الخواطر ووضع الحافر على الحافر، لذلك كان لابدّ من الوقوف عند بعض الأسباب التي أشير إليها، قبل أن تعتمد الباحثة رأيًا وتشرع في إثباته.

أشار بعض الباحثين إلى أنّ كثرة عدد الشواهد الشعرية، بالقياس إلى عدد الشواهد الأخرى، سببه اعتماد سيبويه في تقعيد القاعدة على الشعر في الدرجة الأولى، ثمّ كان استشهاده بالشواهد الأخرى على سبيل التوكيد، كقول أحدهم: "كانت القاعدة النحوية توضع أوّلًا، استنباطًا من الشعر العربي في الغالب الكثير، ثمّ يأتي القرآن بعد ذلك في المرتبة الثانية أو الثالثة أو ما وراء ذلك من المراتب..."[2]، وكقول آخر: "وفي هذا الكتاب -كما يقول أحد

---

(1) انظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي. طبقات النحويين واللغويين. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، د.ت. ص ٧٥. وللأستاذ الدكتور حنا حداد بحث بيّن فيه الاضطراب في عدد الأبيات الواردة في نسخة الكتاب الذي بين أيدينا، انظر: حداد، حنا. شذرات من النحو واللغة والتراجم. اربد: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م. ٤٠٢- ٤١٤.

(2) خاطر. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه. ص ٢٢١، نقلا عن كتاب الأنصاري، أحمد مكي. نظرية النحو القرآني. ص ١٤.

الدارسين– اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول، وتغافل نسبي عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، ولقد أحصى ما فيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلاثمائة آية، لم يتخذ معظمها مصدرًا للدراسة، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر، ثم تساق الآيات بعد ذلك، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد"(١).

ويبدو أنّ ما قيل هو حكم مجحف بحق سيبويه، فهناك مواضع عدّة تقدّم فيها الشاهد القرآني على الشاهد الشعري(٢)، وأخرى زاد عدد الشواهد القرآنية فيها على عدد الشواهد الشعرية(٣)، وهناك مواضع تقدّم فيها الحديث النبوي على الشاهد الشعري(٤)، ومواضع تقدّم فيها المثل على الشاهد الشعري(٥)، وأخرى زاد فيها عدد الأمثال على عدد الشواهد الشعرية(٦).

وأعاد بعض الباحثين قلة عدد الشواهد القرآنية مقارنة بالشواهد الشعرية عند سيبويه، إلى المنهج الذي اتبعه؛ فقد كان إذا كثرت الشواهد من القرآن الكريم على قاعدة ما، يستشهد ببعضها ثمّ يعقب على ذلك بنحو قوله: "وهذا النحو كثير في القرآن"، أو "وهذا الضرب في القرآن كثير"، إذ ليس من غرض سيبويه الحصر والإحصاء، بل الاستشهاد وتبيين أساليب العرب في كلامها، وذلك يكفي فيه ذكر النماذج، وليس الأمر كذلك في الشعر؛ لأن القرآن

---

(١) عبد. الرواية والاستشهاد باللغة. ص ١٢٣.

(٢) انظر مثلا: سيبويه. الكتاب. ١: ٥٨، ٧٤، ٨٢، ٨٩، ١٥٠، ١٥١، ١٨٩، ٢١٢، وغيرها الكثير.

(٣) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٣٥– ٢٤١. فقد استشهد سيبويه في باب "ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلاّ المفعول ولا غيره" بسبعة شواهد قرآنية، ثم استشهد في آخر الباب بشاهد شعريّ واحد.

(٤) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ٢٣٧، ٢٦٨.

(٥) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٥٩،

(٦) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٦٨– ٢٧٣. إذ يلحظ هنا أنّ سيبويه أكثر من الاستشهاد بالأمثال في معرض حديثه عما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، هذا غير استشهاده بالشواهد الشعرية والقرآن الكريم، لكنّ حظّ الأمثال كان وافراً مقابل قلة الشواهد الشعرية.

الكريم يسهل فيه الاطلاع على مواطن الآيات المشابهة لما يذكر، أما الشواهد الشعرية فلا بدّ من تتبعها؛ إذ لو ذكر نماذج قليلة منها وأشار إلى الباقي لما اهتدى الناس إليه، ولضاع كثير من الشواهد الشعرية التي لم يجدها الناس إلا عند سيبويه[1].

وعلى الرغم من معقولية هذا الاحتمال في أنّه ليس من غرض سيبويه الحصر والإحصاء، إلا أنّ مسألة استشهاد سيبويه بعدد كبير من الشواهد الشعرية حال دون ضياع كثير منها، مسألة تعوزها الدّقة، لأنّ هناك من الرواة من تصدّى لحفظ الشعر ونقله، وكان متّقدمًا على سيبويه زمنًا، كأبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، وحمّاد بن سلمة (١٦٧هـ)، والمفضّل الضبي (١٧٨هـ) في المفضليّات؛ أي أنّ تعمُّد سيبويه الاستشهاد بعدد أكبر من الشواهد الشعرية لحفظها أمرٌ غير مقنع، ويتعارض مع ما قيل من إنّ غرضه الاستشهاد لا الحصر والإحصاء.

ونظر بعضهم إلى عدد الشواهد نظرة قائمة على النسبة والتناسب[2]، ليثبت أنّ نسبة احتجاج سيبويه بالشواهد القرآنية أكثر من نسبة احتجاجه بالشواهد الشعرية بالقياس إلى المجموع الكلي لكليهما؛ أي أنّ نسبة الشواهد الشعرية الواردة في الكتاب قياسًا إلى ما جمع عن العرب من أشعار، تعد أقل من نسبة الشواهد القرآنية المذكورة قياسًا إلى عدد آيات القرآن الكريم.

لكنّ هذه النظرة الكميّة ركّزت على نسبة الشواهد القرآنية والشعرية، ولم تذكر الشواهد الأخرى، ورغم ذلك يبقى السؤال قائمًا، وهو لماذا استشهد سيبويه بألف وخمسين شاهد

---

(1) انظر: خاطر، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(2) هذه الفكرة سمعتها من الدكتور حنا حداد في إحدى ندواته لطلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك، سنة ٢٠١٠م.

شعري؟ وهل هذا العدد هو نسبة ثابتة لمجموع ما روي عن العرب من الأشعار؟ وهل المعيار الذي اعتمدت عليه هذه النسبة ينطبق على شواهد الحديث النبوي والأمثال؟!

يبدو أنّ هذه النظرة القائمة على الكم لم ترض بعض العلماء، فظهرت نظرة تأويلية تستند إلى النوع لا الكم، وتفسّر سبب كثرة عدد الشواهد الشعرية مقارنة بالشواهد الأخرى، وهي أنّ سيبويه في تقعيده النحوي كان يقعّد لقاعدة عامة، شواهدها ماثلة في مختلف كلام العرب، وغالبًا لم يكن يأتي بشاهد لتعميق قاعدة ما، بل كان يمثل عليها بمثال نثري عادي، أمّا ما خرج عن القاعدة العامة فكان يلجأ إلى تحليله وتفسيره مستعينًا بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية، أي أنّ سيبويه كان يورد الشواهد حيثما يرد العدول، وأنّ تفسير كثرة عدد الشواهد الشعرية مقارنة بالشواهد الأخرى هو أنّ الخروج عن القاعدة في الشعر أكثر منه في غيره[1].

وبعد دراسة الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه عمد البحث إلى تبني هذه النظرة، ومحاولة إثباتها؛ إذ تبيّن أنّ سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد الشعري حيث يذكر القاعدة العامة المستقيمة ليعمقها أو يثبتها إلا نادرًا، بل كان يأتي بالشاهد الشعري حيث يذكر قاعدة فرعية، أو حيث يحتاج إلى تفسير ما خرج على القاعدة العامة، أو الكلام غير الموافق والقاعدة الأصلية.

ولإثبات ذلك ارتأت الباحثة في عرضها للشواهد الشعرية في كتاب سيبويه أن تصنّفها في مجموعات، كل مجموعة تمثل وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص

---

(1) هذه الفكرة، أو هذا التأويل للدكتور عبدالحميد الأقطش، أشار إليه في إحدى ندواته لطلبة الدكتوراه، في جامعة اليرموك، ٢٠١١م.

المخالفة لقواعد التصريف الإعرابي، كالحذف والإضمار، والزيادة، والفصل والاعتـراض، والقطع والوصل، والمطابقة وعدمها، والتقديم والتأخير، والحمل، والإعمال والإلغاء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشواهد الشعرية النحوية هي محل الدراسة، فلم تتناول الدراسة الشواهد الشعرية الصوتية أو الصرفية أو غيرها مما لا يقع ضمن الشواهد النحوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا بدّ من الإشارة إلى أن ليس كل شاهد من شواهد سيبويه الشعرية ينطوي على إشكال يلزم تفسيره وبيان الوجه فيه؛ فبعض الشواهد يأتي بها سيبويه لبيان جواز عدّة أوجه في الإعراب[1]، أو قد يذكر بيتًا شعريًّا يعزز به رأيًا اعتمده في شاهد آخر[2].

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ الشواهد الشعرية النحوية جعلتني عند مفترق سبيلين: إما أن أتعقبها كلها، وأصنفها في مجموعات، كل مجموعة تمثّل وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة في تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصريف الإعرابي، مهما كلفني ذلك من الوقت والجهد، وإما أن أكتفي بالجزء عن الكل، واستدل بالقليل على الكثير، ولما أن رأيت الناتج واحدا آثرت أن أقتصر الجهد، وأسابق الوقت، فاقتصرت على الشواهد الشعرية النحوية في الجزء الأول من كتاب سيبويه، لإثبات الفكرة التي بنيت عليها الدراسة، على نحو ما سيأتي.

---

(1) انظر مثلا: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٣٣، ٤٠١.

(2) انظر مثلا: سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣١٦، ٣٤٦.

المبحث الأول

الحذف والإضمار

الحذف ظاهرة لغوية خرجت على أصل النظام اللغوي الذي يقتضي ذكر الألفاظ، وهو خروجٌ على سبيل الاختصار والإيجاز، وقد أشير سابقًا إلى أنّ سيبويه عدّ الحذف عارضًا، في باب "مايكون في اللفظ من الأعراض"، وقال في ذلك: "اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[١].

بيد أنّ هذا الخروج لا يكون عبثًا وإنّما يجيء وفق سياقات لغوية وأنظمة بلاغية يقتضيها النص، وفي ذلك يقول الجرجاني: "هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به تركَ الذِّكْر، أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة، أزيدَ للإفادة، وتجدُك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن"[٢]. هذا يعني أنّ ترك الذكر أبلغ في بعض المواضع من الذكر، وفيه زيادة فائدة، لا تتحقق دونما حذف.

ولا يكون الحذف في اللغة اعتباطًا "بل الأصل في المحذوفات جميعها أن يكون في الكلام ما يدلّ عليها، من قرائن دلالية، كأن تكون تلك القرائن سياقية لفظية أو عقلية،.. فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف ، فإنّه يعدّ لغوًا من الكلام ولا يجوز بأيّ وجه من الوجوه"[٣].

---

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٤.

(٢) الجرجاني، عبدالقاهر. دلائل الإعجاز. ط١. تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية، والدكتور فايز الداية. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧م. ص١٧٠

(٣) محمد، يونس حمش خلف. الحذف في اللغة العربية. مجلة أبحاث كليّة التربية الأساسية. المجلد (١٠)، العدد (٢)، ٢٠١٠م. الصفحات: (٢٧٣- ٣٠٨). ص ٢٧٣.

ويأتي الحذف في اللغة على عدة مستويات؛ منه ما هو على مستوى الجملة، ومنه ما يكون على مستوى ما دون الجملة. وهذا ما سيتضح من خلال عرض الشواهد الشعرية، وتحليلها على نحو ما سيأتي:

المطلب الأول: حذف الحرف

استشهد سيبويه بشواهد شعرية قدّر في كل منها حرفًا محذوفًا، أملاه عليه فهمه للنص. وبعد تتبع تلك الشواهد تبيّن أنّ الحذف قد يقع على حروف المعاني، كما هي الحال في حذف حروف الجر، مثل: الباء ومن وإلى وعلى، وقد يقع على حروف أخرى، مثل: الألف والنون والتنوين، على نحو ما سيأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أستَغفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَه/ ربّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ	مجهول القائل	٣٧	حذف "من"، والتقدير: من ذنبٍ.
٢.	مِنّا الذي اختيرَ الرِّجالَ سماحةً/ وجودًا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزّعازِعُ	الفرزدق	٣٩	حذف "من"، والتقدير: من الرّجالِ.
٣.	أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ ما أُمِرتَ به/ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ	عمرو بن معد يكرب الزبيدي	٣٧	حذف "الباء"، والتقدير: بالخيرِ.

٤.	فَلَأَبْغِيَنَّكُمْ قَنًا وعُوارِضًا/ ولَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ	عامر بن الطفيل	١٦٣	حذف "الباء"، والتقدير: بقنًا
٥.	بَدا ليَ أنّي لَستُ مُدْرِكَ ما مضى/ ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا	صرمة الأنصاري	٣٠٦	حذف الباء من "مدرك"
٦.	مشائيمُ ليسوا مُصلحينَ عَشيرةً/ ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها	الأخوص الرِّياحيّ	٣٠٦	حذف الباء من "مصلحين"
٧.	نُبئتُ عبدَاللهِ بِالجوِّ أصبَحَتْ/ كِرامًا مَواليها لَئيمًا صميمُها	الفرزدق	٣٩	حذف "الباء"، والتقدير: بعبدالله.
٨.	آلَيْتُ حُبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أطعمُهُ/ والحُبُّ يأكلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ	المتلمِّس	٣٨	حذف "على"، والتقدير: على حُبِّ
٩.	فَلم أرَ مِثْلَها خُباسةَ واحدٍ/ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدَ ما كِدتُ أفْعَلَهْ	عامر بن جوين الطائي	٣٠٧	إضمار "أن"، والتقدير: أن أفعله.
١٠.	لَدُنْ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ/ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعْلَبُ	ساعدة	٣٦، ٢١٤	حذف "في"، والتقدير: في الطريق

١١	إذا ما نَعَشْناه على الرَّحلِ يَنْثَني/ مُسالَيْهِ عنه من وراءِ ومُقْدَمِ	أبو حيّة النميري	٤١٢	حذف "في"، والتقدير: في مساليه
١٢	فيومٌ علينا ويومٌ لنا/ ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرُّ	النَّمر بن تولب	٨٦	حذف "فيه" والتقدير: نُساء فيه، ونُسَرُّ فيه.
١٣	وبَلْدَةٍ ليسَ بها أنيسُ	جران العود	٢٦٣	إضمار "رُبّ"، والتقدير: وربّ بلدةٍ.
١٤	إنّ عليَّ اللهَ أن تُبايِعا/ تؤْخَذَ كَرْهًا أو تَجيءَ طائعًا	مجهول القائل	١٥٦	حذف "واو القسم" والتقدير: والله.
١٥	إيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنّه/ إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جالِبُ	الفضل بن عبدالرحمن القرشي	٢٧٩	حذف حرف العطف "الواو"، والتقدير: إيّاك والمراء.
١٦	أتاني على القَعْساءِ عادِلَ وَطْبِه/ بِرِجلَيْ لئيمٍ واستِ عبدٍ تُعادِلُهْ	الفرزدق	١٦٧	حذف التنوين من "عادل"
١٧	تَراها مِنْ يَبيسِ الماءِ شُهْبًا/	السُّلَيْك بن	١٦٧	حذف التنوين

	مُخالِطَ دِرَّةٍ منها غِرارُ	السُّلَكة		من "مخالط"
١٨	سَلِّ الهُمومَ بكلِّ **معطي** رأسِهِ/ ناجٍ مخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ	المرار الأسدي	١٦٨	إضافة "معط" إلى الرأس مع نيّة التنوين والنصب.
١٩	فألفيتُهُ غيرَ مُستَعتِبٍ/ ولا **ذاكرِ** اللهِ إلا قليلًا			حذف التوين من "ذاكر" لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة.
٢٠	**مُستَحقِبي** حلَقِ الماذيِّ يَحفِزُهُ/ بِالمَشْرَفِيِّ وغابٌ فَوقَهُ حَصِدُ	الزّبرِقان بن بدر	١٦٧	حذف النون من "مستحقبي"
٢١	**الحافِظو** عَورَةَ العشيرَةِ لا/ يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ	عمرو بن امرئ القيس	١٨٦	حذف النون من "الحافظو"
٢٢	أَبَني كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ **اللذا**/ سَلَبا المُلوكَ وفكّكا الأغلالا	الأخطل	١٨٦	حذف النون من "اللذا"
٢٣	وإنّ **الذي** حانتْ دِماؤُهُمْ/ هُمُ القَومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ	أشهب بن رُميلة	١٨٧	حذف النون من "الذي"

٢٤	مِنْ لَدُ شَوَلًا فإلى إتْلائها	مجهول القائل	٢٦٤	حذف النون من "لدن"
٢٥	لَقَد كَذَبَتك نفسُك فاكْذِبَنْها/ فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ	دريد بن الصمّة	٢٦٦	حذف "ما" بعد "إن"
٢٦	سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِن صَيِّفٍ/ وإنْ مِنْ خريفٍ فَلَنْ يَعْدَما	النمر بن تولب	٢٦٧	حذف "ما" بعد "إن"

التحليل

يعرض الجدول أعلاه شواهد شعرية استشهد بها سيبويه على حذف الحرف، وبعد تتبع ما ورد تبيّن أنّ الحرف المحذوف قد يكون عاملًا فيما بعده، أي أنّ دخوله على الاسم أو الفعل يؤثر في الإعراب، ويغيّر ما دخل عليه من حالة إعرابية إلى أخرى، وأنّ حذفه يكون اتّساعًا، كما في الشواهد (١_ ١٥)، وقد يكون الحرف المحذوف تاليًا للاسم، وحُذف تخفيفًا، كحذف النون من جمع المذكر دون عامل، وكحذفه من آخر الاسم الموصول "الّذين"، وقد يكون الحرف المحذوف تنوينًا... الخ، من صور حذف الحرف الواردة في الشواهد المراد تحليلها على النحو الآتي:

- حذف "من"

ذكر سيبويه الشاهدين الأول والثاني من المجموعة في معرض حديثه عن الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول كان في أصل استعماله مجرورًا بحرف جر، ولمّا حُذف حرف الجر عمل

الفعل به، ثمّ نبّه على أنّ "ليس كلّ الفعل يفعل به هذا"[1]. هذا يعني أنّ الأصل في الفعلين "أستغفر" و"اختار" أن يتعدّيا إلى المفعول الثاني بحرف الجر "من"، إلا أنّ ما جاء في البيتين هو خروج على الأصل، إذ يرى سيبويه: "أنّها أفعالٌ توصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقول: اخترتُ فلانًا من الرجال، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحْتُه بها، وأستغفرُ الله من ذلك، فلمّا حذفوا حرف الجر عملَ الفعلُ،... فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصَلَ بحرف الإضافة"[2].

بينما عدّ ابن هشام الأفعال "اختار"، و"استغفر"، و"أمر" من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولها الثاني بنفسها تارة، وبحرف جر تارة أخرى[3]. ولعلّ سيبويه يشير إلى ذلك في قوله: "وليست أستغفر الله ذنبًا، وأمرتك الخيرَ أكثر في كلامهم جميعًا، وإنّما يتكلّم بها بعضهم"[4]، ولكنّه يقعّد القاعدة للأعم الأغلب، ومن ثمّ يكون حذف حرف الجر خروجًا على الأصل.

- حذف "الباء"

يُحذف حرف الجرّ "الباء" من الكلام إذا دلّ عليه دليل، وقيل إنّ رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافاك الله. أي: بخيرٍ[5].

وبالعودة إلى الجدول أعلاه، يتبيّن أنّ سيبويه ذكر الشاهد الثالث من المجموعة في الموضع ذاته الذي ذكر فيه الشاهدين السابقين، وشاهده: "أمرتك الخير"، إذ الأصل أن يقال: أمرتك بالخير، ولمّا حُذف حرف الجر تعدّى الفعل "أمر" إلى المفعول الثاني مباشرة، فنصب "الخير".

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٩.

(2) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣٨- ٣٩.

(3) انظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب. ص ٣٨٤.

(4) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٨.

(5) انظر: محمد. الحذف في اللّغة العربية. ص ٢٩٧.

وأمّا الشاهد الرابع، فالشاهد فيه نصب "قنا وعوارض" على إسقاط حرف الجر ضرورة؛ لأنّهما مكانان مختصّان لا يُنصبان نصبَ الظرف، فهما بمنزلة ذهبت الشام، ودخلت البيتَ في الشذوذ[1]. ومعنى قوله: "لأبغينكم قنًا وعوارضًا" أي: لأطلبنكم بقنا وعوارض، وهما جبلان من بلاد بني فزارة. فلمّا أسقط الشاعر الباء، خروجًا على الأصل، تعدّى الفعل إليهما فنصبهما، وهذا الحذف يُحفظ ولا يقاس عليه، كما ورد في أسرار العربية: "ومن حقّها أن تحفظ ولا يقاس عليها"[2]. وأمّا "دخلت البيت" فلعلّ تداولها بكثرة في العربية المعاصرة يوحي بجوازها، لكنّها في الحقيقة خروج على الأصل، وقد بيّن أبو البركات الأنباري ذلك في قوله: "فأما قولهم دخلت البيت، فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن دخلت فعل متعد تعدى إلى البيت فنصبه، كقولك بنيت البيت و ما أشبه ذلك، وذهب الأكثرون إلى أنّ دخلت فعل لازم، وقد كان الأصل فيه أن يستعمل معه حرف الجر، إلا أنه حذف حرف الجر اتساعا على ما بينا، و هذا هو الصحيح؛ والذي يدل على أن "دخلت" فعل لازم من وجهين، أحدهما: أنّ مصدره على فعول، وهو من مصادر الأفعال اللازمة، كقعد قعودا و جلس جلوسا وأشباه ذلك. والثاني: نظيره فعل لازم وهو "غرت"، ونقيضه فعل لازم وهو "خرجت"، فيقتضي أن يكون لازما حملا على نظيره و نقيضه، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى"[3].

وأمّا الشاهدان الخامس والسادس، فموضع الاستشهاد فيهما هو حذف حرف الجر "الباء"، قبل الاسم "مدرك" في الشاهد الخامس، و"مصلحين" في الشاهد السادس، ثمّ العطف عليهما باسمين

---

(1) انظر: البغدادي. خزانة الأدب. ٣: ٧٤. وهنا يتوعّد الشاعر أعداءه بتتبعهم، والإيقاع بهم حيث حلوا في المواضع المنيعة. ومعنى لأبغينكم: لأطلبنكم. والبغي له معنيان: أحدهما الطلب، يقال: بغيت الضالة. فهو متعد إلى مفعول واحد. والآخر: الظلم والتعدي؛ يتعدى بـ على، يقال: بغى فلان على فلان. فهو فعل لازم.

(2) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد. أسرار العربية. تحقيق: محمد بهجة البيطار. دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م. ص ١٨١.

(3) الأنباري، المرجع السابق. الصفحة ذاتها.

مجرورين، "سابقٍ" في الشاهد الخامس، و"ناعبٍ" في الشاهد السادس. وهذا العطف حمل سيبويه على تقدير جار محذوف قبل الاسم المعطوف عليه، أي أنّ الأصل: "لستُ بمدركٍ"، و"ليسوا بمصلحين"، بيد أنّ سيبويه يستشهد بهذين البيتين في موضع آخر، لكن بنصب المعطوف، "سابقًا"، و"ناعبًا"، بما يتوافق والكلام الذي هو بصدده[1]!

ويرى سيبويه أنّ الفعل "نُبِّئت" يتعدّى بالحرف فقط، فذكر الشاهد السابع في معرض حديثه عن الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول كان في أصل استعماله مجرورًا بحرف جر، ولمّا حُذف الجر عمِل الفعل به، والشاهد فيه "نُبِّئتُ عبدَالله" فلمّا حُذف حرف الجر قبل "عبدالله" عمل الفعل "نبّأ" به فنُصِب.

لكنّ الفعل "نبّأ" من الأفعال التي تتعدّى بنفسها وبحرف الجر، وإذا جاء مبنيًّا للمجهول فإنّه ينصب ثلاثة مفاعيل، نحو: نُبِّئتُ زيدًا فاضلًا. ولعلّ البيت الذي أورده سيبويه يمكن أن يُعدَّ شاهدًا على تعدّي الفعل إلى مفعوله الثاني بنفسه، وأمّا شاهد تعدّيه بحرف الجر قوله تعالى: "قل هل ننبّئكم بالأخسرين أعمالا الّذين ضلّ سعيهم في الحياة الدّنيا وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعا"[2].

- حذف "على"

وذكر سيبويه الشاهد الثامن في معرض حديثه عن الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول كان في أصل استعماله مجرورًا بحرف جر، ولمّا حُذف حرف الجر عمِل الفعل به، والشاهد فيه

---

(1) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٦٥.

(2) سورة الكهف ١٠٣- ١٠٤.

قول الشاعر: "آليتُ حَبَّ"[1]؛ إذ حذف حرف الجر "على"، فنصب "حبَّ" بالفعل "آليت"، الـذي يتعدّى في أصل استعماله إلى مفعوله بحرف الجر.

- إضمار "أن"

واستشهد سيبويه بالشاهد التاسع على نصب "أفعلَه" بتقدير "أن" قبله، وقال: "فحملوه على أنْ، لأنّ الشعراء قد يستعملون "أنْ" ههنا مضطرين كثيرًا"[2]. وهو بذلك يجيـز إعمـال "أن" المصدرية محذوفة اضطرارًا، لا على الإطلاق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مسألة إعمال "أن" المصدرية محذوفة من غير بدل، كانت مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ "أنْ" الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وأيّد كل فريق مذهبه بأدلة عرضها ابن الأنباري في الإنصاف[3].

بيد أنّ الباحثة ترى أنّ تقدير سيبويه لـ "أن" مضمرة قبل الفعل، وإقرارة بمجيئها كثيرًا في الشعر -وإن قرن ذلك بالضرورة-، فيه إشعار بجواز عملها محذوفة، ويؤيد ذلك ما ورد في حاشية الصبان، فبعد أن ذكر المؤلف الشاهد، قال: "وقال: أراد بعدما كدت أن أفعله،

---

(1) قال الأصمعي: كان عمرو بن هند حلف ألا يأكل المتلمس من طعام العراق، وليطردنه إلى الشام، فقال: إن منعني من العراق فإن الحَبَّ يأكله بالشام السوس. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة. مختارات شعراء العرب لابن الشجري. ط١. ضبط وشرح: محمود حسن زناتي. مصر: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٥م. ١: ٣٢.

(2) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٠٧.

(3) انظر: الأنباري. كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد. الإنصاف في مسائل الخلاف. ط٤. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦١م. ٢: ٥٥٩-٥٧٠.

فحذف أن وأبقى عملها. وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته"[1].

- حذف "في"

وذكر سيبويه الشاهد العاشر في موضعين؛ أحدهما في باب "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول". والآخر في باب "استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"، والشاهد فيه حذف حرف الجر "في" قبل الاسم "الطريق"، فمن ثمّ نُصب على الظرف؛ لأن عسلان الثعلب وهو مشيته وقع في الطريق[2].

وذكر سيبويه الشاهد الحادي عشر في باب "ما يَنتصب من الأماكن والوقت"، وأشار إلى أنّ الاسم "مسالَيه" حُذف قبله حرف الجر "في"، فانتصب على الظرف؛ إذ إنّ البيت يصف راكبًا أدام السرى حتى غلبه النّوم، فطفق ينثني في عطفيه وناحيتيه، سيما مسالين لأنهما أسيلا؛ أي سهلا في طول وانحدار[3]. ولما كان الانثناء وقع في المسالين، نصب الأخير على الظرفية.

وأمّا الشاهد الثاني عشر، فذكره في باب "ما يجري ممّا يكون ظرفًا هذا المجرى" شاهدًا على حذف "فيه"، يقول: "سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: ويومٌ نُساء فيه، ويومٌ نُسَرُّ فيه"[4].

([1]) الاشموني، نور الدين أبو حسن علي بن محمد . حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٠م. ١: ٢٦١.

([2]) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب الجمل في البحث. ط٥. تحقيق: فخر الدين قباوة. د.م: د.ن، ١٩٩٥م.

([3]) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٤١٢. هامش رقم (٣).

([4]) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٨٧.

- إضمار "ربّ"

وذكر سيبويه الشاهد الثالث عشر في باب "مايُضمر فيه الفعل المستعمَل إظهاره بعد حرفٍ"، والشاهد فيه إضمار"ربّ" بعد الواو، واستشهد به في هذا الباب تقوية لإضمار الفعل مع قوته، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه.

- حذف "الواو"

وفي الشاهد الرابع عشر حُذفت واو القسم في قول الشاعر" "إنّ علــيّ اللهَ"، والأصــل أن يقال: "عليّ واللهِ"، فلمّا حُذف حرف الجر نُصب لفظ الجلالة على نزع الخافض.

وأمّا الواو المحذوفة في الشاهد الخامس عشر فهي واو العطــف، إذ نــصب الــشاعر "المراء" بعد "إياك" مع حذف حرف العطف ضرورة، فمن ثمّ أوّل سيبويه نصب "المراء" على تقدير فعل محذوف، وهو "اتّق"، في قوله: "كأنّه قال: إيّاك، ثمّ أضمر بعد إيّاك فعلًا آخر، فقال: اتّقِ المراءَ"[1].

هذا يعني أنّ حذف الواو بعد "إيّاك" مخالف للأصل، ونصّ سيبويه على ذلك في قوله: اعلم أنه لا يجوز أن تقول إياك زيدًا، كما أنه لا يجوز أن تقول رأسَك الجدارَ، حتى تقولَ: من الجدارِ أو الجدارَ وكذلك أن تفعلَ، إذا أردت إياك والفعلَ. فإذا قلت: إياك أن تفعلَ، تريد إياك أعظُ مخافةَ أن تفعلَ، أو من أجل أن تفعل جاز، لأنّك لا تريد أن تضمّه إلى الاسم الأول"[2].

لذلك قدّر سيبويه في الشاهد فعلًا محذوفًا، انتصب الاسم به، ولم يعطفه على "إيّاك".

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٧٩.

(2) سيبويه. المرجع السابق. الصفحة ذاتها.

ومن الجدير ذكره أنّ مسألة حذف حرف العطف ظاهرة كثيرة الورود في الشعر، وقد اختلف القدماء فيها؛ إذ أجازها بعضهم، ومنعها آخرون، ومنهم من أجازها في الشعر دون النثر، وعدّها ضرورة(١).

- حذف التنوين

استشهد سيبويه بمجموعة أبيات حُذف فيها التنوين تخفيفًا، كالشاهد السادس عشر، وشاهده حذف التنوين من "عادل" وإضافته إلى ما بعده تخفيفًا، إذ الأصل: عادلًا وَطْبَه. لأنّ اسم الفاعل هنا يعمل عمل الفعل المضارع، فيجري مجراه في نصب ما بعده. وكذلك الحال في الشاهد السابع عشر، إذ حُذف التنوين من "مخالِط" ومعناه نصب ما بعدها، يدلّ على ذلك ارتفاع "غرار" به. والتقدير: يخالطُ دِرَّتَها غِرارٌ(٢). وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أنّ من العرب يستخفّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيءٌ، وَيَنْجَرُّ المفعول لِكَفِّ التنوين من الاسم، فصار عملُه فيه الجر، ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين، فجرى مجرى غُلامِ عبدِالله في اللفظ، لأنّه اسمٌ وإن كان ليس مثلَه في المعنى والعمل"(٣).

وفي الشاهد الثامن عشر حذف التنوين من "معطي" وأضيف إلى ما بعده "رأسه"، والأصل أن يأتي "معطٍ" منونًا، وينصب ما بعده، بدليل إضافة "كل" ليه، لأنّ كلًّا هنا لا تضاف إلا إلى نكرة.

---

(١) تتبع السهيلي أدلّة المجيزين ثمّ نقضها، وأنكر تجويز حذف حروف العطف؛ لأنّها حروف تدل على معان في نفس قائلها فلو حذفت لاحتاج السامع إلى وحي يعلم به ما في نفس صاحبه. انظر: السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله. نتائج الفكر في النحو. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤م. ٢٦٣_ ٢٦٥.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٦٧. هامش (٣).

(٣) سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٦٥- ١٦٦.

وكذلك الحال في الشاهد التاسع عشر؛ إذ حُذف التنوين من "ذاكر" استخفافًا، لالتقاء الساكنين، فنصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة.

- حذف النون

وذكر سيبويه الشاهد العشرين في باب "اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منونًا"، إذ إنّ "مُستَحقِبي" أريد بها معنى الفعل المضارع، والأصل: مستحقبين حلقَ الماذيّ، ولمّا حُذفت النون من "مستحقبي" استخفافًا، أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله في المعنى.

وأمّا حذف النون من "الحافظو" في الشاهد الواحد والعشرين، فهو على نيّة إثباتها، بدليل إعمال اسم الفاعل "الحافظو" في المفعول بالمعنى، بنصب "عورةَ"، وكذلك الحال في "اللذا" في الشاهد الثاني والعشرين، و"الذي" في الشاهد الثالث والعشرين، فالشاهد فيهما حذف النون استخفافًا. يقول سيبويه بعد أن ذكر قول الشاعر "الحافظوا عورةَ": "لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَيْنِ والّذينَ حيث طال الكلامُ وكان الاسم الأول منتهاه الاسمُ الآخِرُ"[1].

وكذلك حذفت نون "لدن" في الشاهد الرابع والعشرين، لكثرة الاستعمال.

- حذف ما

وفي الشاهد الخامس والعشرين حذفت "ما" بعد إن، للضرورة الشعرية؛ والأصل: "فإمّا جزعًا وإمّا إجمالَ صبرٍ"، لأنّ "إنْ" هنا ليست إن الجزاء، ولو كانت كذلك لتطلّبت جوابًا، وكذلك الحال في الشاهد السادس والعشرين؛ إذ حذفت "ما" بعد "أن" في عجز البيت، والأصل:

([1]) سيبويه. الكتاب. ١: ١٨٦.

"وإمّا من خريف"، إضافة إلى حذف "إمّا" كاملة في صدر البيت، والتقدير: "إمّا من صـــيفٍ"، لدلالة "إمّا" الثانية عليها؛ إذ إنّ "إمّا" لا تقع إلا مكررة في الكلام.

المطلب الثاني: حذف الاسم

استشهد سيبويه بشواهد شعريّة قدّر فيها اسمًا محذوفًا، وبعد دراستها تبيّن أنّ حذف الاسم فيها ليس له موضعٌ يطّرد فيه، فتارة يكون الاسم المحذوف أحد ركني الجملة، وتارة يكون تكملة، على نحو ما سيأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً/ ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا	أبو دواد	٦٦	إضمار "كلّ"
٢.	وقائلةٍ خَوْلانُ فانكِح فتاتَهمْ/ وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا	مجهول القائل	١٣٩	إضمار مبتدأ تقديره "هم"
٣.	أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكورُ/ أنتَ فانْظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصيرُ	عدي بن زيد	١٤٠	إضمار خبر للمبتدأ "أنت"، تقديره: "الراحلُ"
٤.	اعتادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمى عَوائدُهُ/ وهاجَ أهواءَكَ المكنونةَ الطَّلَلُ/ رَبْعٌ قَواءٌ أذاعَ المُعْصِراتُ بهِ/	عمر بن أبي ربيعة	٢٨١	إضمار مبتدأ تقديره: "ذاك، أو هو"

	وكلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤهُ خَضِلُ			
.٥	دارٌ لِمَرْوَةَ إذ أهلي وَأهْلُهُمُ/ بالكانسيَّةِ نَرْعى اللَّهْوَ والغَزَلا	عمر بن أبي ربيعة	٢٨٢	إضمار مبتدأ تقديره: "تلك"
.٦	وبالسَّهْبِ مَيْمونُ النَّقيبةِ قولُه/ لِمُلْتَمِسِ المعروفِ: **أهْلٌ** ومَرْحَبٌ	طفيل الغنويّ	٢٩٦	إضمار مبتدأ تقديره: "هذا"
.٧	**عَجَبٌ** لِتِلْكَ قَضيَّةٌ وإقامَتي/ فيكُمْ على تلك القضيَّةِ أعْجَبُ	هُنَيٌّ بن أحمرَ الكِناني	٣١٩	إضمار مبتدأ تقديره: "أمري"
.٨	فقالت: **حَنانٌ** ما أتى بك ههنا/ أذو نَسَبٍ أمْ أنتَ بالحَيِّ عارفُ	المنذر بن درهم الكلبي	٣٢٠	إضمار مبتدأ تقديره: "أمرنا"
.٩	يَشكو إليَّ جَمَلي طولَ السُّرى/ **صبرٌ** جميلٌ فكلانا مُبْتَلى	مجهول القائل	٣٢١	إضمار مبتدأ تقديره: "الأمرُ"
١٠	وشرُّ المنايا **مَيِّتٌ** بينَ أهلِهِ/ كهُلْكِ الفتى قد أسلَمَ الحيَّ حاضِرُهُ	الحُطيئة	٢١٥	حذف الخبر، وتقديره: "مَنِيَّةُ"
١١	**نحنُ** بما عِندَنا وأنتَ بما/ عِنْدَكَ راضٍ والرَّأيُ مُخْتَلِفُ	قيس بن الخطيم	٧٥	إضمار خبر تقديره: "راضون"
١٢	فَأَصْبَحوا والنَّوى عالي	حميد الأرقط	٧٠	إضمار اسم

	مُعَرَّسِهِم/ وليس كلَّ النَّوى تُلقي المساكينُ			ليس، وهو ضمير شأن يعود على "المساكين"
١٣	إذا مِتُّ كانَ النّاسُ صِنفانِ: شامتٌ/ وآخرُ مُثْنٍ بالّذي كُنتُ أصنَعُ	مجهول القائل	٧١	إضمار اسم "كان"
١٤	فَمَنْ يَكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ/ فإنّي وَقَيّارًا بها لَغريبُ	ضابئ البُرْجُمِيّ	٧٥	إضمار خبر إنّ، وتقديره: "وإني بها لغريب"
١٥	كأنَّ عَذيرَهم بِجُنوبِ سِلَّى/ نَعامٌ قاقَ في بَلَدٍ قِفارِ	الجعديّ	٢١٤	حذف خبر كأنّ، وتقديره: "عذير"
١٦	رَماني بأمْرٍ كُنتُ منه ووالدِي/ بَريئًا ومن أجْلِ الطويِّ رَماني	ابن أحمر	٧٥	إضمار خبر كان، وتقديره: كنت بريئًا"
١٧	إنّي ضَمِنْتُ لمنْ أتاني ما جنَى/ وأَبَى فكانَ وكنتُ غيرَ غَدورِ	الفرزدق	٧٦	إضمار خبر كان، وتقديره:

				"كان غير غدور"
١٨	وكمتًا مُدَمّاةً كأنّ متونَها/ جرى فوقَها واستَشْعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ	طفيل الغنوي	٧٧	إضمار فاعل الفعل "جرى"، وتقديره: "لونُ"
١٩	ولكنّ نِصفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّني/ بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشمِ	الفرزدق	٧٧	إضمار م. به للفعل سببتُ، وتقديره: "بني عبدِ مناف"
٢٠	ولَقَدْ أرى تَغْنَى به سَيْفانَةً/ تُصبي الحَليمَ ومثلُها أصباهُ	رجل من باهلة	٧٧	إضمار م.به للفعل "أرى"، وتقديره: "سيفانةُ"
٢١	فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُكْبَتَيْنِ/ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرّْ	امرؤ القيس	٨٦	حذف "الهاء"، والتقدير: أجرّه.
٢٢	ثلاثٌ كلّهنّ قَتلتُ عَمْدًا/ فَأَخْزَى اللهُ رابعةً تعودُ	مجهول القائل	٨٦	حذف ضمير م.به، والتقدير:

				"قتلتهنّ"
٢٣	أَبَحْتَ حمى تِهامةَ بَعد نجدٍ/ وما شيءٌ **حَمَيْتَ** بمُسْتَباحِ	جرير	٨٧	حذف ضمير م.به، والتقدير: حميته
٢٤	وكَيفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ/ خِلالَتُهُ **كأبي** مَرْحَبِ	النابغة الجعديّ	٢١٥	حذف الاسم المجرور "كخلالة"

التحليل

يلجأ النحاة إلى التقدير كلما دعت الضرورة لاستكمال معنى، أو تصحيح إعراب، بيد أنّ التقدير في أغلبه يرتدّ إلى فلسفة العامل النحوي؛ فإن ظهر في السياق اللغوي ما من شأنه أن يكون عاملًا، وخُفي معموله، عمد النحاة إلى تقديره، وبالمقابل، إن وجد لفظٌ مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، وخفي عامله، فإنّ النحاة يلجؤون إلى تقديره، وإن كان في ذكره إفساد لبلاغة النص.

وفي الشواهد الشعرية المعروضة في الجدول أعلاه تتجلى إحدى خصائص العربية واللغات الساميّة عامة وهي الحذف، التي تستلزم تقديرًا، استنادًا إلى مسألة العامل النحوي. وبعد النظر فيها، تبيّن أنّ مواضع حذف الاسم متعددة، يمكن تصنيفها في مجموعتين: الأولى نصوص حذف منها أحد ركني الجملة، والأخرى نصوص حذف منها ما يمكن أن يسمّى بالتكملة. على النحو الآتي:

المجموعة الأولى

تضمّ هذه المجموعة الشواهد الشعرية التي حذف منها أحد ركني الجملة، وبالنظر إلى طبيعة الجملة، يمكن تصنيف الشواهد في مجموعتين: الأولى تضم شواهد شعرية حذف منها أحد ركني الجملة الاسمية، والأخرى تضمّ شواهد شعرية حذف منها الفاعل في الجمل الفعلية. على نحو ما يأتي:

- شواهد شعريّة حذف منها أحد ركني الجملة الاسميّة

ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى قسمين: قسمٌ يضم شواهد شعرية أضمر فيها أحد ركني الجملة الاسمية دون وجود نواسخ، وقسم آخر يضمّ شواهد شعريّة أضمر فيها أحد ركني الجملة الاسميّة التي دخلت عليها إحدى النواسخ، على النحو الآتي:

- إضمار المبتدأ أو الخبر

ذكر سيبويه شواهد شعريّة أُضمِر فيها أحد ركني الجملة الاسميّة لعلم المخاطَب بها، وهي الشواهد (١– ١١)، ففي الشاهد الأول أُضمر المبتدأ "كلٌّ" في عجز البيت، بعد أن ذُكِر في صدر البيت، فكان إضماره استغناء عن تثنيته لذكره في أول الكلام، ولقلّة التباسه على المخاطَب.

وذكر سيبويه البيت الثاني وشاهده رفع "خولان" على تقدير مبتدأ، إذ لا يصح عدّ "خولان" مبتدأً، خبره الجملة الفعلية "فانكح"، لدخول الفاء على الخبر، فلا يجوز "زيدٌ فمنطلقٌ".

وكذلك الحال في الشاهد الثالث، إذ شاهده "أنت فانظر"، فلمّا لم يجيز العلماء "زيدٌ فمنطلقٌ" كان لا بدّ من تقدير خبر، نحو: أنت الراحلُ فانظر، أو جعل "أنت" خبرا، ثم يُقدّر له مبتدأ، أو رفع "أنت" بفعل مضمر يفسره المظهر، والوجه الثالث ذكره سيبويه في قوله: "فإنّه على أن يكون في الذي يَرفعُ على حالة المنصوب في النصب. يعني أن الذي من سببه مرفوع

فترفعه بفعلٍ هذا يفسِّره، كما كان المنصوب ما هو من سببه ينتصب، فيكون ما سقط على سببيه تفسيرُه في الذي ينصب على أنه شيء هذا تفسيره. يقول: ترفع "أنت" على فعل مضمر، لأنّ الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المضمر في "انظر""[1].

وترى الباحثة في هذا التأويل تعسفًا واضحًا؛ لأنّ المعنى لا يتطلبه وإنما جيء به لاطّراد القاعدة النحوية في النص، هذا يعني أنّه لا ضرورة تدعو إليه لولا ما أُقحِمَ في النحو من فكرة العامل النحوي.

وقدّر سيبويه في كلٍ من الشاهدين الرابع والخامس مبتدأً محذوفًا، نحو: "هذا/ ذاك ربعٌ"، و"تلك دارٌ".

وقدّر مبتدأً محذوفًا في جملة مقول القول في الشاهد السادس، نحو: "هذا أهلٌ ومرحبٌ""[2].

وأمّا الشواهد (٧- ٩) فذكرها سيبويه في باب "ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء"، فبعد أن عرض مصادر انتصبت على إضمار فعل في غير الدعاء، ذكر رواية الرفع للمصدر في الشاهد الشعري السابع، وقال فيه: "وقد جاء بعض هذا رفعًا ثمّ يُبنى عليه. وزعم يونس أنّ رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعًا"[3]. والشاهد فيه رفع "عجب" على إضمار مبتدأ، تقديره: أمري عجبٌ. وفي الشاهد الثامن رُفع المصدر ولم يُنصب لأنه على إرادة "أمرُنا حنان"، لا "حِنَّ حنانًا". وكذلك الحال في الشاهد التاسع؛ إذ الشاهد فيه رفع "صبر" على الخبر، أي: أمرُك صبرٌ جميلٌ، ويجوز أن يُرفع على الابتداء، بتقدير: صبرٌ جميلٌ أمثلُ.

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ١٤١.
(2) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٩٦.
(3) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣١٨.

وذكر سيبويه الشاهد العاشر في باب "استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"، إذ حُذف الخبر المضاف إلى ما بعده اتساعًا، فحلّ المضاف إليه محلّه في الإعراب، والتقدير: وشرُّ المنايا منيّةُ ميِّت.

وأمّا الشاهد الحادي عشر فاستشهد به سيبويه على حذف الخبر استغناءً، والمراد: نحن بما عندنا راضون، فحُذف خبر الأوّل اكتفاءً بخبر الثاني.

- إضمار اسم الناسخ أو خبره

يضمّ هذا القسم شواهد شعريّة استشهد بها سيبويه أُضمِر فيها أحد ركني الجملة التي دخل عليها أحد النواسخ، وهي الشواهد (١٢– ١٧)، يمكن تحليلها على النحو الآتي:

ذكر سيبويه الشاهدين الثاني والثالث عشر في باب "الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنّ"، إذ أُضمر في كل منهما اسم للناسخ، قدّره سيبويه بالاعتماد على المذكور؛ فقال في الشاهد الثاني عشر: "فلو كان كلٌّ على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفعُ في كلٍّ، ولكنَه انتصب على تُلْقى. ولا يجوز أن تحملَ المساكين على ليس وقد قدَّمت فجعلتَ الذي يعملُ فيه الفعلُ الآخِرُ يَلي الأوّلَ، وهذا لا يَحْسُن. ولو قلت: كان زيدًا الحمّى تأخذ، أو تأخذ الحمّى لم يجز، وكان قبيحا"[1].

يفهم من كلام سيبويه أنّه لما فُصل بين "ليس" ومعمولَيْها بـــ "كل"، وهي مفعول به لـــ "تلقي"، و"تلقي" خبر "ليس"، وقد تقدم على اسمها "المساكين"، وهو أمر لا يجوز، كان لابدّ من تخريج الشاهد على أنّ اسم ليس هو ضمير الشأن المحذوف، و"كل" منصوب بـــ "تلقي"، و"تلقي المساكين" فعل وفاعل خبر "ليس".

([1]) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٧٠.

وأمّا الشاهد الثالث عشر، فقد أجيز رفعُ الاسمين بعد "كان" على أنّ اسم كان هو ضمير الشأن المستكنّ فيها[1]، هذا يعني أنّ اسم كان في الشاهد هو ضمير الشأن محذوف، و"الناس صنفان" مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية في محل نصب خبر "كان".

وفي الشاهد الرابع عشر حُذف خبر إنّ اكتفاءً بخبر إنّ الثاني، والمراد: فإنّي بها لغريبٌ، وإنّ قيّارًا بها لغريب.

وذكر سيبويه الشاهد الخامس عشر في باب "استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"، والشاهد فيه حذف المضاف من الثاني الواقع خبرًا لـــ "كأنّ"، ولمّا حُذف حلّ المضاف إليه محلّه، فأُعرب خبرًا، إذ المراد: كأنّ عذيرَهم عذيرُ نعامٍ.

واستشهد سيبويه بالشاهد السادس عشر على جواز حذف خبر كان اكتفاءً بخبر كان الثاني، والمراد: كنت منه بريئًا، وكان والدي منه بريئًا.

وكذلك الحال في الشاهد السابع عشر، إذ استشهد به سيبويه على حذف خبر كان اكتفاءً بخبرِ كان الثاني، بمعنى: فكانَ غيرَ ورود، وكنت غيرَ ورود. وقال في ذلك: "ترك أن يكون للأوّل خبرٌ حين استغنى بالآخرِ، لِعلم المخاطَب أنّ الأولَ قد دخل في ذلك"[2].

- شواهد شعرية حذف منها الفاعل في الجمل الفعلية

وهذا القسم هو ما حُذف فيه الفاعل -أحد ركني الجملة الفعلية-، وقد ظهر في الجدول أعلاه شاهد واحد على ذلك، وهو الشاهد الثامن عشر، تنازع فيه فعلان على معمول واحد، إذ

(1) انظر: السيوطي. همع الهوامع ٢: ٦٤. وانظر: الأشموني، نورالدين أبو حسن علي. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٨م. ١: ٣٣٣.

(2) سيبويه. الكتاب. ١: ٧٦.

احتاج الفعل "جرى" فاعلا، جاء مفعولا لفعل آخر وهو "استشعرت"، ولمّا كان معمول كل من الفعلين واحد، صار الفعل الأوّل معمَلا في المعنى وغيرَ مُعْمَلٍ في اللّفظ، والآخِرُ مُعمِلا في اللّفظ والمعنى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ باب التنازع غدا بابًا مهملا غير مستعمل، قلّما نجده في الكتابات المعاصرة.

المجموعة الثانية

تضمّ هذه المجموعة شواهد شعرية حُذف منها اسمٌ، ليس ركنًا في الجملة، وإنّما هو تكملة،

يمكن تحليلها على النحو الآتي:

يبدو أنّ في الشاهدين التاسع عشر والعشرين استكمالًا لما قيل في الشاهد الثامن عشر عن موضوع التنازع، وهو كما عرفه حسن: "ما يشتمل على فعلَيْن -غالباً- متصرفين مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل أو فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين"[1]. وهذا المعمول يكون مطلوبًا لكلٍّ من الاثنين السابقين من حيث المعنى والطلب، إمّا على جهة التوافق في الفاعليّة لهما، أو المفعوليّة، وإمّا على جهة التخالف فيهما؛ بأن يطلبه الأوّل على الفاعلية، ويطلبه الآخِر على المفعوليّة، أو العكس. ويبدو أنّ ما استشهد به سيبويه جاء على جهة التخالف؛ إذ إنّ الفعلين، في الشاهد التاسع عشر، "سببت" و"سبّني" يطلب كل منهما المعمول "بنو عبدشمس" على جهة مخالفة، أي أن الفعل "سببت" يتطلب مفعولا به، بينما الفعل "سبّني" يتطلب فاعلًا. وكذلك الحال في الشاهد العشرين؛ إذ إنّ الفعلين "أرى" و"تغنى" يطلب كل منهما المعمول "سيفانة"

([1]) حسن، عباس. النحو الوافي. ٢: ١٨٧.

على جهة مخالفة، فالفعل "أرى" يتطلب مفعولا به، بينما الفعل "تغنى" يتطلب فاعلًا. وفي الشاهدين كان الفعل الأول في كل منهما معمّلا في المعنى وغير معملٍ في اللفظ، والآخِرُ مُعمَلٌ في اللفظ والمعنى. فبالتالي أضمر المفعول به في الشاهدين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه لم يذكر مصطلح التنازع وإنّما أشار إليه في قوله: "هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"[1].

وأمّا الشواهد (٢١- ٢٣) فقد حُذف فيها ضمير المفعول به، إذ حذفت الهاء من الخبر "أجرّ" في الشاهد الحادي والعشرين، والتقدير: أجرّه. وحُذفت الهاء من الفعل "قتلت" في الشاهد الثاني والعشرين، والتقدير: قتلتهنّ وحكم سيبويه على ذلك بأنّه ضعيف في الكلام ولكنّه قد يجوز في الشعر، . وأمّا الشاهد الثالث والعشرين، فذكره سيبويه شاهدًا على جواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملته نعتًا؛ لأنّه مع المنعوت كالصّلة مع الموصول، وحذفها في الصلة حسنٌ فضارعها النعت في ذلك[2]. وموطن الشاهد فيه حذف الهاء من الفعل "حميت.

وذكر سيبويه الشاهد الأخير من المجموعة في باب "استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"، والشاهد فيه تقدير المضاف المحذوف بعد حرف الجر، إذ المراد: كخلالة أبي مرحب".

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٧٣.

(2) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ٨٧. هامش رقم (٥).

المطلب الثالث: حذف الفعل

استشهد سيبويه بنصوص شعريّة قدّر فيها فعلًا محذوفًا، لما تقتضيه نظريّة العامل؛ إذ إنّ وجود منصوبٍ بلا عامل نصب يسبقه هو ما حمل سيبويه على تقدير عامل "فعل" محذوف، هذا يعني أنّ ما لا وجود له في الملفوظ أو المكتوب له أثرٌ على ما هو موجود.

وقد صنّف سيبويه الأفعال حسب الظهور والإضمار إلى ثلاث، في قوله: " الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فعلٌ مُظْهَرٌ لا يحسن إضماره، وفعلٌ مضمَرٌ مُستَعمَلٌ إظهاره، وفعلٌ مضمرٌ متروك إظهاره"[1]. والجدول التالي يعرض شواهد شعريه أضمر فيها الفعل.

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	والذِئْبَ أخشاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ/ وَحْدي وأَخْشَى الرِّياحَ والمَطَرا	الربيع بن ضَبُع الفزاريّ	٩٠	إضمار فعل تقديره: "أخشى"
٢.	جِئْني بِمِثْلِ بني بدْرٍ لقومِهِمِ/ أو مثلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بن سَيّارِ	جرير	٩٤، ١٧٠	إضمار فعل تقديره: "هات"
٣.	يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوْرًا غائرًا	العجّاج	٩٤	إضمار فعل تقديره: "يسلُكن"
٤.	أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أم رِياحًا/	جرير	١٠٢	إضمار فعل

[1] سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٩٦.

	عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشابا			تقديره: "أظَلمت"
٥.	لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسًا أهلَكْتُهُ/ وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزَعي	النَّمِر بن تَولب	١٣٤	إضمار فعل تقديره: أهلكتُ"
٦.	أميرانِ كانا آخَياني كِلاهما/ **فكلًا** جزاه اللهُ عَنِّي بما فَعَلْ	أبو الأسود الدُؤليّ	١٤٢	إضمار فعل تقديره: "جزى"
٧.	فَلا **ذا** جَلالٍ هِبْنَهُ لِجَلالِهِ/ ولا **ذا** ضياعٍ هُنَّ يَتْرُكنَ للفَقْرِ	هدبة بن الخشرم العُذْريّ	١٤٥	إضمار فعلين تقديرهما: "هِبنَ"، و"يتركن"
٨.	لا الدّارَ غَيَّرَها بَعْدي الأنيسُ ولا/ بالدّارِ لو كَلَّمَتْ ذا حاجةٍ صَمَمُ	زهير بن أبي سلمى	١٤٥	إضمار فعل تقديره: "غيّرَ"
٩.	فلا حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ/ ولا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ	جرير	١٤٦	إضمار فعل تقديره: "ذكرت"
١٠	فَلَو أنّها **إيّاك** عَضَّتْكَ مِثْلُها/ جَرَرْتَ على ما شِئتَ نَحْرًا وكَلْكَلا	المرّار الأسدي	١٥٠	إضمار فعل تقديره: عضتك"

١١	وَ**أبيَضَ** مَصقولَ السِّطامِ مُهَنَّدًا/ وذا حلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرِدا	كعب بن جُعيل	١٧٠	إضمار فعل تقديره: "أعطني"
١٢	يُحْسِنُ بيعَ الأصلِ و**القِيانا**	رؤبة	١٩٢	إضمار فعل وتقديره: "أن يبيع"
١٣	**أخاكَ** أخاكَ إنّ من لا أخا لَه/ كساعٍ إلى الْهَيْجا بِغَيْرِ سِلاحِ	ربيعة بن عامر الدارمي "المسكين"	٢٥٦	إضمار فعل تقديره: "الزم"
١٤	**مَواعيدَ** عُرقوبٍ أخاه بيَثْرِبِ	ابن عبيد الأشجعي	٢٧٢	إضمار فعل تقديره: "واعدتني"
١٥	أُريدُ حِباءَهُ ويُريدُ قَتْلي/ **عَذيرك** من خَليلك من مُرادِ	عمرو بن معديكرب	٢٧٦	نصب "عذيرَك" على تقدير فعل ووضعه موضعه، فهو مصدر نائب عن فعله،

				والتقدير: "هات عذرك"
١٦	عذيرَ الحيِّ من عَدْوا/ نَ كانوا حيّةَ الأرضِ	ذو الإصبع العدواني		نصب "عذيرَ" على تقدير فعل ووضعه موضعه، فهو مصدر نائب عن فعله، والتقدير: "هات عذر"
١٧	دِيارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ مُساعِفَةٌ/ ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبٌ	ذو الرُّمة	٢٨٠	إضمار فعل تقديره: "أذكرُ"
١٨	فَواعِديهِ سَرْحَتَيْ مالكٍ/ أوِ الرُّبا بَيْنَهُما **أسهلَا**	ابن أبي ربيعة	٢٨٣	إضمار فعل والتقدير: "ليأت أسهل الأمرين"
١٩	فَكَّرَتْ تَبْتَغيهِ فَوافَقَتْهُ/ عَلى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّباعَا	القُطامي	٢٨٤	إضمار فعل تقديره: "وافقت"

٢٠	لن تَراها ولو تأمّلْتَ إلّا/ ولها في مفارقِ الرّأسِ **طيبا**	ابن الرقيّات	٢٨٥	إضمار فعل تقديره: "رأيت"
٢١	تَذَكَّرَتْ أرْضًا بها أهْلُها/ **أخوالَها** فيها وأعمامَها	ابن قميئة	٢٨٥	إضمار فعل تقديره: "تذكّرَت"
٢٢	إذا تَغَنّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَني/ ولو تَغَرَّبْتُ عنها **أمَّ** عمّارِ	النابغة الذبياني	٢٨٦	إضمار فعل تقديره: "فذكّرني"
٢٣	تواهِقُ رِجلاها **يداها** ورَأْسُهُ/ لها قَتَبٌ خَلْفَ رادِفُ	أوس بن حَجَر	٢٨٧	إضمار فعل تقديره: "وتواقق"
٢٤	لِيُبْكِكَ يزيدُ **ضارِعٌ** لخُصومةٍ/ ومُخْتَبِط ممّا تُطيحُ الطوائحُ	الحارث بن نَهيك	٢٨٨	إضمار فعل دلّ عليه ما قبله، والتقدير: "ليَبك يزيدَ ضارعٌ"
٢٥	وَجَدْنا الصّالحين لهم جزاءً/ وجنّاتٍ وعَيْنًا سلْسَبيلًا	عبدالعزيز الكلابيّ	٢٨٨	إضمار فعل تقديره: "وجدنا لهم"

٢٦	أسقى الإلهُ عُدُواتِ الوادي/ وَجَوْفَهُ كلّ مُلِثٍّ غادي/ كلُّ أجَشَّ حالِكِ السَّوادِ	مجهول القائل	٢٨٩	إضمار فعل تقديره: "سقاها"
٢٧	فما لكَ والتَّلَدُّدَ حولَ نَجْدٍ/ وقد غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ	المسكين الدّارمي	٣٠٨	إضمار فعل بتقدير الملابسة
٢٨	وما لَكُمْ والفَرْطَ لا تَقْرَبونَهُ/ وقد خِلْتُهُ أدنى مَرَدٍّ لِعاقِلِ	عبدمناف بن ربع الهذلي	٣٠٨	إضمار فعل بتقدير الملابسة
٢٩	فَقُلْتُ له: فاها لفيكَ فإنّها/ قَلوصُ امْرِئٍ قاريكَ ما أنت حاذِرُهْ	أبو سِدرة الهُجَمي	٣١٦	إضمار فعل تقديره: "ألصق الله، أو جعل الله"
٣٠	أطَرَبًا وأنتَ قِنِّسْرِيٌّ	العجّاج	٣٣٨	حذف فعل تقديره: أتطرَب"
٣١	أعبدًا حَلَّ في شُعَبَى غريبًا/ ألُؤمًا لا أبالكَ واغترابا	جرير	٣٣٩، ٣٤٤	إضمار فعل تقديره: أتفخر عبدًا"، وحذف

				فعلين تقديرهما: "أتلوّمُ لؤمًا وأتَغتَرِبُ اغترابًا"
٣٢	أفي السِّلْمِ أعيارًا جَفاءً وغِلْظَةً/ وفي الحَرْبِ أشباهَ الإماءِ العَوارِكِ	هند بنت عتبة	٣٤٤	إضمار فعل وضعت "أعيارا" موضعه بدلا من اللفظ به، بمعنى: تَتَقَلّون وتَلَوَّنون مرة كذا ومرة كذا.
٣٣	أفي الوَلائمِ أولادًا لواحِدةٍ/ وفي العِيادةِ أولادًا لِعلّاتِ	مجهول القائل	٣٤٤	إضمار فعل تقديره: "أتصيرون"
٣٤	مَقْذوفَةٍ بِدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها/ له صَريفٌ صريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ	النابغة الذُّبياني	٣٥٥	إضمار فعل تقديره: "يُصَرِّف"

٣٥	هَديرٌ هديرَ الثَّوْرِ يَنْفضُ رَأسَه/ يَذُبُّ بِرَوْقَيْه الكلابَ الضَّواريا	النابغة الجعدي	٣٥٥	إضمار فعل تقديره: "يصوّت"
٣٦	إذا رَأَتْني سَقَطَتْ أبْصارُها/ دأْبَ بِكارٍ شايَحَتْ بِكارُها	مجهول القائل	٣٥٧	إضمار فعل تقديره: "تدأب"
٣٧	لَوَّحَها من بَعدِ بُدْنٍ وسَنَقْ/ تضميرَك السّابقَ يُطْوى للسَّبَقْ	رؤبة	٣٥٨	إضمار فعل تقديره: "ضمّرها"
٣٨	ما إنْ يَمَسَّ الأرْضَ إلّا مَنْكِبٌ/ منه وحَرْفُ السّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ	أبو كبير الهذلي	٣٥٩	إضمار فعل تقديره: "طوى"
٣٩	فيها ازْدِهافٌ أيَّما ازدهافِ	رؤبة	٣٦٤	حذف فعل تقديره: "تزدهف"
٤٠	فَأرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها/ ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ	لبيد بن ربيعة	٣٧٢	إضمار فعل تقديره: "تعترك"
٤١	فَإنْ تَكُ في أمْوالِنا لا نَضِقْ بها/ ذِراعًا، وإنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ للصَّبْرِ	هدبة بن خشرم	٢٥٩	إضمار فعل تقديره: "وقع أو كان"

٤٢	أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ **ذا نَفَرٍ**/ فإنّ قومِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ	عباس بن مِرداس	٢٩٣	إضمار "كان"
٤٣	مِنْ لَدُ شَوْلًا فإلى إتْلائها	مجهول القائل	٢٦٤	حذف الفعل الناقص واسمه، والتقدير: من لدُ أن كانت شولا إلى إتلائها".
٤٤	قَدْ قيلَ ذلك إنْ **حقًّا** وَإنْ **كَذِبًا**/ فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلا	نعمان بن المنذر	٢٦٠	إضمار فعل تقديره: "كان"
٤٥	لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ/ إنْ **ظالمًا** أبَدًا وإنْ **مظلومًا**	ليلى الأخيلية	٢٦١	إضمار فعل تقديره: "كان"
٤٦	وأحْضَرْتُ عُذري، عليه الشُّهو/ دُ، إن **عاذِرًا** لي وإنْ **تارِكًا**	ابن همّام السّلوليّ	٢٦٢	إضمار فعل تقديره: "كان"
٤٧	فما أنا و**السَّيْرَ** في مَتْلَفٍ/ يبَرِّحُ بالذِّكْرِ الضّابِطِ	أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي	٣٠٣	إضمار فعل تقديره: "ماكنت"
٤٨	أزمانَ قومي و**الجماعةَ** كالذي/	الراعي	٣٠٥	إضمار فعل

	مَنَعَ الرِّحالةَ أنْ تَميلَ مَمِيلا	النميري		تقديره: "كان"
٤٩	خَلِّ الطريقَ لمن يبني المنارَ به/ وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حيثُ اضطرّكَ القَدَرُ	جرير	٢٥٤	أظهر الفعل في موضع يجوز فيه إضماره

التحليل

استشهد سيبويه بالشاهد الأول في الجدول أعلاه على نصب "الذئبَ" بفعل مضمر، تقديره "أخشى"، في موضع يجوز فيه الابتداء، لكنّ اختيار النصب كان أقوى؛ لأنّ البيت مسبوقًا ببيت آخر نصب فيه الاسم على المفعولية، وهو قول الشاعر:

أَصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أملِكُ رأسَ البعير إن نفرَا

وفي ذلك يقول سيبويه: "وإنّما اختيرَ النصب ههنا لأنّ الاسم الأوّل مبنيٌّ على الفعل، فكان بناء الآخرِ على الفعل أحسنَ عندهم إذا كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل، لِيجريَ الآخرُ على ما جرى عليه الذي يليَه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بَنيتَه على الفعل"(1).

وفي الشاهدين الثاني والثالث نُصب الاسم على المعنى؛ أي بإضمار فعل بمعنى الفعل المذكور، إذ إنّ موطن الاستشهاد في الشاهد الثاني هو نصب "مثلَ" المعطوفة على "مثلِ" المجرورة في "جئني بمثلِ... أو مثلَ". وموطن الاستشهاد في الشاهد الثالث هو نصب "غورًا" المعطوفة على "نجدٍ" المجرورة في "يذهبن في نجدٍ وغورًا"، وتأويل ذلك هو إضمار فعل يكن بمعنى الفعل المذكور؛ يقول سيبويه: "ولو قلتَ مررتُ بعمرٍو وزيدًا لكان عربيًا، فكيف هذا؟

(1) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٨- ٨٩.

لأنّه فعلٌ والمجرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه أتيتُ ونحوها، تحمل الاسمُ إذا كان العامل الأوّل فعلًا وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى.... كأنّه قال: ويسلكن غورًا غائرًا، لأنّ معنى يذهبن فيه يسلُكن"(١).

وبناء على ما تقدّم يمكن القول إنّ الاسم "مثل" في الشاهد الثاني منصوب بفعل تقديره: هاتني، لأنّ معنى الفعل جئني بـ هاتني. وأإنّ نصب "غورًا" في الشاهد الثالث حملا على موضع "نجد" وما عمل فيه؛ لأنّ معنى يذهبن في نجد يسلكن نجدًا، فكأنّه قال: يسلكن نجدًا وغورًا غائرًا. والغور: تهامة وما يليها.

وذكر سيبويه الشاهد الرابع في باب "ماينصب في الألف"، وشاهده نصب "ثعلبة" بعد همزة الاستفهام، بإضمار فعل بين الهمزة والاسم، "وليس المحذوف من لفظ الفعل المذكور، بل هو من معناه، والتقدير: "أأهنت ثعلبة"، أو "أظلمت ثعلبة"، أو نحو ذلك. وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه، وذهب ابن الطراوة إلى أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع"(٢). وهنا الاستفهام كان عن الاسم، لكنّ سيبويه يبيّن علّة النصب؛ وهي أنّ شيئًا من سبب "ثعلبة" وقع عليه فعلٌ، وهو قوله: "عَدَلْتَ بهم"، فكان الاختيار في "ثعلبة" النصب. يقول سيبويه: "فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبتّه وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فُسّر في الابتداء: أنّك تُضمر فعلا هذا تفسيره. إلا أنّ النصب هو الذي يختار ههنا، وهو حدّ الكلام"(٣).

---

(١) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٩٤.

(٢) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م. ١: ٤٣٢.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ١٠٢.

وفي الشاهد الخامس أضمر سيبويه فعلا عاملا في "منفسًا"، لأنّ حرف الشرط "إن" يقتضي فعلا مظهرًا أو مضمرًا، ولما جاء الاسم "منفسًا" منصوبا بعد "إن" كان لا بدّ من تقدير فعل مضمر دلّ عليه ما بعده.

والشاهد في البيت السادس نصب "كلا" بإضمار فعل يفسره "جزاه الله عنّي"، كأنّه قال: فجزى الله عني كلًّا، جزاه عني.

وذكر سيبويه الشواهد (٧- ٩) في باب "حروفٍ أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي"، وبيّن أنّ المراد هو حروف النفي، شُبِّهت بحروف الاستفهام حيث قُدِّم الاسم قبل الفعل، وجاء منصوبًا، لذا قدّر سيبويه عاملا مضمرًا، فالشاهد في البيت السابع نصب "ذا" في موضعين، بإضمار فعل مفسر، تقديره: فلا هبن ذا جلال، ولا يتركن ذا ضياع. والشاهد في البيت الثامن نصب "الدار" بتقدير فعل مفسَّر، تقديره: فلا غيّر ذا الدار. والشاهد في البيت التاسع نصب "حسبًا" بفعل يدلّ عليه الفعل المفسَّر، تقديره: ولا ذكرت حسبًا[1].

وفي الشاهد العاشر نصب "إيّاك" بفعل يفسره ما بعده، لأنّه ضمير منفصل لا يجوز اتصاله بالفعل، وكأنّ المراد: أنت لو عضتت، إلا أنّ الشاعر أظهر الهاء العائدة على "أنت" فقال: عضتتك، فعمل الفعل المذكور بالضمير المتصل فيه، لذا كان لا بدّ منتقدير عامل في نصب الضمير "إيّاك" يفسّره العامل المذكور.

والشاهد في البيت الحادي عشر نصب "أبيضّ" بفعل مضمر تقديره: أعطني أو ناولني. إذ إنّ ابتداء النصّ بمنصوب دعا إلى تقدير عامل.

وفي الشاهد الثاني عشر نصب "القيانَ" على إضمار عامل تقديره: "وأن يبيع".

([1]) انظر: السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. شرح أبيات سيبويه. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧٤م. ١: ٥٩- ٦٠.

وذكر سيبويه الشاهد الثالث عشر في باب "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه إذا علمتَ أنّ الرجل مستغنٍ عن لَفظك بالفعل" وشاهده نصب "أخاك" بإضمار فعل تقديره الزم[1]. ويشير السيرافي إلى أنّ تكرير "أخاك" يغني عن ذكر الفعل، إذ يجوز ذكره إذا أفرد اللفظ[2]، هذا يعني أنّ أحد اللفظين بمعنى الفعل والآخر بمعنى المفعول[3].

والشاهد في البيت الرابع عشر نصب "مواعيدَ" على إضمار فعل تقديره: واعدتني، وفي ذلك يقول سيبويه: "كأنّه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنّه ترك "واعدتني" استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْف، واكتفاءً بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك"[4].

وفي الشاهدين الخامس عشر والسادس عشر بيّن سيبويه عدم جواز ذكر الفعل وقبحه فيهما، إذ الشاهد فيهما نصب "عذيرَ" على تقدير فعل ووضعه موضعه. فهو مصدر ناب عن فعله.

وذكر سيبويه مجموعة كبيرة من الشواهد وهي (١٧- ٢٦) في "باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل"، والشاهد في البيت السابع عشر نصب "ديار" بفعل مقدر تقديره: أذكر ديار ميّة، يقول سيبويه: "كأنّه قال: أذكر ديار ميّة. ولكنّه لا يذكر "أذكر" لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنّه ينْهاه عن زعمه"[5].

والشاهد في البيت الثامن عشر نصب "أسهل" بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله، وتقديره: ليأت أسهل الأمرين.

---

(1) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٦.

(2) انظر: السرافي. شرح شواهد سيبويه. ١: ٨٨.

(3) انظر: أبو البركات. أسرار العربية. ص ١٦٨.

(4) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٧٢.

(5) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٨٠.

والشاهد في البيت التاسع عشر نصب "السباع" على إضمار فعل "وافقت" لما جرى ذكرها في أوّل البيت. والشاهد في البيت العشرين نصب "طيبًا" بفعل مضمر دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إلا ورأيت لها طيبا.

والشاهد في البيت الحادي والعشرين نصب "أخوالها" بفعل مضمر دلّ عليه ما قبله، والتقدير: تذكّرت أخوالها وأعمامها.

والشاهد في البيت الثاني والعشرين نصب "أمّ عمّار" بفعل مضمر دلّ عليه الفعل المذكور "هيّجني"، وتقديره: فذكّرني.

وفي البيت الثالث والعشرين شاهده رفع "يداها" على تقدير فعل "لأنّه مفاعلة، وتأويله: وتواهق يداها رجلها، لأنّ اليدين موهِقتان كما أنّهما مواهَقتان"[١].

والشاهد في البيت الرابع والعشرين رفع "ضارعٌ" بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله، فلمّا قيل: لِيُبكك يزيدٌ تضمن هذا معنى لِيَبكِ يزيدُ، ومن ثمّ كان رفع "ضارعٌ" بتقدير فعل "ليبك"، وكأنّ المعنى: لِيَبكِ يزيدَ ضارعٌ.

والشاهد في البيت الخامس والعشرين نصب "جنّات" بإضمار فعل دلّ عليه فعل مذكور، والتقدير: وجدنا لهم جنّات وعنبًا.

والشاهد في البيت السادس والعشرين رفع "كلُّ" بفعل مضمر دلّ عليه فعل مذكور، تقديره سقاها، يقول سيبويه: "كأنّه قال: سقاها كلُّ أجَشَّ، كما حُمِلَ "ضارعٌ لخصومه" على "لِيَبْكِ يزيدَ"، لأنّ فيه معنى سقاها كلُّ أجشَّ"[٢].

([١]) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٨٧. هامش رقم (٣).

([٢]) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٨٩.

وذكر سيبويه الشاهدين السابع والعشرين والثامن والعشرين في باب "هـذا بـاب منـه يُضمرون فيه الفعلَ لقبح الكلام إذا حُمِل آخره على أوّله"، والشاهد فيهما نصب "التلـدد" فـي الشاهد السابع والعشرين، ونصب "الفرطَ" في الشاهد الثامن والعشرين، بإضمار فعل في كـل منهما، تقديره: تناولك، فلم يأتِ الاسمان مرفوعان حملا على ما سبقهما؛ لأنّ ذلك قبيح، يقول سيبويه: "وذلك قولك: مالك وزيدًا، وما شأنُك وعمرًا. فإنّما حدُّ الكلام ههنا: ما شأنُك وشـأن عمرٍو. فإن حملتَ الكلامَ على الكاف المضمرة فهو قبيح،... فلمّا كان ذلك قبيحًا حملوه علـى الفعل، فقالوا: ما شأنُك وزيدًا، أي ما شأنُك وتناولُك زيدًا"[1].

وفي الشاهد التاسع والعشرين نصب "فاها" بفعل مضمر، تقديره: ألصق الله، أو جعل الله فاها لفيك.

وأمّا الشواهد (٣٠- ٣٣) فشاهدها نصب الاسم ووضعه موضع الفعل؛ ففـي الـشاهد الثلاثين نُصب "طربًا" على المصدر الموضوع موضع الفعل، والتقدير: أتطرب طربًا، ولمّا لم يُرد الشاعر أن يُخبر عما مضى، ولا عمّا يُستقبل، اختار المصدر ووضعه موضع الفعل.

وفي الشاهد الواحد والثلاثين نصب "لؤمًا" و"اغترابًا" لوقوعهما موقع الفعل، والتقـدير: أتَلؤُم لؤمًا وأتَغتَرِب اغترابًا، فحُذف الفعل "لأنّهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، وهو كثيرٌ فـي كلام العرب"[2].

وفي الشاهد الثاني والثلاثين نصب "أعيارًا" بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدلًا من اللفظ به. والعير هو الحمار يضرب به المثل في البلادة والجهل، وكأنّ الشاعر يهجو قائلًـا: أتتنقلون وتتلوّنون مرة كذا ومرة كذا.

([1]) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٠٧.

([2]) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣٣٩.

وكذلك نصب "أولادًا" في الشاهد الثالث والثلاثين بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدل اللفظ به.

وذكر سيبويه الشواهد (٣٤- ٣٨) في باب "ما يَنتصب فيه المصدرُ المُشبّه بـه علـى إضمار الفعل المتروك إظهارُه"، إذ الشاهد في البيت الرابع والثلاثين نصب المصدر التشبيهي "صريفَ" بعامل مضمر دلّ عليه ما قبله، والتقدير: يصرف صريف القعو.

وكذلك الشاهد الخامس والثلاثين؛ إذ نصب المصدر التشبيهي "هديرَ" بعامل مـضمر دلّ عليه ما قبله، والتقدير: يصوّت أو يهدر هدير الثور.

ونصب "دأبَ بكار" في الشاهد السادس والثلاثين على المصدر المشبّه به، والتقـدير: تدأب دأب بكار.

وفي الشاهد السابع والثلاثين نصب المصدر "تضميرك" بفعل مضمر دلّ عليـه الفعـل السابق، ويجوز في التقدير أن يقال: لوّحها وأضمرها؛ لأنّ التلويح تضمير، كما يقول سيبويه.

والشاهد في البيت الثامن والثلاثين نصب المصدر المشبه به "طيّ الليالي" بفعل مضمر تقديره: طوى طيًّا.

وذكر سيبويه الشاهد التاسع والثلاثين في باب "مايختار فيه الرفع إذا ذكـرت المـصدرَ الذي يكون علاجًا" والشاهد فيه نصب "أيْمًا" بفعل مضمر تقديره: تزدهف، دلّ عليه "ازدهاف" الأولى.

وفي الشاهد الأربعين نصب المصدر "العراكَ" على الحال، رغم مجيئه معرفـة، إذ إنّ الفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، لكنّ الفعل هنا مضمرٌ، فكأنّه أظهر الفعل ونصب به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال، فقال: أرسلتها تعترك الاعتراك[1]. والأمر المشكل هنا هـو

([1]) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٧٢، وانظر: هامش رقم (٢)

مجيء "العراك"حالا مع مخالفة لفظه للأصل في الحال، من وجهين؛ كونه مصدرا، وكونه معرفة؛ إذ الأصل في الحال أن تكون وصفاً مشتقة نكرة. لذا كان لا بدّ من التقدير، فقالوا: هو منكر من جهة المعنى، والتقدير: معتركة[1].

ورفع "صبرٌ" في الشاهد الواحد والأربعين بإضمار فعل تقديره "وقع" أو "كان"، وقد ذكره سيبويه في باب "مايُضمر فيه الفعلُ المستعمل إظهارُه بعد حرف".

أما الشواهد (٤٢– ٤٨) ففيها إضمار لأفعال ناقصة، إذ ذكر سيبويه الشاهد الثاني والأربعين في باب "ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي"، وشاهده نصب "ذا نفر" خبرًا لكان المحذوفة، التي عوّض عنها "ما" تعويضًا لازمًا. وفي ذلك يقول سيبويه: "فإنّما هي "أن" ضُمَّت إليها "ما" وهي ما التوكيد، ولزمتْ كراهيةَ أن يُجحفوا بها لتكون عوضًا من ذهاب الفعل"[2]. والتقدير: إن كنت ذا نفر، فحذف الفعل وزاد "ما" على "أن" عوضا عن الفعل[3].

ونصب "شولًا" في الشاهد الثالث والأربعين بإضمار فعل ناقص، تقديره: من لدُ أن كانت شولا فإلى إتلائها؛ لأنّ "لد" إنّما تضاف إلى مايصلح أن يكون زمانًا، و"شولا" لم تصلح أن

---

(1) انظر تفصيل هذه المسألة في: الأنصاري، جمال الدين عبدالله. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محي الدين عبدالحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٦م. ٢: ٢٦٦.

(2) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٩٣.

(3) انظر: محمد. الحذف في اللغة العربية. ص ٢٨٥.

تكون كذلك، إذ إنّ "الشّائلةُ من الإبل التي أتى عليها من حَمْلها أو وَضْعها سبعةُ أشهر فخَفَّ لبنُها"(١).

والشاهد في البيت الرابع والأربعين نصب "حقًّا" و "كذبًا" بإضمار فعل يقتضيه الشرط، تقديره "كان". وقد جوّز سيبويه الرفع في ذلك على تقدير: إن وقع حقٌّ، وإن وقع كذبٌ. كما هي الحال في الشاهد الواحد والأربعين.

وفي الشاهد الخامس والأربعين نصب "ظالمًا" و"مظلومًا" بفعل مضمر ناقص تقديره: كنت. وفي ذلك يقول السيرافي: "الشاهد في البيت إنه قدر: أن كنت ظالما وأن كنت مظلوما، وهذا الذي أوجبه المعنى، ولا يسوغ: أن ظالم وأن مظلوم، على: أن كان فيهم ظالم وأن كان فيهم مظلوم؛ لأنه لا معنى لهذا الكلام".

ونصب "عاذرًا" و "تاركًا" في الشاهد السادس والأربعين بفعل ناقص مضمر، والتقدير: إن كنت عاذرًا لي أو تاركًا لذلك.

وفي الشاهد السابع والأربعين نصب "السيرَ" بفعل ناقص مضمر، لاشتمال الكلام على معناه، والتقدير: ما كنت.

وكذلك الحال في الشاهد الثامن والأربعين؛ إذ نصب "الجماعة" بفعل مضمر تقديره: أزْمانَ كان قومي مع الجماعة. وفي ذلك يقول سيبويه: "كأنّه قال: أزْمانَ كان قومي والجماعةَ، فحملوه على كان. أنّها تقع في هذا الموضع كثيرًا، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يَرفع، فكأنه إذا قال: أزمانَ قومي، كان معناه: أزمانَ كان قومي،

---

(١) ابن منظور. لسان العرب. مادة [شول].

والجماعة كالذي،.. ولو لم يقل: أزمانَ كان قومي، لكان معناه إذا قال: أزمان قومي، أزمان كان قومي؛ لأنّه أمر قد مضى"[1].

أمّا الشاهد الأخير في الجدول أعلاه فيمثّل إظهار الفعل في موضع يجوز فيه إضماره؛ إذ كان من الجائز أن يضمر الفعل ويكرر الاسم المنصوب على نحو ما يسمى بأسلوب التحذير، كأن يقول: الطريق الطريق.

وأخيرا يتضح من تحليل الشواهد السابقة أن تقدير الحذف يلجأ إليه النحاة لاطراد القاعدة النحوية في النصوص، وإن كان المعنى في كثير من الأحيان لا يتطلّبه.

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٠٥.

المبحث الثاني

الفصل والاعتراض

بيّن الفصل الأوّل من الدراسة أنّ ظاهرتي الفصل والاعتراض من الظواهر التي تعاورتها كتب النحو والبلاغة، بيد أنّ كتب البلاغة كان اهتمامها متوجها صوب المعاني؛ فاهتمّت بأغراض الاعتراض، ودلالته البيانية، بينما كان تركيز كتب النحو على الألفاظ؛ فاهتمّت بمواضع الفصل والاعتراض، وأثرهما على الجملة من الناحية التركيبية. وأشار الفصل الأوّل إلى أنّ الفصل والاعتراض خروج على النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة أو التركيب، فمن ثمّ عدّهما النحاة من أساليب التأويل النحويّ في تحليل النصوص المخالفة للقاعدة.

ومعلوم أنّ الفصل بين جزأين في التركيب له مواضع عدة، تعاورتها كتب النحو، هي:

١. الفصل بين حرف الجر والمجرور به .
٢. الفصل بين المتعجب والمتعجب منه، وبين "ما" التعجبية وفعل التعجب .
٣. الفصل بين أفعل التفضيل والمفضول المجرور .
٤. الفصل بين الصفة والموصوف .
٥. الفصل بين المضاف والمضاف إليه [1].

وبعد تتبّع ما ورد من شواهد نحوية في مادة البحث من كتاب سيبويه، تبيّن أن سيبويه أشار إلى ظاهرة الفصل بين المتضايفين، في غير موضع، على نحو ما سيأتي:

([1]) انظر: عيدان، عامر. الفصل بين المتضايفين، قراءة ابن عامر أنموذجًا. مجلة الفتح. العدد السادس والعشرون. ٢٠٠٦م. الصفحات (٢٧٠- ٢٩٣). ص ٢٧٠.

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
.١	يا تيمَ تيمَ عَدِّيٍّ لا أبا لَكُمْ/ لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمَرُ	جرير	٥٣	فصل بين "تيم" الأولى وما أُضيف إليه بـــ "تيم" أخرى مقحمة
.٢	كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ **يومًا**/ يهوديٍّ يقارِب أو يُزيلُ	أبو حيّة النميريّ	١٧٩	فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف
.٣	لَمّا رأتْ ساتيدَما استَعْبَرَتْ/ لله درُّ **اليومَ** من لامها	عمرو بن قمِئة	١٧٨، ١٩٤	فصل المضاف والمضاف إليه بـــالظرف
.٤	كأنَّ أصواتَ **مِن إيغالِهِنَّ بنا**/ أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ	ذو الرمّة	١٧٩	فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور

.٥	هما أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لا أخا لهُ/ إذا خافَ يومًا نَبْوَةً فدَعاهما	دُرْنا بنت عَبعَبَة	١٨٠	فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور
.٦	ولا نُقاتِل بالعِصِـ/ يِّ ولا نُرامي بالحجاره إلّا عُلالةَ أو بُدا/ هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارهْ	الأعشى	١٧٩	فصل بين المضاف والممضاف إليه بـ "بداهة"
.٧	يا مَن رأى عارِضًا أُسَرُّ به/ بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأسَدِ	الفرزدق	١٨٠	فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ "جبهة"

التحليل

بيّن علماء النحو عامة، ونحاة البصرة خاصّة، أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، لا يجوز الفصل بينهما[1]، غير أنّ هناك مواضع يجوز فيها الفصل على السعة،

(1) قضية الفصل بين المتضايفين قضية خلافية، انظر شرحًا ماتعًا لها في: ابن جني. الخصائص. ٢: ٣٧٤-٣٨٩.

ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة[1]، فأمّا مواضع الفصل في السعة، فمنها أن يكون الفصل بالتوكيد اللفظي، بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد، نحو "يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ" في الشاهد الأول؛ على اعتبار أن كلمة "تيم"، الأولى منادى، منصوب، مضاف، وكلمة "عدِيٍّ" مضاف إليه، وكلمة "تيم" الثانية هي التوكيد اللفظي للأولى، وقد فصلت بين المتضايفين.

وأما مواضع الفصل المباح في الضرورة، فمنها الفصل بالظرف الأجنبي، كما في الشاهد الثاني، قول الشاعر: "كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ -يومًا-... يهوديٍّ"، إذ الأصل: كما خُطَّ الكتابُ يومًا بكفِّ يهودي، فوقع الظرف الأجنبي "يومًا" فاصلًا بين المضاف "كف"، والمضاف إليه "يهودي".

وكذلك الحال في الشاهد الثالث، إذ فصل بين المضاف "درُّ"، والمضاف إليه "من" بظرف أجنبيّ "اليوم" للضرورة. والأصل: لله درّ من لامها اليوم.

ومن مواضع الفصل المباح في الضرورة أيضًا: الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين، كما في الشاهدين الرابع والخامس؛ ففي قول الشاعر: "كأن أصوات -من إيغالهن، بنا- ... أواخر الميس أصوات الفراريج"، فصل بين المضاف "أصوات" والمضاف إليه "أواخرِ" بالجار والمجرور "من إيغالهنّ بنا" للضرورة، ووصف سيبويه ذلك بالقبح[2]، والأصل: كأنّ أصوات أواخر الميس... .

وفي الشاهد الخامس فصل بين المضاف "أخوا" والمضاف إليه "من" بالجار والمجرور "في الحرب" للضرورة، والأصل: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

---

(1) انظر تلك المواضع مفصلة في: حسن، عباس. النحو الوافي. ٣: ٥٣- ٦٢.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٨٠.

وأمّا الشاهدان السادس والسابع، ففصل فيهما بين المضاف والمضاف إليه باسمٍ يقتضي الإضافة أيضًا، فأُنزل الاسم المضاف والفاصل بعده منزلة اسم مضاف واحد؛ ففي الشاهد السادس فصل بين المضاف "علالة" والمضاف إليه "قارحٍ" باسم يقتضي الإضافة أيضا، وهو: "بُداهة"، فلمّا اقتضى الاسم الفاصل مضاف إليه، هو ذاته الذي يقتضيه المضاف الأول "علالة" أُنزل الاسمان "علالة" و"بداهة" منزلة اسم واحد مضاف.

وكذلك الحال في الشاهد السابع؛ إذ فصل بين المضاف "ذراعي" والمضاف إليه "الأسد" باسم يقتضي الإضافة أيضًا، وهو: "جبهة"، فلمّا اقتضى الاسم الفاصل مضافًا إليه هو ذاته الذي يقتضيه المضاف الأول "ذراعي"، أُنزل الاسمان "ذراعي" و"جبهة" منزلة اسم واحد مضاف.

ويتضّح مما تقدّم أنّ الأصل في المتضايفين التضام، وما الفصل إلا خروج على الأصل، وقد ميّز علماء النحو ما هو خروج للسعة مما هو خروج للضرورة؛ إذ إنّ ما كان للسعة جاز، وما كان للضرورة فغير جائز، واتضّح أنّ امثلة السعة تمثّلت بالفصل بغير الأجنبي، بينما أمثلة الضرورة فتمثلت بالفصل بالأجنبي، وخلاصة القول: جواز الفصل بين المتضايفين بغير الأجنبي، وامتناعه بالأجنبي، وإن كان في أمثلة الجواز خروج على الأصل.

وبذلك يمكن القول في الخلاف الذي دار بين علماء اللغة حول قراءة ابن عامر في قوله تعالى: قتلُ أولادَهم شركائهم"، إنّ الفاصل فيها غير أجنبي، وهو والمضاف إليه مطلوبان للمضاف، والمضاف محتاج إليهما كليهما، فتقدّم الفاصل على المضاف إليه بفعل قوّة العلاقة المعنوية، ويمكن توضيح ذلك أكثر، إذ تقدّم مفعول المصدر على المضاف إليه (الفاعل) للأهمية المعنوية، وهو التشنيع عليهم بقتل الأولاد. وهذا ما يمكن قوله أيضًا في تحليل الفصل في قوله تعالى: "فلا تحسبنَّ الله مخلِفَ وعدَه رسلِه"، إذ تقدّم المفعول الثاني "وعده" على

المفعول الأول "رسله" لعلاقة معنوية؛ وهي أنّ التركيز على الوعد لا على المخلف معهم، والمفعولان هنا مبنيّان على المضاف.

فباتباع قاعدة جواز الفصل بغير الأجنبي، وامتناعه بالأجنبي، يمكن تحليل ما رود في الآيتين السابقتين، وما ورد في الشواهد الشعرية المذكورة آنفًا، ولا مسوّغ على الإطلاق لمن ردّ قراءة ابن عامر، لما فيها من فصل.

المبحث الثالث

القطع والوصل

لجأ النحاة إلى تأويل التراكيب، التي تخالف ما قبلها فيما يقتضيه، بأسلوب القطع والوصل؛ فإن جاء اللفظ موافقًا لما يقتضيه السابق عُدّ ذلك وصلًا ولا خلاف فيه، وبالمقابل، إن جاء مخالفًا لما يقتضيه السابق عدّ قطعًا، واستدعى من النحاة تأويلاً وتحليلًا، لينتفي عن النص التناقض أو الاضطراب.

وما من شكٍّ في أنّ مخالفة الأصل في السياق النحوي أمرٌ غير مباح ما لم تكن فائدة تجتبى من ورائه، لذلك فإنّ اختيار القطع في الكلام لابدّ له من غاية لا تتحقق إلا بالمغايرة.

وقد أورد سيبويه شواهد شعرية ظهر فيها أسلوب القطع، فلجأ إلى تأويلها، على نحو ما سيأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	فَلَو أنَّ ما أسْعى لأدنى معيشةٍ/ كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المالِ	امرؤ القيس	٧٩	قطع "قليل" عمّا قبلها، فلم تنصب
٢.	وكنت كذي رِجْلَينِ: رِجلٌ صحيحةٌ/ ورِجلٌ رمى فيها الزمانُ فَشلَّتِ	كثيّر عزة	٤٣٣	قطع "رجل" عن البدلية، ورفعها على الابتداء

.٣	فلم يَجِدا إلّا مناخَ مَطِيَّةٍ/ تَجافَى بِها زَوْرٌ نبيلٌ وكَلْكَلُ/ ومَفْحَصَها عنها الحَصى بِجِرانِها/ ومثْنى نَواحٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ/ **وَسُمْرٌ** ظِماءٌ واتَّرَتْهُنَّ بعدما/ مضتْ هَجْعَةٌ من آخِرِ الليلِ ذُبَّلُ	كعب بن زهير	١٧٣	قطعت "سُمر" عن العطف، فرفعت على تقدير: وثَمّ سُمْرٌ
.٤	بادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مع البلَى/ إلا رواكدَ جَمْرُهنّ هَباءُ/ **ومُشَجَّجٌ** أمّا سَواءُ قَذالِهِ/ فَبَدا وَغَيَّرَ سارَهُ المَعْزاءُ	كعب بن زهير	١٧٣- ١٧٤	قطعت "مشجج" عن العطف، فرفعت على تقدير: بها مشجج

التحليل

يلتفت سيبويه في الشاهد الأول إلى دور المعنى في التوجيه الإعرابي، فيبيّن أنّ "قليلٌ" لم تنتصب بالفعل "أطلب"، ولم يتنازع الفعلان "كفاني" و"أطلب" على الاسم "قليل"، كما يمكن أن

يبدو للوهلة الأولى، أو كما يرى الكوفيّون[1]؛ لأنّ المعنى العام للنص لا يتواءم وذاك التحليل. فيرى سيبويه أنّ "كفاني" و"لم أطلب" ليسا متوجهين إلى شيء واحد؛ لأنّ "كفاني" موجه إلى "قليل من المال"، و "لم أطلب" موجه إلى شيء آخر وهو الملك، وقد قدّر ذلك بالاتكاء على المعنى العام للنص، لأنّ "قليل" لو نصبت بـ "لم أطلب" لصار المعنى: فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال، هذا يعني أنّه ما سعى لأدني معيشة، ومع ذلك فقد طلب قليلا من المال، لأنّ "لو" تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره، وهذا المعنى متناقض مع النص، إذ يقول امرؤ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليلا من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤثل   وقد يدرك المجدَ المؤثَّلَ أمثالي[2]

فالمعنى العام للنص يتطلب أن يكون المعنى كما قدّر سيبويه: ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، وفي ذلك يقول سيبويه "فإنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنّما كان المطلوب عنده المُلكَ، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ فسدَ المعنى"[3].

بآية ما تقدم يبدو أنّ سيبويه لم يُغفل الجانب الدلالي، لأنّ الإعراب هو الإبانة، فمن ثمّ لا ينفك عن المعنى، وعليه فلا بدّ من الاهتمام بجانبين متكاملين في الإعراب، هما: جانب الصنعة، وجانب المعنى.

---

(1) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف. ١: ٨٣- ٨٥.

(2) امرؤ القيس. الديوان. ط٤. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م. ص٣٩.

(3) سيبويه. الكتاب. ١: ٧٩.

وأمّا البيت الثاني فقد استشهد به سيبويه في باب "مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك"، وشاهده قطع "رجل" عن البدلية أو البيان، إلى الابتداء.

وفي الشاهدين الثالث والرابع انقطاع عن العطف؛ إذ سبق الاسم "سُمر" في الشاهد الثالث بمنصوبات، كان الأصل أن يُعطف عليها لتقدم واو العطف عليه، بيد أنّ الشاعر قطع الاسم عن العطف، فرفعها على الابتداء، بتقدير: وثمّ سُمُرٌ.

وسبق الاسم "مشجج" في الشاهد الرابع بمنصوب، كان الأصل أن يأتي معطوفًا عليه، لكنّه في الشاهد قُطِع عن العطف، فارتفع على الابتداء، بتقدير: بها مشجج.

المبحث الرابع

الزيادة

أشير في الفصل الأول من الدراسة إلى أنّ الزيادة المقصودة هاهنا ليست بالمعنى الصرفي التي تجتمع حروفها في عبارة: "سألتمونيها"، وإنّما هي الزيادة في السياق النحوي؛ أي زيادة عنصر من عناصر التركيب، لإحداث زيادة في المعنى الكائن قبل وجوده.

وتعدّ الزيادة من الأساليب التي يلجأ إليها النحاة في تأويل الكلام الخارج على القاعدة العامة، إذ تقوم على إغفال اعتبار بعض العناصر في النص، وهذا الإغفال لا يعني أنّ الزيادة نافلة من القول، فهي تفيد المعنى بلا شك، لكنّها فائدة عرضيّة؛ إذ لا تغيّر أصل المعنى الحاصل قبلها، بل تضيف عليه. وأكثر ما تكون في الحروف، التي لو حذفت ما تغير الكلام عن معناه الأصلي.

وقد تعددت الألفاظ الدالة عليها؛ فالبصريّون يعبّرون عنها بمصطلحي "الزيادة" و"اللغو"، بينما يعبّر الكوفيّون عنها بـ "الصلة" و"الحشو"(1). ومع تعدد المصطلحات إلا أنّ المدلول متفقٌ عليه؛ إذ يجمع علماء النحو على أنّ دخول العنصر الزائد ليس كخروجه، بيد أنّ حذفه من التركيب لا يجعل الكلام ملحونًا.

ويعرض الجدول الآتي الشواهد الشعرية التي استشهد بها سيبويه على الزيادة.

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	مُعاوِيَ إنّما بَشَرٌ فَأَسْجِحْ/	عُقَيْبة الأسدي	٦٧	زيادة الباء

(1) انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن. ٣: ٨٠.

	فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا			
٢.	فَإنْ لَمْ تَجِدْ من دونِ عدنانَ والِدًا/ ودونَ مَعْدٍ فَلْتَزَعْكَ العَواذِلُ	العجّاج	٦٨	زيادة "من"
٣.	ألا حَيَّ نَدْماني عُمَيرِ بنِ عامرٍ/ إذا ما تلاقَينا من اليومِ أو غَدَا	كعب بن جُعَيل	٦٨	زيادة "من"
٤.	كَشْحًا طَوَى مِن بَلَدٍ مُخْتارا/ مِن يأسةِ اليائسِ أو حِذارا	العجّاج	٦٩	زيادة "من"
٥.	فكأنّه لَهِقُ السَّراةِ كأنّه/ ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسوادِ	مجهول القائل	١٦١	زيادة "ما"
٦.	همُ القائلونَ الخيرَ والآمرونه/ إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَما	مجهول القائل	١٨٨	إثبات النون في اسم الفاعل مع الضمير للضرورة
٧.	ولم يَرْتَفِقْ والنّاس مُحتَضِرونَه/ جميعًا وأيدي المعتَفينَ رَواهِقُهْ	مجهول القائل	١٨٨	إثبات النون في اسم الفاعل مع الضمير للضرورة

.٨	إذا عاشَ الفتى مائتينِ عامًا/ فقد أوْدى المَسَرَّةَ والفَتاءُ	الرُّبيع بن ضَبُع الفَزاري	٢٠٨	إثبات النون في "مائتين"، ونصب "عامًا" للضرورة
.٩	أنْعَتُ عِيرًا من حَميرِ خَنْزَرَهْ/ في كلِّ عيرٍ مائتان كَمَرَهْ	الأعور بن براء الكلبيّ	٢٠٨	إثبات النون في "مائتان"
١٠	سُبْحانَه ثمّ سُبْحانًا يَعودُ له/ وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُوديُّ والجُمُدُ	أميّة بن أبي الصلت	٣٢٦	مجيء "سبحانًا" منونًا مفردًا للضرورة
١١	فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصفِ مَأكولِ	حميد الأرقط	٤٠٨	زيادة الكاف
١٢	وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ	خِطام المجاشِعيّ	٤٠٨	زيادة الكاف
١٣	لا أرى الموتَ يَسبِقُ الموتَ شيءٌ/ نَغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا	سَوادة بن عديّ	٦٢	إعادة الظاهر موضع المضمر، فكرر في جملة واحدة للضرورة
١٤	إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في	الجعدي	٦٣	إعادة الظاهر

	ظُلُلاتِها/ سَواقِطُ مِنْ حَرٍّ وقد كانَ أَظْهَرا			موضع المضمر، فكرر في جملة واحدة للضرورة
١٥	لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بِتارِكِ حَقِّهِ/ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ			إعادة الظاهر موضع المضمر، والتكرار للضرورة

التحليل

يجوز في خبر ليس أن يقترن بالباء الزائدة، فيُجَرُّ لفظًا مع بقائه منصوبًا في التقدير، لإفادة التوكيد كما في الشاهد الأول، يقول سيبويه في نصب "الحديدا" المعطوفة على "بالجبال": "لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِلَّ المعنى، ولم يُحتَج إليها وكان نصبًا. ألا ترى أنّهم يقولون: حسبك هذا، وبحسبك هذا، فلم تُغيّر الباء معنًى"[1].

وفي الشواهد (٢– ٤) جاءت "من" زائدة، إذ حُملت "دون" الثانية على موضع "دون" الأولى في الشاهد الثاني؛ لأنّ "من" جرّت ما بعدها لفظًا، مع بقائه منصوبًا في التقدير.

وفي الشاهد الثالث عطف "غدًا" على محل "اليوم"، لأنّه مسبوق بمن زائدة.

([1]) سيبويه. الكتاب. ١: ٦٧– ٦٨.

وكذلك الحال في البيت الرابع، إذ شاهده كشاهد البيتين السابقين في زيادة "من"، فعطف "حذارًا" على موضع "يأسة" لأنّ الأصل: يأسةَ يائس أو حذارا.

وذكر سيبويه الشاهد الخامس في موضع حديثه عن البدل، وبيّن أنّ "حاجبيه" بدل من الهاء في "كأنّه"، وأنّ "ما" زائدة.

وأمّا الشاهدان السادس والسابع، فالشاهد فيهما الجمع بين النون والضمير في "الآمرونه"، و"محتضرونه"، إذ لا يجوز إثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلاّ ضرورة، يقول سيبويه: "واعلم أنّ حذف النون والتنوين لازمٌ مع علامة المضمَر غيرِ المنفصل، لأنّه لا يُتَكلَّمُ به مفردًا حتى يكون متّصلاً بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنّه النون والتنوين في الاسم، لأنّهما لا يكونان إلا زوائدَ، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف. والمُظهَر وإن كان يعاقِبُ النون والتنوين فإنّه ليس كعلامة المضمَر المتّصل؛ لأنّه اسم ينفصل ويُبتدأُ، وليس كعلامة الإضمار لأنّها في اللفظ كالنّون والتنوين، فهي أقرب إليها من المظهَر، اجتمع فيها هذا والمعاقبة"[1]. فلمّا امتنع إثبات النون في اسم الفاعل مع الضمير، حُمل ما جاء في الشاهدين على أنّ الهاء ليست هاء ضمير، وإنّما هي هاء سكت، أتى بها بيانًا لحركة النون[2]، إجراء للوصل مجرى الوقف ضرورة، وحركت هاء السكت كذلك تشبيهًا لها في الحركة بهاء الإضمار للضرورة أيضًا. بيد أنّ هذا التأويل فيه من التعسف ما لا يخفى، والأولى حمل هذه المخالفة على الضرورة الشعرية.

---

(1) سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٨٧- ١٨٨.

(2) هناك بحث يثبت فيه صاحبه أنّ هاء السكت تلحق الكلمة من أجل تصحيح البنية المقطعية أو تسهيلها، لا من أجل بيان الحركة كما هو مستقر عند علماء اللغة. انظر: عبيدات. محمود مبارك عبدالله. هاء السكت ودورها في تصحيح البنية المقطعية للكلمة العربية. مجلة الجامعة الإسلامية. (سلسلة الدراسات الإنسانية). المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الصفحات (٨٢٥- ٨٤٤). يونيو ٢٠١٠.

وأثبتت النون في لفظ المئة في الشاهدين الثامن والتاسع ضرورة؛ إذ الأصل كما يقول سيبويه: "إذا بلغتَ العقد تركت التنوين والنون وأضفتَ، وجعلت الذي يعمَلُ فيه ويبيِّنُ به العددُ من أيِّ صنفٍ هو واحدًا، كما فعلت ذلك فيما نوّنت فيه، إلا أنّك تُدخِلُ فيه الألف واللام، لأنّ الأوّل يكون به معرفةً، ولا يكون المنوَّن به معرفة. وذلك قولك: مائةُ درهمٍ ومائةُ الدرهمِ. وذلك إن ضاعفته قلت: مِائتا درهمٍ ومِائتا الدينارِ"[1]. هذا يعني أنّ ما جاء بالشاهد الثامن من إثبات للنون في لفظ "مائتين" مخالفًا للقاعدة، إضافة إلى مخالفة أخرى وهي نصب "عامًا"، والأصل فيه الجر بالإضافة. وفي الشاهد التاسع أثبتت النون في لفظ "مِائتان"، والأصل حذفها.

وفي الشاهد العاشر جاءت "سبحانًا" منونة مفردة لضرورة الشعر، والأصل أن تضاف إلى ما بعدها. وقد يكون تنوينها لانقطاعها عن الإضافة.

وزيدت الكاف في الشاهدين الحادي عشر والثاني عشر، إذ دخلت "مثل" على الكاف في الشاهد الحادي عشر، وكلاهما بمعنى التشبيه، والتقدير: مثل مثل عصف. وقد أجازوا ذلك لاختلاف اللفظين. بينما قول الشاعر في الشاهد الثاني عشر "ككما يُؤثْفَيْن"، أي كمثل حالها إذا كانت أثافيّ مستعملة، فشاهده استعمال الكاف الثانية موضع "مثل"، فأدخل عليها الكاف لأنها في معناها، للضرورة الشعرية.

وأمّا الشواهد الثلاث الأخيرة في الجدول أعلاه، فقد أُعيد فيها الاسم الظاهر في موضع يجوز فيه إضماره. ففي الشاهد الثالث عشر كان الوجه أن يقول: لا أرى الموت يسبقه شيءٌ، ولكنّه أظهر "الموت" اضطرارًا. ومثله في الشاهد الرابع عشر، إذ كان الوجه أن يقول: إذا الوحشُ ضمّها. وكذلك في الشاهد الخامس عشر، فمعنّ الأخير هو معنّ الأول، وكان الوجه فيه أن يأتي بضميره. وفي كل ذلك تكرار وُصِفَ بالقبح، وقيل لا يكاد يجوز إلا في

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٠٧.

ضرورة[1]، بيد أنّ الباحثة ترى أنّ التكرير ربما جيء به لغاية بلاغية، كالتكرير في قوله تعالى: "إذا زلزلت الأرض زلزالها، وأخرجت **الأرض** أثقالها"، فأعيد إظهار "الأرض" في موضع يجوز فيه إضمارها، وما من شك في أنّ ذلك لغاية بلاغية وإن خفيت.

---

(1) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٦٢. هامش رقم (٥).

المبحث الخامس

المطابقة والمخالفة

أشير في الفصل الأول إلى المعنى الاصطلاحي للمطابقة، وإلى دورها في الربط اللغوي بين دالين لغويين بينهما علاقة نحوية، كالمسند والمسند إليه، وكالتوابع، وأنّها تقع في أربعة من عشرة، هي العدد، والجنس والتعيين، والإعراب.

وسيعرض هذا المبحث شواهد شعرية استشهد بها سيبويه خرجت على قاعدة المطابقة، فيما يتعلق بمسألة العدد والجنس والتعيين، على نحو ما سيأتي.

المطلب الأول: العدد

الأصل في اللغة أن يتطابق دالان لغويان بينهما علاقة نحوية، في أربعة من عشرة، منها العدد، وقد حدّد علماء اللغة قواعد متعلقة بمطابقة العدد ومعدوده، ومن ثمّ عمدوا إلى تأويل ما خرج على تلك القواعد من نصوص.

وقد استشهد سيبويه بنصوص شعرية تبدو في ظاهرها مخالفة لقاعدة عامة في افتقادها إلى عنصر المطابقة في العدد، فأورد في كتابه نصوصًا ذُكر فيها الإفراد وأريد بها الجمع، وأخرى مقابلة للسابقة، وهي ما ذكر فيها الجمع وأريد ما دونه، ونصوصًا أخرى متعلقة بالتثنية، يمكن عرضها على نحو الآتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	بها جِيَفُ الحَسْرى فأمّا عِظامُها/ فبيضٌ وأمّا جِلدُها فصليبُ	عَلقمة بن عَبَدة	٢٠٩	"جلدها" مفرد أريد به الجمع

.٢	لا تُنْكِروا القتْلَ وقد سُبِينا/ في حَلْقِكُم عَظْمٌ وقد شَجِينا	المسيّب بن زيد مناة الغنوي	٢٠٩	"حلقكم" مفرد أريد به الجمع
.٣	كُلوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا/ فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَميصُ	مجهول القائل	٢١٠	"بطنكم" مفرد أريد به الجمع
.٤	أهَدَموا بيتَك لا أبالَكا/ وحسبوا أنّك لا أخالَكا/ وأنا أمشي الدَّألى حَوالكا	مجهول القائل	٣٥١	"حوالكا" جاء مفردًا، والمستعمل فيه التثنية

التحليل

أشار سيبويه إلى أنّه ليس بمستنكرٍ في كلام العرب أن يكون اللفظ واحدًا، والمعنى جميع، واستشهد على ذلك بالبيت الأول، وشاهده أنّ الشاعر ذكر "جلدها" بصيغة المفرد، والمعنى الذي أراده هو الجمع، أي جلودها. ويبدو أنّ الضرورة ألجأت الشاعر إلى ذلك؛ لأنه ذكر لفظ الجمع في "عظامها" في صدر البيت، ولو لم يكن مضطرا في عجز البيت لاستخدم الأسلوب ذاته في صدره.

وذكر سيبويه الشاهد الثاني على ذكر المفرد "حَلْقِكُم" وإرادة الجمع، والأصل أن يقال: حلوقكم، بيد أنّ ضرورة الشعر دفعت الشاعر إلى ذلك الخروج. ونبّه سيبويه على أنّ هذا يقال في الشعر ولا يُستعمل في الكلام[1].

وفي الشاهد الثالث ذكر لفظ الواحد "بطنكم" وأراد به الجمع، بمعنى: بعض بطونكم.

وأمّا البيت الأخير فالشاهد فيه إفراد "حوالكا" والمستعمل فيه التثنية.

المطلب الثاني: الجنس

التفت سيبويه إلى أنّ في العربية نصوصًا شعرية افتقدت عنصر المطابقة في التذكير والتأنيث، وبما أنّ المطابقة قاعدة لا يصح الخروج عليها، فقد لجأ إلى تفسير تلك النصوص الخارجة على المستقيم، لتتماشى مع المستقيم، على نحو ما يلي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	وتَشْرَقُ بالقول الّذي قد أَذَعْتَهُ/ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ	الأعشى	٥٢	أنّث "شرقت" لأنّ "صدر" مضاف إلى مؤنث "القناة"
٢.	إذا بَعْضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا/ كفى الأيتامَ فَقدَ أبي اليَتيمِ	جرير	٥٢	أنّث "تعرقتنا" لأنّ "بعض" مضاف إلى

[1] انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٠٩.

				مؤنث "السنين"
.٣	لمّا أتى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تواضَعَتْ/ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ	جرير	٥٢	أنّث "تواضعت" لأنّ "سور" مضاف إلى مؤنث "المدينة".
.٤	مَشَيْنَ كما اهتزّتْ رماحٌ تَسفَّهَتْ/ أعالِيها مَرُّ الرياحِ النواسمِ	ذو الرمّة	٥٢	أنّث "تسفهت" لأنّ "مر" مضافة إلى مؤنث "الرياح"
.٥	طولُ الليالي أسرَعَتْ في نَقْضي	العجاج	٥٣	أنّث "أسرعت" لأنّ "طول" مضافة إلى مؤنث "الليالي"

التحليل

ذكر سيبويه شواهد شعرية أُلحِق الفعل فيها بتاء التأنيث رغم رفعه لفاعل مذكّر، ولمّا كان في ذلك خروج على قاعدة المطابقة في الجنس بين الفعل والفاعل، كان لا بدّ من التأويل،

لاطّراد القاعدة، ففي الشاهد الأول أنّث الشاعر الفعل "شرقت" وفاعله الاسم المذكر "صدر"، فأجيز ذلك لأنّ الفاعل "صدر" مضاف إلى اسم مؤنث "القناة"هو بعضها.

وأنّث الفعل "تعرّقتنا" في الشاهد الثاني، وفاعله مذكر، فجاز ذلك لأنّ "بعض" مضاف إلى مؤنث هو منه "السنين".

والشاهد في البيت الثالث أنّ الشاعر أنّث "تواضعت" وفاعلها "سور" ذكر، وجاز ذلك لأنّ الفاعل مضاف إلى "المدينة" وهو بعض منها.

وفي الشاهد الرابع أنّث "تسفهت" وفاعله "مرّ"، وإنّما إنّه لأنّ المر مضاف إلى الرياح وهو منها.

وأنّث الفعل "أسرعت" في الشاهد الأخير، لأنّ فاعله المذكر "طول" مضاف إلى مؤنث "الليالي".

المطلب الثالث: التعيين

الأصل في المنعوت أن يتبع منعوته في التعريف والتنكير، بيد أنّ هناك شواهد شعرية تبدو في ظاهرها مخالفة لذاك الأصل، ذكرها سيبويه وأوّلها بما يتواءم والقاعدة العامة، على نحو ما يأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	احكُمْ كحُكْمِ فتاةِ الحيِّ إذ نَظَرَتْ/ إلى حَمامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ	النابغة	١٦٨	إضافة "وارد" إلى "الثمد"

				إضافة غير محضة، فلم تكتسب تعريفًا، فوصفت بها النكرة قبلها "حمام"
٢.	بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ لاحَهُ/ طِرادُ الهَوادِي كلَّ شأوٍ مُغَرِّبِ	امرؤ القيس	٤٢٤	نعت النكرة "منجرد" بـــ "قيد الأوابد" وإن كان النعت مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، لأنّه في معنى الفعل: يقيد الأوابد
٣.	ظَلِلْنا بِمُسْتَنِّ الحَرورِ كأنّنا/ لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صائمِ	جرير	٤٢٥	نعت "فرس" النكرة بـــ "مستقبل"

				الريح"، وهي بمنزلة النكرة لأنّها لم تكتسب من الإضافة تعريفًا
٤.	سَرَتْ تَخبِطُ الظَّلْماءَ من جانِبَيْ قَسًا/ وحُبَّ بها من خابِطِ الليلِ زائرِ	ذو الرُّمَّة	٤٢٦	نعت "خابط الليل" بلفظ "زائر" النكرة، لأنّ الموصوف إضافته غير محضة

التحليل

ذكر سيبويه الشاهد الأوّل على وصف النكرة "حمام" بـ "واردِ الثَّمَدِ"، والأصل أن توصف النكرة بنكرة مثلها، فلمّا جاء الوصف هنا مضافًا، استدعى ذلك تأويلًا، فقيل إنّ الإضافة في "وارد" إضافة غير محضة، لم تكتسب تعريفًا، لذا جاز أن تأتي وصفًا للنكرة قبلها "حمام".

والشاهد في البيت الثاني نعت النكرة "منجرد" بـ "قيد الأوابد"، فجاء النعت مضافًا إلى معرفة، فأوِّل هذا الخروج على أنّ "قيد الأوابد" جاءت في معنى الفعل، أي: يقيد الأوابد، لذلك جاز وصفها للنكرة قبلها.

وفي الشاهد الثالث نعت النكرة "فرس" بنكرة مضافة إلى معرفة "مستقبل الريح"، ولما لم تكتسب من الإضافة تعريفًا، جاز أن تأتي نعتا للنكرة "فرس"، لأنّها كقولنا: لدى مستقبلِ صائم. وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أنّ كلّ مضافٍ إلى معرفة وكان للنكرة صفةً، فإنّه إذا كان موصوفًا أو وصفًا أو خبرًا أو مبتدأً، بمنزلة النكرة المفردة"[1].

وأمّا الشاهد الأخير، ففيه نعت "خابط الليل" بلفظ نكرة وهو "زائر"، وجاز ذلك لأنّ الموصوف إضافته غير محضة، لم يكتسب منها تعريفًا. فـ "خابط" اسم مشتق لما أضيف إلى معرفة، صارت الإضافة غير محضة، لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

بآية ما سبق يتبيّن أنّ سيبويه أورد شواهد شعرية بدت في ظاهرها مخالفة لقواعد اللغة في مطابقة العدد والجنس والتعيين، وأوّلها لتتماشى وقواعد اللغة المطّردة، وهذا التأويل يضيف إلى النص رصيدا كبيرا من المدلولات؛ إذ إن تجاوز عناصر البنية التركيبية إلى مستوى التكوين الدلالي، يمكّن من استخراج المعاني الكامنة وراء الكلم.

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ٤٢٥.

المبحث السادس

التقديم والتأخير

للتقديم والتأخير في الأبيات الشعرية سمة أسلوبية لها قيمتها في التراكيب النحوية، ومن ثمّ البلاغية، اهتمّ بها علماء اللغة على وجه العموم، والبلاغيّون على وجه الخصوص، إذ انبروا تحليلا لهذه السمة في الأبيات الشعرية، فبينوا ما جاء منها لتحسين الكلام وتزيينه، وما جاء منها اضطرارًا.

وما من شك في أنّ التقديم والتأخير خروج على الأصل الذي يقتضي مجيء كل لفظ في موقعه، إذ إنّ ترتيب عناصر الجملة أصل عام، ففي الجملة الفعلية يتقدم الفعل على الفاعل، وفي الجملة الاسمية وضع النحاة ضوابط لترتيب طرفي الإسناد. من هنا يمكن القول إنّ ظاهرة التقديم والتأخير هي مخالفة عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السياق.

وقد عدّ قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) التقديم والتأخير من العيوب التي تلحق الشعر، إذ إنّ الأصل في الألفاظ أن تأتي على ترتيب ونظام لم يضطر الوزن إلى تأخير ما يجب تقديمه، ولا إلى تقديم ما يجب تأخيره منها(1).

وبعد تتبع الشواهد الشعرية في مادة البحث في كتاب سيبويه، تبيّن أنّ هناك شواهد جاء فيها التقديم والتأخير موضع اضطرار، دعت سيبويه إلى تأويلها على وجه مقبول، وشواهد أخرى جاء فيها التقديم والتأخير موضع جواز، على نحو ما سيأتي:

---

(1) انظر: قدامة بن جعفر. نقد الشعر. ط٣. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨م. ص ١٦٦، ٢٢١.

التأويل	مكان وروده في الكتاب	الشاعر	الشاهد الشعري	الرقم
تقدّم الظرف على اسم "ما دام"	٥٦	ابن ميّادة	لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا/ ما دامَ فيهنّ فصيلٌ حيًّا/ فقد دجا اللّيلُ فَهَيّا هَيّا	١.
تقدم الخبر "داءها" على الاسم	٥٠	مجهول القائل	وَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ ما كانَ داءها/ بِثَهْلانَ إلّا الخِزْيُ مِمّنْ يَقودُها	٢.
تقديم خبر "ما" منصوبًا	٦٠	الفرزدق	فَأَصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ/ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ	٣.

التحليل

تحدّث سيبويه عن الظرف الذي يصلح أن يكون خبرًا، ويصلح أن يكون غير خبر، فبيّن أنّ الأصل في الكلام أن يؤخر الظرف إذا كان لغوا، أو لم يقع خبرا، وبالمقابل، أن يُقدّم إن كان خبرًا، وعبّر عن ذلك في قوله: "تقول: ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك، وما كان أحدٌ خيرًا منك فيها، إلا أنّك إذا أردت الإلغاء فكلّما أخّرت الذي تلغيه كان أحسنَ، وإذا أردتَ أن يكونَ مُستقِرًّا تكتفي به فكلّما قدّمته كان أحسنَ، لأنّه إذا كان عاملًا في شيء قدّمته كما تُقدّمُ أظنُّ وأحسبُ، وإذا ألغيتَ أخّرتَه كما تؤخِّرُهما، لأنّهما ليسا يعملان بشيء"[1]. ثمّ ذكر الشاهد

([1]) سيبويه. الكتاب. ١: ٥٦.

الأول، وفيه تقدّم الظرف "فيهن"، رغم وقوعه فضلة لا خبرًا، فجعل الظرف القابل أن يكون خبرًا ولم يكن، كالظرف الذي يقع خبرًا، وإن كان الأصل التأخير.

وفي الشاهد الثاني جُعل الخبر "داءها" وقُدِّم على الاسم "خزيّ"، والعرب تقدّم ما كان أهمّا إذا استوى طرفا الإسناد في التعريف والتنكير.

واستشهد سيبويه بالشاهد الأخير على تقديم خبر "ما" منصوبًا، وبيّن أنّ ذلك مما زُعِمَ، فلا يكاد يُعْرَف؛ لأنّ قائله "الفرزدق" تميميٌّ يرفعه مؤخرًا فكيف إذا تقدّم! وإن جاء ذلك في كلام العرب فهو قليلٌ نادر.

المبحث السابع

الحمل

أشير سابقًا إلى أنّ الحمل أوسع ظاهرة للعدول عن معايير النحو، إذ فسّر النحاة في ضوئه جلّ أنواع العدول في النصوص العربية، وذلك لما يتضمّنه من صور عدة، منها الحمل على اللفظ، والحمل على المحل، والحمل على الجوار، والحمل على المعنى، والحمل على الفرع، والحمل على الأصل، والحمل على التوهم، والحمل على النظير، والحمل على النقيض... الخ. يقول ابن جني: "وجدت في اللغة من هذا الفنّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جُمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتابًا ضخمًا"[1]. هذا يعني أنه ليس من اليسير إدراك جميع صوره.

وقال أيضًا: "اعلم أنّ هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب فسيح قد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا"[2]. وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في مقدرتهم على تأويل النصوص غير المطّردة، وقدرتهم على النفاذ إلى المعاني الكامنة وراء أوضاع الكلم.

وقد ذكر سيبويه شواهد شعرية تمثل عدة صور للحمل، يمكن تصنيفها وتحليلها على النحو الآتي:

المطلب الأول: الحمل على الجوار

يكاد يكون حديث سيبويه عن ظاهرة الحمل على الجوار حديثًا موجزًا غير واف، إذ أشار إليه بداءة في باب "هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله"، وجاء فيه:

---

(1) ابن جني، الخصائص. ٢: ٢٩٧.

(2) ابن جني، الخصائص. ٢: ٣٨٩.

"وقد حملَهم قربُ الجوار على أن جرّوا: هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ، ونحوه، فكيف ما يصحّ معناه"[1].

ثمّ جاء حديثه عن تلك الظاهرة أوسع قليلاً في باب "هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك"، إذ قال:

"ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام: هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحِهم، وهو القياس؛ لأنّ الخَرِب نعتُ الجُحر، والجُحر رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجرّه. وليس بنعت للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنّه نكرة كالضبّ، ولأنه في موضع يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسمٍ واحد. ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حبّ رمّاني، فأضفتَ الرمّان إليك، وليس لك الرمّان إنّما لك الحبُّ. ومثل ذلك: هذه ثلاثةُ أثوابك، فكذلك يقع على جُحر ضبٍّ ما يقع على حبّ رمّان، تقول: هذا جُحرُ ضَبّي، وليس لك الضبّ إنّما لك جُحر ضبٍّ، فلم يمنعك ذلك من أن قلت جُحرُ ضَبّي، والجُحر والضبّ بمنزلة اسم مفرد، فانجرّ الخَرِبُ على الضبّ كما أضفت الجحرَ إليك مع إضافة الضبّ. ومع هذا أنهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، نحو قولهم: بهم وبدارِهم، وما أشبه هذا. وكلا التفسيرين تفسيرُ الخليل، وكان كلّ واحد منهما عنده وجهًا من التفسير"[2].

([1]) سيبويه. الكتاب. ١: ٦٧.

([2]) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٤٣٦- ٤٣٧.

يتضح من كلام سيبويه أنّ الحمل على الجوار هو إتباع بعض الكلم لبعض بسبب مجاورته إياه، ودلّ كلامه على أنّ هذا مذهب لبعض العرب، وأنّ الأفصح هو الرفع، أي أنّ الحمل على الجوار أسلوب من أساليب تأويل النصوص الخارجة على القاعدة العامة.

ولعلّ ابن جنّي أكثر النحويين المتقدمين استقصاءً وتبويبًا لهذه الظاهرة، فقد أفرد لها بابًا في "المنصف"، وجاء فيه: "إذا جاور الشيُ الشيءَ دخل في كثيرٍ من أحكامه"[1].

أمّا عند العلماء المحدثين فقد لاقت الظاهرة اهتمامًا من بعضهم، فتحدثوا عن مواضعها، وبيّنوا قيودها وشروطها، ومواقف النحويين المختلفة منها[2].

وقد استشهد سيبويه بشاهد في الجزء الأول على الحمل على الجوار، وهو قول العجّاج في الرجز:

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المُرَمَّلِ

والشاهد فيه جر "المرمّل" لمجاورته للاسم المجرور "العنكبوت"، والأصل فيه النصب على التبعية؛ لأنه صفة لـ "النسج". وممّا يدلّ على أنّ "مرمّل" نعت للـ "نسج" أنّ "النسج" مذكر، و"العنكبوت" أنثى، وجاءت الصفة مذكرة[3].

([1]) ابن جني، أبو الفتح عثمان. المنصف لكتاب التصريف. ط١. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله الأمين. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. ٢: ٢.

([2]) انظر مثلًا: الحموز. عبدالفتاح أحمد. الحمل على الجوار في القرآن الكريم. ط١. الرياض: مكتبة الراشد، ١٩٨٥م.

([3]) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٤٣٧.

المطلب الثاني: الحمل على الموضع

يعدّ الحمل على الموضع من صور الحمل التي يأوّل بها النحاة ما خرج على المستقيم، وقد خصص سيبويه بابا له، فقال: "هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله"[١]. وذكر شواهد شعرية على ذلك، يمكن تحليلها على النحو الآتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	معاوي إننا بشر فأسجح/ فلسنا بالجبال ولا الحديدا	عقيبة الأسدي	٦٧	نصب "الحديدا" حملا على موضع "الجبال"
٢.	فإن لم تجد من دونِ عدنان والداً/ ودونَ معدٍ فلْتَزَعْكَ العواذل	لبيد	٦٨	نصب "دون" الثانية حملا على موضع "دون" الأولى
٣.	بينا نحن نَطلُبه أتانا/ مُعَلِّقَ وَفضَةٍ وزِنادَ راعِ	رجل من قيس عيلان	١٧١	نصب "زناد" حملا على موضع "وفضة"

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٦٦

٤.	هلْ أنتَ باعِثُ دينارٍ لِحاجَتِنا/ أو عبدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ	نُسب إلى جابر بن رألان السنبسي، وجرير، وتأبّط شرا	١٧١	نصب "عبدرب" حملا على موضع "دينار"
٥.	يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ	مجهول القائل	١٧٥	جعل "الليلة" مسروقة، فجاءت مفعولا مضافا، على الاتساع.
٦.	رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُليمى مُشْمَعِلّ/ طَبّاخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسِل	الشمّاخ	١٧٧	إضافة "طبّاخ" إلى "ساعات" على تشبيهه بالمفعول به، لا على أنّه ظرف.
٧.	وكَرّارِ خَلْفِ المُجْحَرينَ جَوادَهُ/ إذا لم يُحامِ دونَ أنثى حَليلُها	الأخطل	١٧٧	إضافة "كرّار" إلى "خلف" على تشبيهه

				بالمفعول به، لا على أنّه ظرف.
٨.	عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ/ لشيء ما يسوّدُ من يسودُ	رجل من خشعم	٢٢٧	جر "ذي صباح" بالإضافة اتّساعًا، والوجه فيه الظرفيّة

التحليل

دخلت الباء في الشاهد الأول على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصباً، لذلك نُصب الاسم المعطوف "حديدًا" على موضع "الجبال" لا على لفظه. هذا يعني جواز الحمل على موضع المجرور بحرف الجر الزائد، فإن كان الموضع نصبا، نصب المعطوف، وإن كان رفعا رفع المعطوف، وقد اشترط لهذا شرطًا وهو أن يكون المعطوف قابلا لدخول الحرف الجر الزائد، كما في الشاهد.

وعطف "دون" الثانية، في الشاهد الثاني، بالنصب على موضع "دون" الأولى، لأنّ "من" زائدة، ويصحّ دخول "من" على "دون" الثانية. والحمل على الموضع بهذه الصورة جائز قياسًا.

ونصب "زناد" في الشاهد الثالث حملا على موضع "وفضة"؛ لأنّ معناه: يعلّق وفضةً وزنادَ راعٍ.

وفي الشاهد الرابع نصب "عبدَ ربّ" حملًا على موضع "دينار"؛ لأنّ معناه: يبعث دينارًا أو عبدَ ربّ.

وأمّا الشواهد (٥- ٨) ففيها جرّ الظرف بالإضافة اتساعًا، لأنّ الموضع يتطلب الجر، وكان حقها النصب على الظرفيّة. ففي الشاهد الخامس جعل "الليلة" مسروقة، فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسّع، ونصب "أهل" لأنّ "سرق" من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين، فيقال: سرقه مالًا، كما يقال: سرق منه مالا.

وأضاف "طبّاخ" إلى "ساعات"، في الشاهد السادس، على تشبيهه بالمفعول به، مع أنّ حقه النصب على الظرفيّة، ثمّ نصب "زاد" مفعولا ثانيا.

وكذلك الأمر في "كرّار" إذ أضيف إلى "خلف"، في الشاهد السابع، وهو ظرف حقه الظرف النصب، ونصب "جواده" بالمشتق "كرّار".

وجرّ "ذي صباح" بالإضافة اتّساعًا، والوجه فيه الظرفية.

المطلب الثالث: الحمل على المعنى

أشار سيبويه إلى إحدى صور الحمل في أثناء عرضه بعض الشواهد الشعرية، وهي الحمل على المعنى؛ إذ تعدّ من أساليب النحاة في تأويل النصوص التي لم تطابق القواعد المطّردة، ولعلّ السياق هو الأساس في الكشف عن المعنى الذي حُمل عليه اللفظ، من خلال إدراك العلاقة بين الكلمة وغيرها.

وفيما يخص الوظيفة النحوية في الشواهد الشعرية، فإنّ النحاة يلجأون إلى التأويل بالحمل على المعنى عند خروج اللفظ عن وظيفته النحوية، وإتيانه بغير ما يحتمل له، ويكون

التأويل بصرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بدليل يقترن بذلك[1]، وقد أورد سيبويه شواهد شعرية على ذلك، يمكن تحليها على النحو الآتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	مَنْ فَرَّ عن نيرانِها/ فأنا ابنُ قَيْسٍ لا براحُ	سعد بن مالك القيسي	٥٨	عملت "لا" عمل ليس
٢.	أجُهّالًا تقولُ بني لؤيٍّ/ لَعَمْرُ أبيكَ أم متجاهلينا	الكميت	١٢٣	حمل الفعل "تقول" على معنى "ظننت"
٣.	أمّا الرَّحيلُ فدونَ بعدِ غدٍ/ فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا	عمر بن أبي ربيعة	١٢٤	حمل الفعل "تقول" على معنى "ظننت"

التحليل

يرى سيبويه أنّ "لا" في الشاهد الأول عملت عمل "ليس"، فرفعت الاسم "براح"، وحُذف خبرها، والتقدير: لا براحُ لي. وقال في ذلك: "جعلها بمنزلة ليس، فهي في منزلة لات في هذا الموضع في الرفع"[2].

---

(1) انظر: الحموز. التأويل النحوي في القرآن الكريم. ١: ١٠.

(2) سيبويه. الكتاب. ١: ٥٨.

وفي الشاهدين الثاني والأخير، حمل الفعل "تقول" على معنى "ظننت"، فأُعمِل القول بمعنى الظنّ، وفي ذلك يقول سيبويه: "وزعم أبو الخطّاب -وسألته غير مرّة- أنّ ناسًا من العرب يُوثَق بعربيّتهم، وهم بنو سُلَيم، يجعلون بابَ قلتُ أجمَعَ مثلَ ظننتُ"[1].

وكذا جاء في لسان العرب، إذ بيّن أنّ قول قد تأتي بمعنى الظن، فينتصب ما بعدها، ولا يجوز أن نقول: قلت زيدًا خارجًا، إلا إذا أدخلنا حرفًا من حروف الاستفهام في أوّله، فيصير عند دخول حروف الاستفهام عليه بمنزلة الظن، ثمّ ذكر شواهد شعرية على مجيء "قول" بمعنى الظن، منها:

يدنين أم قاسم وقاسما   متى تقول القلصَ الرواسما

فنصب "القلص" كما ينصب بالظن. وآخر:

إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت؟   علام تقول الرمحَ يثقل عاتقي

وقال: "وبنو سليم يجرون متصرف قلت في غير الاستفهام أيضًا مجرى الظن، فيعدونه إلى مفعولين، فعلى مذهبهم يجوز فتح إن بعد القول. وفي الحديث: أنه سمع صوت رجل يقرأ بالليل، فقال: أتقوله مرائيًا؟ أي: أتظنّه؟ وهو مختص بالاستفهام، ومنه الحديث: لما أراد أن يعتكف ورأى الأخبية في المسجد، فقال: البرّ تقولون بهن، أي: تظنّون وترون أنّهن أردن البر، قال: وفعل القول إذا كان بمعنى الكلام لا يعمل فيما بعده، تقول: قلت: زيدٌ قائمٌ، وأقول: عمرٌو منطلقٌ، وبعض العرب يعمله، فيقول: قلت: زيدًا قائمًا، فإن جعلت القول بمعنى الظنّ أعملته مع الاستفهام، كقولك: متى تقول عمرًا ذاهبًا، وأتقول زيدًا منطلقًا"[2].

---

(1) سيبويه. الكتاب. ١: ١٢٤.

(2) ابن منظور. لسان العرب. مادة [قول].١١: ٣٥٢- ٣٥٣.

المبحث الثامن

الإعمال والإلغاء

الإلغاء في اللغة: الإبطال، وألغيت الشيء: أبطلته[1]. وفي الاصطلاح استخدمه النحويون في معرض حديثهم على جواز إبطال عمل الأفعال القلبية الداخلة على المبتدأ والخبر. كقول أحدهم: "الإلغاء: أن لا يُعمل العاملُ بشرط أن لا يكون هناك ما يمنعه من العمل، نحو: زيدٌ ظننت منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ ظننت"[2].

ويعرّفه ابن هشام في قوله: "الإلغاء: إبطال العمل لفظًا ومحلًا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره"[3].

إذ الأصل في العامل أن يتقدم على معموله، فإن تأخر فقد أوجبيته في الإعمال أو كاد، من هنا، إذا توسطت أفعال القلوب بين الاسم والخبر، أو تأخرت عنهما، جاز إعمالها، وجاز إلغاؤها، أي صارت بين الإعمال والإلغاء في الجواز.

وقد تقدّم سيبويه في استخدامه للإلغاء بالمعنى الاصطلاحي، عندما ذكر باب "الأفعال التي تُستعمل وتلغى"، وقال فيه: "هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى، فهي ظننت، وحسبت، وخلت، وأُريت، ورأيت، وزعمت، وما يتصرّف من أفعالهنّ، فإذا جاءت مستعملةً، فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال، والبناء على الأول، في الخبر والاستفهام وفي

---

(1) انظر: ابن منظور، المرجع السابق، مادة [لغي]، ١٢: ٣٠٠.

(2) الإشبيلي، ابن عصفور أبو حسن علي بن مؤمن. شرح جمل الزجاجي، ط٣، تحقيق: أنيس بدوي، بيروت: د. ت، ١: ١٤٧.

(3) ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٥، تحقيق: محي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الجيل: ١٩٧٩م، ١: ٣١٣- ٣١٤.

كلّ شيء. وذلك قولك: أظنُّ زيدًا منطلقًا، وأظنّ عمرًا ذاهبًا، وزيدًا أظنّ أخاك، وعمرًا زعمت أباك... فإن ألغيتَ قلت: عبدُالله أظنّ ذاهبٌ، وهذا إخال أخوك، وفيها أُرى أبوك. وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلٌّ عربيٌّ جيّد"[1].

وبعد تتبع شواهد مادة البحث تبيّن أنّ سيبويه أشار إلى الإعمال والإلغاء في غير موضع، يمكن تحليلها على النحو الآتي:

- أفعال القلوب بين الإعمال والإلغاء

أشير سابقًا إلى أنّ أفعال القلوب إذا توسطت أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها، ومن الشواهد التي استشهد بها سيبويه على ذلك ما يأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أبالأراجيزِ ياابْنَ اللُّؤْمِ توعِدُني/ وفي الأراجيزِ **خِلْتُ** اللُّؤمُ والخَوَرُ	اللّعين	١٢٠	إلغاء عمل "خلت"
٢.	فإنْ **تَزْعُميني** كُنتُ أَجْهَلُ فيكُمُ/ فإنّي شَرَيْتُ الحِلمَ بعدكِ بالجهلِ	أبو ذؤيب	١٢١	إعمال "تزعميني"
٣.	عَدَدْتَ قُشَيْرًا إذ عَددتَ فلم أُسَأْ/ بذاكَ ولم **أزْعَمْكَ** عن ذاك مَعْزِلا	النابغة الجعديّ	١٢١	إعمال "أزعمك"

---

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ١١٨- ١١٩.

التحليل

توسط الفعل "خلت" في الشاهد الأول بين الخبر المقدم "في الأراجيز"، والمبتدأ المؤخر "اللؤمُ"، فجاز إعماله وإلغاؤه، بيد أنّ الشاعر رفع "اللؤم"، فكان الاختيار هو الإلغاء، بينما وجب الإعمال في الشاهدين الثاني والثالث لتقدم الفعل؛ إذ رفع الفعل "تزعميني"، في الشاهد الثاني، ياء المخاطبة، وعمل في مفعولين، هما: الياء، و جملة "كنت أجهل فيكم". وفي الشاهد الثالث نصب الفعل "أزعمك" مفعولين، هما: الكاف، و"معزلا".

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ إعمال العامل أو إلغاءه إذا توسّط أو تأخر، مرتبطٌ بالمعنى؛ فإذا أراد المتكلم أن يبني كلامه على الظنّ أعمل الفعل، وبالمقابل، إن أراد أن يبني كلامه على اليقين، ثمّ أدرك الشك فيما بعد، ألغى عمل الفعل. من هنا كان التأخير أقوى؛ لأنّه إنّما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثمّ يدركه بالشك[1].

- إلغاء عمل الفعل التام فيما قبله

بين سيبويه في باب "من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا لأنّك تبتدئه لتنبّه المخاطَب، ثم تستفهم بعد ذلك" شواهد شعرية لم يعمل فيها الفعل بالاسم المتقدم عليه، على النحو الآتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أَكُلُّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ/	قيس بن	١٢٩	عدم إعمال

([1]) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٢٠.

	يُلقِحُهُ قَومٌ وتَنْتِجونَهْ	حصين		الفعل "تحوونه" بـ "نعم" لأنه في موضع الصفة
٢.	أفي كُلِّ عامٍ مَأتَمٌ تَبعثونه/ على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُموه وما رُضا	زيد الخَير	١٢٩	عدم إعمال الفعل "تبعثونه" بـ "مأتم" لأنه في موضع الصفة
٣.	أبَحْتَ حِمى تِهامَةَ بعد نجدٍ/ وما شيءٌ حَمَيْتَ بمستباحِ	جرير	١٣٠	عدم إعمال الفعل "حميت" بـ "شيء" لأنه في موضع الصفة
٤.	فما أدري أغَيَّرَهم تَناءٍ/ وطولُ العَهْدِ أمْ مالٌ أصابوا	مجهول القائل	١٣٠	عدم إعمال الفعل "أصابوا" بـ "مال" لأنه في موضع الصفة

التحليل

أشار سيبويه إلى أنّ الفعل إذا كان في موضع صفة فإنّه لا يعمل في الاسم المتقدم عليه، لأنّ النعت من تمام المنعوت كالصلة من الموصول، وما لا يعمل لا يُفسر عاملا، ولمّا لم يعمل الفعل في الاسم السابق أُشغل بضمير يعود على الاسم السابق، كما في الشاهدين الأول والثاني، ففي الأول رفع "نعم" لأنّ الفعل "تحوونه" في موضع صفة فلا يعمل فيه، وقدّر في الجملة محذوفًا، على تقدير: كل عام إحراز نعم.

وفي الشاهد الثاني رفع "مأتم" لأنّ الفعل "تبعثونه" في موضع صفة فلا يعمل فيه، وأشغل بهاء تعود على "مأتم".

أما الشاهدان الثالث والرابع، فلم يشغل الفعل بضمير يعود على الاسم السابق، على الرغم من عدم إعماله في الاسم المتقدم، إذ رفع "شيئ" في الشاهد الثالث، لأنّ "حميت" صفة له، وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد في موضع آخر في أثناء حديثه على جواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملته نعتًا، لأنّه مع المنعوت كالصلة مع الموصول، وحذفها في الصلة حسن فضارعها النعت في ذلك(1).

وما قيل في الشاهد الثالث يقال في الشاهد الرابع، إذ رفع "مال" لأنّ الفعل "أصابوا" صفة له.

- إعمال المشتقات

الأصل في الاسم ألا ينصب اسمًا بعده، وأنّ ذلك من اختصاص الفعل، بيد أنّ المشتقات قد تعمل عمل الفعل، واستشهد سيبويه على ذلك بعدة شواهد، تناثرت في ثنايا مادة البحث، منها ما يتعلق باسم الفاعل والمفعول، ذكرها في باب "ما جرى في الاستفهام من أسماء

---

(1) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٣٠، ٨٧.

الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل"[١]، وأخرى في باب "من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوّنًا"[٢]. ومنها ما يتعلّق بالصفة المشبهة باسم الفاعل[٣]. ومنها ما يتعلق بالمصدر، ذكرها في "باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه"[٤]. وشواهد أخرى متعلقة بصيغة المبالغة[٥].

بآية ما سبق يمكن القول إنّ الشواهد الشعرية التي استشهد بها سيبويه هي نصوص مخالفة للقاعدة العامة، غالبًا، وهذا يؤكد الفكرة التي اتكأت عليها الدراسة، وهي أنّ النحو لم يكن يشرح المستقيم بالشواهد، وإنّما -غالبًا- ما كان يؤتى بالشواهد لتفسير ما خرج على القاعدة المستقيمة.

---

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ١٠٩. وانظر الشواهد في الصفحات: ١٠٩، ١١٠.

(٢) سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٦٤. وانظر الشواهد في الصفحات: ١٦٤، ١٦٥.

(٣) انظر الشواهد في الصفحات: ١: ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.

(٤) انظر الشواهد في الصفحات: ١: ١١٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ٢٧٦، ٣١١.

(٥) انظر الشواهد في الصفحات: ١: ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤.

الخاتمـــــــة

خلصت الدراسة بعد عرضها للشواهد النحوية في كتاب سيبويه إلى أنّ سيبويه لم يكن – غالبًا– يأتي بالشاهد ليعمق قاعدة ماثلة في مختلف كلام العرب، بل كان يمثل عليها بمثال نثري عادي، أمّا ما خرج على القاعدة العامة فكان يلجأ إلى تحليله وتفسيره مستعينًا بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية، هذا يعني أنّ سيبويه كان يورد الشواهد حيثما يرد العدول، لذلك يمكن القول إنّ كثرة عدد الشواهد الشعرية مقارنة مع غيرها من الشواهد بشكل عام، وشواهد القرآن الكريم، بشكل خاص، يعود سببه إلى أنّ الخروج على القاعدة المستقيمة في الشعر أكثر منه في غيره، فمن ثمّ لا تعدّ قلة عدد الشواهد القرآنية مثلبة أو مأخذًا على سيبويه، بل هي دليل على أنّ النصوص القرآنية يقل فيها الخروج على القاعدة العامة مقارنة مع النصوص الشعرية، وكذلك الأمر في مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف، والأمثال.

وترى الباحثة كما أشار نهاد الموسى أنّ الواقع اللغوي ينقض دعوى تجبير الكلام على قواعد عامة بأساليب التأويل النحوي المختلفة، وأنّ على اللغويين معالجة قصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية الخارجة على المستقيم بطريقة أخرى غير التأويل، كأن يجعل التقعيد على مستويات، لا على المستوى الرسمي المشترك. أو أن يقدم ما خرج عن المستقيم كملحق لا يحتّم على النحوي إعمال الحيلة في تأويله – إن صح التعبير– لجعله متماشيًا مع المستقيم. وقد أشار الدكتور نهاد الموسى في بحث له بعنوان "النحو العربي بين النظرية والاستعمال" إلى ضرورة التصدي لمعالجة القضايا اللغوية كما يطرحها الواقع، وهذا يشير إلى أن قواعد اللغة عرضة للتعديل، حسب المرحلة الزمنية التي يقعد لها.

الفهارس

ا. فهرس الآيات القرآنيّة

- الفاتحة

-البقرة

إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾		
﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	١١٢	١٠٥
﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ﴾	١٢٦	٦٣، ٧٩
﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	١٣٥	٣٨
﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب﴾	١٦٥	٤٢، ٤٥
﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾	١٧١	٤٢، ٤٤
﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾	١٧٧	٣١
﴿وَلَكِنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾	١٧٧	٦٠، ٧٢
﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾	١٩٥	٩٠، ٩١
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	٦٤، ٨٣
﴿واللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾	٢٢٠	٩٦
﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾	٢٧١	٦٢، ٧٥

﴿فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهى﴾	٢٧٥	١١٢
﴿أنْ تَضِلَّ إحْداهُما﴾	٢٨٢	٢٤

- آل عمران

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ في فِئَتَيْنِ الْتَقَتا فِئَةٌ تُقاتِلُ في سَبيلِ اللهِ وأُخْرى كافِرَةٌ﴾	١٣	٦٥، ٨٤
﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾	٧٩- ٨٠	٢٧، ٦١، ٧٤
﴿ولا يأمُرَكُم﴾	٨٠	٢٤، ٢٧
﴿مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ البَيِّناتُ﴾	١٠٥	١١٢
﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾	١٥٤	٦٢، ٧٦
﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	٨٩، ٩١
﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلونَ بِما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾	١٨٠	٥١، ٩٠

- النساء

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾	٤	١٠٦

﴿وَالمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّساءِ إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُم كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾	٢٤	٦٤
﴿فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾	٧٢	١١٦
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	٨٩
﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٨٨
﴿فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾	١٥٥	٥٢، ٥٧، ٨٩، ٩١
﴿وإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾	١٥٩	٣٠
﴿لكِنِ الرّاسِخونَ في العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤمِنونَ يؤمِنونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ والمُقيمينَ الصَّلاةَ وَالمُؤتونَ الزكاةَ﴾	١٦٢	٧١
﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾	١٧١	٣٨

- المائدة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾	٢٤	٥١
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	٣٨	١٠٦
﴿نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾	٥٢	١١٦
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ وَالنَّصارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٦٩	٦٢، ٦٧
﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾	٩٥	٦١، ٧٨

﴿ما قُلتُ لَهُمْ إلّا مَا أمَرْتَني بِهِ أنِ اُعْبُدُوا اللهَ﴾	١١٧	٩٨

- الأنعام

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ولَوْ ترى إذْ وُقِفوا على النَّار﴾	٢٧	٤٣، ٤٥
﴿أتُحاجوني﴾	٨٠	٢٥
﴿ذَرْهُمْ في خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾	٩١	٦٥، ٨٣
﴿وَجاعِلُ اللّيلِ سَكَنًا والشَّمسَ والقَمَرَ حُسباناً﴾	٩٦	٥٠، ٩٧
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إنّها إذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾	١٠٩	٦٣، ٨١
﴿لَوْ شَاءَ اللهُ ما أشْرَكْنَا وَلا آباؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا﴾	١٤٨	٥٢

- الأعراف

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿واختارَ موسى قومَهُ سبعين رجلاً﴾	١٥٥	٢٤
﴿قالوا مَعْذِرَةً إلى ربِّكُم﴾	١٦٤	٢٩

- الأنفال

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ذَلِكُمْ فَذوقوهُ وأَنَّ لِلْكافِرينَ عَذابَ النّارِ﴾	١٤	٣٠
﴿ذَلِكُمْ وأَنَّ اللهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكافِرينَ﴾	١٨	٢٩
﴿وَآخَرينَ مِنْ دونِهِم لا تَعْلَمونَهُم اللهُ يَعْلَمُهُمْ﴾	٦٠	٩٦

- التوبة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إنَّ اللهَ بَريءٌ مِنَ المُشْرِكينَ ورسولُهُ﴾	٣	٦١، ٧٣
﴿وما مَنَعَهُم أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقاتُهُمْ إلّا أَنَّهُمْ كَفَروا بِاللهِ﴾	٥٤	٢٤

- يونس

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَآخِرُ دَعْواهُم أَنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ﴾	١٠	٣٠
﴿وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعونَ إليكَ﴾	٤٢	١٠٧
﴿فَلَولا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَت فَنَفَعَها إيمانُها إلّا قومَ يونُسَ لمّا آمنوا﴾	٩٨	٩٧

- هود

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٢٤	٢٥	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنا نوحًا إلى قَوْمِهِ أَنّي لَكُمْ نَذيرٌ مُبينٌ﴾
٩٧	٤٣	﴿لا عاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلّا مَنْ رَحِمَ﴾
٦٣، ٨٠، ٨١	٧٨	﴿هَؤُلاء بناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾
٩٧	١١٦	﴿فَلَولا كانَ مِنَ القُرونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الفسادِ في الأَرْضِ إلّا قليلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنا مِنْهُم﴾

- يوسف

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
١١٣	٤	﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدينَ﴾
١١١	١٠	﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾
٢٩	١٨	﴿فَصبْرٌ جَميلٌ وَاللهُ المستَعانُ﴾
١١٢، ١١٧	٣٠	﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ في المَدينَةِ﴾
١١٦	٥٠	﴿ما بالُ النِّسوَةِ اللّاتي قَطَّعْنَ أَيديَهُنَّ﴾
٣١	٨٢	﴿وَاسْأَلِ القريَةَ﴾

- الرعد

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾	٢٣	٥٦
﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾	٣١	٤٥

- إبراهيم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾	٤٧	٥٠

- الحجر

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ﴾	٣	٨٣
﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾	٥٤	٢٥

- النحل

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾	٤٠	٦٢، ٧٨
﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾	٦٢	٩٨

- الإسراء

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾	٢٨	٩٠
﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾	٩٦	٨٨
﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	٩٠

- الكهف

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾	٣٩	٥١
﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾	٩٨	١١٣

- مريم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾	٢٦	٩٠

- طه

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب﴾	٦١	٧٧

﴿أفلا يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	٨٩	٣٠

- الأنبياء

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَأسَرُّوا النَّجْوى الَّذينَ ظَلَمُوا﴾	٣	١٠٦
﴿لَوْ كانَ فيهِما آلِهَةٌ إِلّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾	٢٢	٩٧، ١٠٠
﴿وَقالوا اتَّخذَ الرحمنُ وَلَدًا سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمونَ﴾	٢٦	٣٠
﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	٣٣	١١٣
﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ في ضَلالٍ مُبِينٍ﴾	٥٤	٥٦

- الحج

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ	٥	٦١، ٧٥

بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾		
﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾	١٥	٩١
﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾	١٧	٦٧
﴿الَّذين أُخرِجوا مِنْ دِيارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إلّا أنْ يَقولوا رَبُّنا اللهُ﴾	٤٠	٩٧
﴿وكأيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾	٤٨	٩٩
﴿ألَمْ تَرَ أنَّ اللهَ أنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	٦٣	٦٢، ٧٦

- المؤمنون

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أيَعِدُكُمْ أنَّكُمْ إذَا مُتُّمْ وكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾	٣٥	٥٠
﴿وَأنَّ هذهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً وأنا رَبُّكُمْ فاتَّقونِ﴾	٥٢	٢٤

- النور

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿الزّانيَةُ والزّاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ منْهُما مائةَ جَلْدَة﴾	٢	٤١
﴿وَالْخامِسَةُ أنْ غَضَبُ اللهِ عَلَيْها﴾	٦	٣١

- الفرقان

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ويَقُولونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾	٢٢	٣٨، ٤٠

- الشعراء

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿كلّا فَاذْهَبَا بِآياتِنا إنّا مَعَكُمْ مُستمِعُونَ﴾	١٥	١٠٦
﴿إنّا رسول رب العالمين﴾	١٦	١١١

- النمل

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿يَا أيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾	١٨	١١٣

﴿وَتَرى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ﴾	٨٨	٦٤

- العنكبوت

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾	٤٢	٩٨

- الروم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنونَ بِنَصْرِ اللهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشاءُ وَهوَ الْعَزيزُ الرَّحيمُ وَعْدَ اللهِ لا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ﴾	٤-٦	٦٤

- الأحزاب

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ للهِ وَرَسولِهِ﴾	٣١	١١٢
﴿والحافظينَ فُروجَهُمْ والحافظاتِ والذاكرينَ اللهَ كثيرًا والذاكراتِ﴾	٣٥	٣١

- سبأ

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	٤	٩٨
﴿وَيَرى الّذينَ أوتوا العِلْمَ الَّذي أُنْزِلَ إلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾	٦	٥٠، ٩٠
﴿بَلْ مكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ﴾	٣٣	٢٤، ٢٨

- يس

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وإنْ كلٌّ لَما جَميعٌ لَدينا مُحْضَرون﴾	٣٢	٨٨
﴿وَإذَا قِيلَ لَهُمُ اتقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾	٤٥	٤٥
﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾	٨٢	٦٢، ٧٨

- الصافات

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لا فيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفونَ﴾	٤٧	٥٠
﴿وَنادَيْناهُ أنْ يا إبْراهيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا﴾	١٠٤-	٣١

	١٠٥	
﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجَنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾	١٥٨	٩٨

- ص

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلاتَ حِينَ مَناصٍ﴾	٣	٩٩
﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا واصْبِرُوا﴾	٦	٩٨
﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ﴾	٢٩	٧١
﴿وهلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ. إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾	٢١- ٢٢	١٠٦

- الزمر

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ما نَعْبُدُهُمْ﴾	٣	٣٨، ٣٩
﴿والَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوها﴾	١٧	١١٢
﴿أليس الله بكافٍ عبده﴾	٣٦	٩١

﴿حتّى إذا جاءوها وَفُتِحَتْ أبْوابُها﴾	٧٣	٤٢، ٤٥

- **فصلت**

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَأمّا ثَمودَ فَهَدَيْناهُمْ﴾	١٧	٦٣

- **الأحقاف**

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿كَأنْ لَمْ يَلْبَثُوا إلّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاغٌ﴾	٣٥	٨٣

- **محمد**

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فإمّا مَنًّا بَعْدُ وإمّا فِداءً﴾	٤	٣٧
﴿مَثَلُ الجَنَّةِ التي وُعِدَ المتَّقون﴾	١٥	٤١
﴿طاعةٌ وَقَولٌ مَعْروفٌ﴾	٢١	٢٩

- **الفتح**

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿سَتُدْعَوْنَ إلى قَوْمٍ أولي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقاتِلونَهُمْ أوْ يُسْلِمُونَ﴾	١٦	٣٠

- الحجرات

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾	١٤	١١٧

- ق

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾	١٧	١٠٧

- الذاريات

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾	٢٣	٨٩

- القمر

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾	١٠	٢٤، ٣٨
﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	٤٩	٦٣

- الواقعة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ولَحمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشتَهُون وَحُورٌ عِينٌ﴾	٢١- ٢٢	٣٨، ٦١

- الحديد

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لِئلَّا يَعلَمَ أهلُ الكِتابِ أنْ لا يَقدِرونَ على شيءٍ﴾	٢٩	٣١

- الطلاق

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وكَأيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾	٨	٩٩

- التحريم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إنْ تَتُوبَا إِلى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾	٤	١٠٦
﴿والملائكة بعد ذلك ظهيرٌ﴾	٤	١١١

- **الملك**

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنِ الكافِرونَ إِلّا فِي غُرُورٍ﴾	٢٠	٩٨

- **القلم**

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ﴾	٦	٩١
﴿أَنْ كانَ ذا مالٍ وَبَنِينَ﴾	١٤	٢٤

- **الجن**

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا﴾	١٣	٦٣، ٧٨
﴿وأَنَّ المساجِدَ للهِ فلا تَدْعوا مَعَ اللهِ أَحَدًا﴾	١٨	٢٤

- **المزمل**

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾	١٨	١١٢
﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكونُ مِنْكُمْ مَرْضى﴾	٢٠	٣١

﴿وَما تُقَدِّموا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خيْرًا وأَعْظَمَ أَجْرًا﴾	٢٠	٥١

- القيامة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أيحسب الإنسان ألّن نجمع عظامه﴾	٣	٣٩
﴿بلى قادِرينَ﴾	٤	٣٨

- الانسان

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفورًا﴾	٢٤	٣١

- المطففين

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ويلٌ للمطففين﴾	١	١٧١

- الطارق

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إنْ كلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْها حافِظٌ﴾	٤	٨٩

- المسد

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	٤	٦٦

ب. فهرس الأحاديث النبوية*

الحديث	رقم الصفحة
إنّ اللهَ كَرِه لكم ثلاثًا: قيلَ وقالَ، وإضاعةِ المالِ، وكثرةِ السؤالِ	١٤٦
إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال	١٢٧، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦
إنما أنا عبدٌ آكلُ كما يأكلُ العبدُ	١٤٤
إنّي عبدالله آكلًا كما يأكل العبد، وشاربًا كما يشرب العبد	١٢٧، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٥
سبّوحٌ قدّوسٌ ربُّ الملائكة والروح	١٣٦
سبّوحًا قدّوسًا ربَّ الملائكة والروح	١٢٧، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٥
فبها ونِعْمَت	١٢٧

* يرد في الجدول أدناه الأحاديث المثبتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، إضافة إلى النصوص التي عدّها بعض محققي الكتاب أحاديثًا عن رسول الله.

كلُّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه ويُنصرّانه	١٢٧، ١٣٦، ١٣٨
لا يدخل الجنّة إلا نفسٌ مسلمةٌ	١٣٥، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٧
مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ...	١٤٣
ما مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ...	١٤٢
مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِنَّ الْعَمَلُ أَوْ قَالَ: أَفْضَلُ فِيهِنَّ الْعَمَلُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ...	١٤٣
ما من أيّامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشرِ ذي الحجّة	١٢٧، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٢
مَا مِنْ أَيَّامٍ العملُ الصالح فيهن أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هذه الأيام العشر...	١٤٣
ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصّرانه أو يمجسانه، كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنْتَجُ الْبَهِيمَةَ هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ	١٣٩
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل	١٣٧ "الهامش"
ونخلعُ ونتركُ من يفجرُك	١٢٧، ١٣٦، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥
يا عائشةُ لو شئتُ لسارت معي جبالُ الذهبِ، جاءني مَلَكٌ إنّ حُجْزَتَه لتساوي الكعبةَ، فقال: إنّ ربَّك يقرأُ عليك السلامَ، ويقولُ	١٤٤

لك: إن شئتَ نبيًّا عبدًا وإن شئت نبيًّا ملِكًا، قال: فنظرت إلى جبريلَ قال: فأشار إليَّ أن ضعْ نفسَك، قال: فقلت: نبيًّا عبدًا. قال: فكان رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بعد ذلك لا يأكلُ متكئًا يقولُ: آكلُ كما يأكلُ العبدُ وأجلسُ كما يجلسُ العبدُ	

ج. فهرس الأمثال

وراءكَ أوسعُ لك	١٥٨، ١٦٨

د. فهرس الأشعار

القافية	البحر	الشاعر*	رقم الصفحة
المَعْزاءُ	كامل	كعب بن زهير	٢٣٧
والفَتاءُ	وافر	الربيع بن ضبع	٢٤٢
الثّعلَبُ	كامل	ساعدة بن جؤية	١٨٨
جالِبُ	طويل	الفضل بن عبدالرحمن	١٨٩
فصليبُ	طويل	علقمة بن عبدة	٢٤٧
لَغريبُ	طويل	ضابئ البرجمي	٢٠٢
مُذْهَبِ	طويل	طفيل الغنوي	٢٠٢
مَرْحَبِ	متقارب	النابغة الجعدي	٢٠٤
مُغَرّبِ	طويل	امرؤ القيس	٢٥٢
نشبِ	بسيط	عمرو بن معديكرب	١٨٧
ولا عَرَبٌ	بسيط	ذو الرمّة	٢١٤
طِيبا	خفيف	ابن قيس الرقيات	٢١٥
واغترابا	وافر	جرير	٢١٦
والخِشابا	وافر	جرير	٢١١

* اعتمدت الباحثة في نسبة الشواهد الشعرية إلى أصحابها على فهارس الكتاب للمحقق عبدالسلام هارون.

أعْجَبُ	كامل	هني بن أحمر الكناني	٢٠١
ومَرْحَبُ	طويل	طفيل الغنوي	٢٠١
غُرابُها	طويل	الأخوص الرياحي	١٨٨
أصابوا	وافر	الحارث بن كلدة	٢٧٠
بِيَثْرِبِ	طويل	–	٢١٣
فَشَلَّتِ	طويل	كثير عزة	٢٣٦
لِعلّاتِ	بسيط	كثير عزة	٢١٧
الفراريجِ	بسيط	ذو الرّمة	٢٣١
الطوائحُ	طويل	الحارث بن نهيك	٢١٥
بمُستَباحِ	وافر	جرير	٢٠٤، ٢٧٠
سِلاح	طويل	إبراهيم بن هرمة	٢١٣
لا براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٢٦٥
الأسَدِ	منسرح	الفرزدق	٢٣٢
الثَّمَدِ	بسيط	النابغة الذبياني	٢٥١
الجُدودُ	وافر	جرير	٢١٢
بالمَسَدِ	بسيط	النابغة الذبياني	٢١٧
بِسوادِ	كامل	الأعشى	٢٤١
تعودُ	وافر	–	٢٠٣
حَصيدُ	بسيط	الزبرقان بن بدر	١٩٠

ضرغدِ	كامل	عامر بن الطفيل	١٨٨
مُرادِ	وافر	عمرو بن معديكرب	٢١٣
والجُمُدُ	بسيط	أمية بن أبي الصلت	٢٤٢
يسودُ	وافر	أنس بن مدركة	٢٦٣
يَقودُها	طويل	–	٢٥٦
الحديدا	وافر	عقيبة الأسدي	٢٤١
أوغَدَا	طويل	كعب بن جعيل	٢٤١
مُسَرِدا	طويل	كعب بن جعيل	٢١٣
خالدِ	طويل	أشهب بن رميلة	١٩٠
أَجُرّ	متقارب	امرؤ القيس	٢٠٣
القَدَرُ	بسيط	جرير	٢٢٠
أمّ عمّارِ	بسيط	النابغة الذبياني	٢١٥
بَشَرُ	بسيط	الفرزدق	٢٥٦
زائرِ	طويل	ذو الرمة	٢٥٣
سَيّارِ	بسيط	جرير	٢١١
عُمَرُ	بسيط	جرير	٢٣١
غَدورِ	كامل	الفرزدق	٢٠٢
غِرارُ	الوافر	السليك بن السلكة	١٨٩
قِفارِ	وافر	إمام بن أقرم النميري	٢٠٢

للصَّبْرِ	طويل	هدبة بن الخشرم	٢١٨
للفَقْرِ	طويل	هدبة بن الخشرم	٢١٢
مُتَيَسِّرُ	طويل	الفرزدق	٢٤٣
نُسَرُّ	متقارب	النمر بن تولب	١٨٩
والخَوَرُ	بسيط	اللعين	٢٦٨
أَظْهَرا	طويل	النابغة الجعدي	٢٤٣
نارًا	متقارب	أبو دُواد	٢٠٠
والفَقيرا	خفيف	سوادة بن عدي	٢٤٢
والمَطَرا	منسرح	الربيع بن ضبع	٢١١
صَبْرِ	وافر	دريد بن الصمّة	١٩١
حاضِرُهْ	طويل	الحطيئة	٢٠١
الجُزارهْ	مجزوء الكامل	الأعشى	٢٣٢
حاذِرُهْ	طويل	أبو سدرة الهجيمي	٢١٦
تَصيرُ	خفيف	عدي بن زيد	٢٠٠
السُّوسُ	بسيط	المتلمس	١٨٨
مُتَعَيِّسِ	كامل	المرار الأسدي	١٩٠
خَميصُ	وافر	عدي بن زيد	٢٤٨
الأرضِ	هزج	ذو الإصبع العدواني	٢١٤
رُضا	طويل	زيد الخير	٢٧٠

الضّابِطِ	متقارب	أسامة بن حبيب	٢١٩
أصنَعُ	طويل	العجير السلولي	٢٠٢
الخُشَّعُ	كامل	جرير	٢٥٠
الزعازِعُ	طويل	الفرزدق	١٨٧
الضّبُعُ	بسيط	العباس بن مرداس	٢١٩
راعِ	وافر	رجل من قيس عيلان	٢٦١
السّبّاعَا	وافر	القطامي	٢١٤
فاجْزَعي	كامل	النمر بن تولب	٢١٢
رادِفُ	طويل	أوس بن حجر	٢١٥
نَطَفُ	منسرح	قيس بن الخطيم	١٩٠
فدعاهما	طويل	درنا بنت عبعبة	٢٣٢
عارفُ	طويل	مزاحم العقيلي	٢٠١
مُخْتَلِفُ	منسرح	قيس بن الخطيم	٢٠١
مِخْراقِ	بسيط	نُسب إلى جابر بن رألان السنبسي، وجرير، وتأبّط شرا	٢٦٢
رَواهِقُهْ	طويل	–	٢٤١
العَوارِكِ	طويل	هند بنت عتبة	٢١٧
تارِكَا	متقارب	عبدالله بن همّام	٢١٩

٢١٨	لبيد بن ربيعة	وافر	الدّخالِ
٢٦١	لبيد	طويل	العواذل
٢٤١	لبيد	طويل	العَواذِلُ
٢٣٦	امرؤ القيس	طويل	المالِ
٢١٨	أبو كبير الهذلي	كامل	المِحْمَلِ
٢٦٨	أبو ذؤيب	طويل	بالجهلِ
٢١٦	مسكين الدارمي	وافر	بالرِّجالِ
٢٣٧	كعب بن زهير	طويل	ذُبَّلُ
٢١٢	أبو الأسود الدؤلي	طويل	فَعَلْ
٢١٦	عبدمناف بن ربع	طويل	لِعاقِلِ
١٨٧	—	بسيط	والعملُ
٢٣١	أبو حيّة النميري	وافر	يُزيلُ
٢١٩	النعمان بن المنذر	بسيط	إذا قيلا
٢١٤	عمرو بن أبي ربيعة	سريع	أسهلَا
١٩٠	الأخطل	كامل	الأغْلالا
٢١٥	عبدالعزيز بن زارة	وافر	سَلْسَبيلًا
١٩٠	أبو الأسود الدؤلي	متقارب	قليلًا
٢٦٨	النابغة الجعدي	طويل	مَعْزِلا
٢٢٠	الراعي النميري	كامل	مَمِيلا

وكَلْكَلا	طويل	المرار الأسدي	٢١٢
والغَزَلا	بسيط	عمر بن أبي ربيعة	٢٠١
خَضِلُ	بسيط	–	٢٠٠
أفعَلَهْ	طويل	عامر بن جوين	١٨٨
تُعادِلُهْ	طويل	الفرزدق	١٨٩
حَليلها	طويل	الأخطل	٢٦٢
الدَم	طويل	الأعشى	٢٤٩
النواسمِ	طويل	ذو الرمة	٢٥٠
اليَتيم	وافر	جرير	٢٤٩
صائم	طويل	جرير	٢٥٢
صَمَمُ	بسيط	زهير	٢١٢
مُقدَم	طويل	أبو حيّة النميري	١٨٩
وهاشم	طويل	الفرزدق	٢٠٣
مظلومًا	كامل	ليلى الأخيلية	٢١٩
مُعْظَما	طويل	عمرو بن أبي ربيعة	٢٤١
يَعْدَما	متقارب	النّمر بن تولب	١٩١
صميمُها	طويل	الفرزدق	١٨٨
من لامها	سريع	عمرو بن قميئة	٢٣١
وأعمامَها	سريع	عمرو بن قميئة	٢١٥

تَجْمَعُنا	كامل	عمر بن أبي ربيعة	٢٦٥
متجاهلينا	بسيط	الكميت	٢٦٥
المساكينُ	بسيط	حميد الأرقط	٢٠٢
رَماني	طويل	عمرو بن أحمر	٢٠٢
أصنباهُ	كامل	رجل من باهلة	٢٠٣
الضَّوارِيا	طويل	النابغة الجعدي	٢١٨
جائِيا	طويل	صرمة الأنصاري	١٨٨
كما هِيا	طويل	–	٢٠٠

هـ. فهرس الأرجاز

القافية	الشاعر	رقم الصفحة
السَّوادِ	–	٢١٦
الدّارِ	–	٢٦٢
بِكارُها	–	٢١٨
حِذارا	العجاج	٢٤١
غائِرًا	العجاج	٢١١
كَمَرَهْ	الأعور بن براء الكلبي	٢٤٢
أنيسُ	جران العود	١٨٩
نَقْضي	رؤبة	٢٥٠
طائعًا	–	١٨٩

ازدهافِ	رؤبة	٢١٨
للسَّبَقْ	رؤبة	٢١٨
حَوالكا	الضبّ لولده	٢٤٨
الكَسِلِ	الشماخ	٢٦٢
المُرَمَّلِ	العجاج	٢٦٠
مَأكولِ	حميد الأرقط	٢٤٢
يُؤَثْفَيْنْ	خطام المجاشعي	٢٤٢
شَجِينا	المسيّب بن زيد مناة	٢٤٨
والقِيانا	رؤبة	٢١٣
وتَنْتجونَهْ	قيس بن حصين	٢٧٠
مُبْتَلى	–	٢٠١
قِنَّسْرِيُّ	العجاج	٢١٦
هَيّا	ابن ميّادة	٢٥٦
إتْلائها	–	١٩١
فإلى إتْلائها	–	٢١٩

المصادر والمراجع

- الأخفش الأوسط، أبوالحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي. **معاني القرآن**. ط٢. تحقيق: د. فائز فارس. مكتبة مركز الدراسات الإسلامية، ١٩٨١م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. **تهذيب اللغة**. تحقيق: عبدالله درويش. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٧٨م.
- الأستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن. **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**. ط١. تحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالعال سالم مكرم. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م.
- الأشبيلي، ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي. **البسيط في شرح جمل الزجاجي**. ط١. تحقيق: الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
- الإشبيلي، ابن عصفور أبو حسن علي بن مؤمن. **شرح جمل الزجاجي**. ط٣. تحقيق: أنيس بدوي. بيروت: د. ت.
- الأشموني، نور الدين أبو حسن علي بن محمد. **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٠م.
- ------. **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٨م.

- الأصبهاني، حمزة بن الحسن. **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة**. تحقيق: عبدالمجيد قطامش. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥م.
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسن بن محمد. **المفردات في غريب القرآن**. تحقيق: محمد سيد الكيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦١م.
- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان. **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**. ط١. تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان. بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢م.
- الأفغاني، سعيد. **في أصول النحو**. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٧م.
- الألباني، محمد ناصر الدين. **صحيح سنن الترمذي**. ط١. تحقيق زهير الشاويش. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٨م.
- الألوسي، أبوالفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. ط٢. تحقيق: علي عبدالباري عطية. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد. **أسرار العربية**. تحقيق: محمد بهجة البيطار. دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م.
- ــــــ. **الإنصاف في مسائل الخلاف**. ط٤. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦١م.
- الأنصاري، جمال الدين عبدالله. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: محي الدين عبدالحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٦م.

- أوزون، زكريا. **جناية سيبويه –الرفض التام لما في النحو من أوهام**. ط١. بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٢م.
- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**. ط١. تحقيق عزالدين ضلي، عماد الطيار، ياسر حسن. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م.
- البستاني، بطرس. **محيط المحيط**. اعتنى به: محمد عثمان. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر. **خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب**. ط٢. تحقيق: عبدالسلام هارون. د.م: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- البنا، أحمد بن محمد. **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات**. ط١. تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة. **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**. ط١. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وأحمد برهوم. دمشق: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م.
- الجرجاني، أبوالحسن علي بن محمد. **التعريفات**. ط١. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م.
- الجرجاني، عبدالقاهر. **دلائل الإعجاز**. ط١. تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية، والدكتور فايز الداية. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧م.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد ين أحمد. **غاية النهاية في طبقات القراء**. تحقيق برجشتراسر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣٢م.
- جمعة، خالد عبدالكريم. **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**. ط٢.. مصر الحديثة: الدار الشرقية، ١٩٨٩م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق: الشربيني شريدة. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م.
- ــــــــ. ط١. **سر صناعة الإعراب**. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.
- ــــــــ. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. ط٢. تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار. دار سزكين للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.
- ــــــــ. **المنصف لكتاب التصريف**. ط١. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله الأمين. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. ط١. تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور محمد طريفي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.
- الحديثي، خديجة. **دراسات في كتاب سيبويه**. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٠م.
- ــــــــ. **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**. د. م: د. ن، ١٩٨١م.
- حداد، حنا. **شذرات من النحو واللغة والتراجم**. اربد: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
- حسين، عبدالكريم. **الأمثال عند العرب طبيعتها ومنهج دراستها**. ط١. الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٨م.
- حمادي، محمد ضاري. **الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية**. ط١. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٩م.

- حماسة، محمد. **لغة الشعر _دراسة في الضرورة الشعرية**. د. م: دار الشروق: ١٩٩٦م.
- حمودة، طاهر سليمان. **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**. الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٨٢م.
- الحموز، عبدالفتاح أحمد. **التأويل النحوي في القرآن الكريم**. ط١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٤م.
- ------. الحمل على الجوار في القرآن الكريم. ط١. الرياض: مكتبة الراشد، ١٩٨٥م.
- حنبل، أحمد. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. ط٢. تحقيق إبراهيم الزيبق وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. **تفسير البحر المحيط**. ط١. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
- ------. **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**. ط١. تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- خاطر، سليمان بن يوسف. **منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه**. ط١. الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٨م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. **الحجة في القراءات السبع**. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. بيروت: دار الشروق، ١٩٧١م.
- خليفة، سهير محمد. **قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو**. ط١. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٨٢م.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. **سنن أبي داوود**. ط١. تحقيق هيثم بن نزار تميم. بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م.
- الدرويش، محي الدين. **إعراب القرآن الكريم وبيانه**. ط٧. دمشق: اليمامة، ودار ابن كثير، ١٩٩٩م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر. **مختار الصحاح**. ط١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٩م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي. **طبقات النحويين واللغويين**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، د.ت.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله. **البرهان في علوم القرآن**. قدمه وعلق عليه مصطفى عبدالقادر. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠١م.
- الزركلي، خير الدين. **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**. ط٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.
- زلهايم، رودلف. **الأمثال العربية القديمة مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبي عبيد**. ط٢. ترجمة: د. رمضان عبدالتواب. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.
- الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل**. د. ط. بيروت: دار المعرفة، ١٩٠٠م.
- ------. **المستقصى في أمثال العرب**. ط٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م.
- ابن السراج، محمد بن سهل. **الأصول في النحو**. تحقيق: عبدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ت.

- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد. **سرّ الفصاحة**. ط١. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: كتاب ناشرون، ٢٠١٠م.
- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله. **نتائج الفكر في النحو**. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. **الكتاب**. ط٤. تحقيق: عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م.
- ابن سيده، أبوالحسن علي بن اسماعيل. **المحكم والمحيط الأعظم**. ط١. تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. **شرح أبيات سيبويه**. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. **الاقتراح في علم أصول النحو**. ط٣. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م.
- -------. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. ط١. تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م.
- -------. **كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب المعروف بـ الخصائص الكبرى**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٠٠م.
- -------. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. بيروت: دار الجيل، د.ت.
- -------. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. ط٢. تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.

- الشاعر، حسن موسى. **النّحاة والحديث النبوي**. ط١. عمّان: دار عمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة. **مختارات شعراء العرب لابن الشجري**. ط١. ضبط وشرح: محمود حسن زناتي. مصر: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٥م.
- الشرقاوي، السيّد. **معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو**. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. **فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير المعروف بـ (تفسير الشوكاني)**. ط١. تحقيق: د. محمد الإسكندري، وأحمد إبراهيم زهوة. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م.
- الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام. **المصنف**. ط١. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. جوهانسبرغ جنوب أفريقيا: المجلس العلمي، ١٩٧١م.
- الضبّي، المفضّل بن محمد. **أمثال العرب**. ط١. تحقيق: د. إحسان عبّاس. بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨١م.
- ضيف، شوقي. **المدارس النحوية**. ط٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. **المعجم الكبير**. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. د. م: د. ن، ١٩٨٣م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **جامع البيان عن تأويل القرآن**. ط١. تحقيق: محمود شاكر الحرستاني. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م.

- ابن عاشور، محمد الطاهر. **تفسير التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور.** ط١. بيروت: مؤسسة التاريخ، ٢٠٠٠م.
- عباس، حسن. **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة.** ط١٤. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨م.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن سهل. **جمهرة الأمثال.** ط٢. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨م.
- عضيمة، محمد عبدالخالق. **دراسات لأسلوب القرآن الكريم.** ط١. مصر: مطبعة السعادة، د.ت.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله. **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن.** ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م.
- ------. **التبيان في إعراب القرآن.** ط٢. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م.
- عون، حسن. **تطور الدرس النحوي.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م.
- ------. **دراسات في اللغة والنحو العربي.** د. م: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩م.
- عيد، محمد. **الرواية والاستشهاد باللغة – دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث.** القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٢م.
- الغالي، بلقاسم. **شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته وآثاره.** ط١. بيروت: درا ابن حزم، ١٩٩٦م.

- ابن فارس، أبو الحسن أحمد. **الإتباع والمزاوجة**. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٧م.
- ------. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**. ط٢. تحقيق: أحمد حسن بسج. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
- ------. **معجم مقاييس اللغة**. ط١. تحقيق عبدالسلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م.
- فجال، محمود. **الحديث النبوي في النحو العربي- دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك**. ط١. أبها: نادي أبها الأبي، ١٩٨٤م.
- ------. **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**. ط٢. الرياض: أضواء السلف، ١٩٩٧م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. **معاني القرآن**. ط٣. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠١م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. **العين**. ط١. تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
- ------. **كتاب الجمل في البحث**. ط٥. تحقيق: فخر الدين قباوة. د.م: د.ن، ١٩٩٥م.
- قدامة بن جعفر. **نقد الشعر**. ط٣. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨م.

- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد. **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنّه من السنة وآي الفرقان**. ط١. تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م.
- القضاعي، أبو عبدالله محمد بن سلامة. **مسند الشهاب**. ط٢. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- قطامش، عبدالمجيد. **الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية**. ط١. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٨م.
- القفطي، الوزير جمال الدين أبي الحسن بن علي. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**. ط١. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦م.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**. ط٢. تحقيق: د. محي الدين رمضان. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٩٨١م.
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **تفسير القرآن العظيم**. اعتنى به وخرج أحاديثه: محمد أنس مصطفى. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م.
- الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر. **البرهان في توجيه متشابه القرآن**. ط١. تحقيق: عصام فارس الحرستاني. عمّان: دار عمار، ٢٠١١م.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد. **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب، ٢٠١٠م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. **السبعة في القراءات**. تحقيق شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.

- المخزومي، مهدي. **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**. ط٢. القاهره: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٩٥٨م.
- امرؤ القيس. **الديوان**. ط٤. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م.
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري. **صحيح مسلم**. د. م: د. ن، ٢٠٠١م.
- ابن مضاء القرطبي، أبوالعباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد اللخمي. **الرد على النحاة**. ط١. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
- المفضل بن سلمة، أبو طالب بن عاصم. **الفاخر**. ط١. تحقيق: عبدالعيم الطحاوي، ومحمد علي النجار. د. م: دار غحياء الكتب العربية، ١٩٦٠.
- أبو المكارم، علي. **أصول التفكير النحوي**. بيروت: مطابع دار القلم، ١٩٧٣م.
- الملاح، ياسر إبراهيم. **التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة**. ط١. بيت لحم: الوطنية للدعاية والطباعة، ٢٠٠٩م.
- ابن منظور، أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. **لسان العرب**. ط٣. اعتنى بتصحيحها: أمين عبدالوهاب، ومحمد العبيدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم. **مجمع الأمثال**. ط٢. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل. إعراب القرآن. ط٢. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. د.م: عالم الكتب، ١٩٨٥م.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. **شرح أبيات سيبويه**. ط١. تحقيق د. زهير غازي زاهد. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦م.
- النحاس، أبو جعفر. **معاني القرآن الكريم**. ط١. تحقيق: الشيخ محمد علي الصّابوني. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٩م.
- النفاخ، أحمد راتب. **فهرس شواهد كتاب سيبويه**. ط١. بيروت: دار الإرشاد، دار الأمانة، ١٩٧٠م.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف. **الإعراب عن قواعد الإعراب**. ط١. تحقيق: الدكتور علي فودة نبيل. الرياض: عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض، ١٩٨١م.
- ------. **أوضح المسالك لى ألفية ابن مالك**. ط٥. تحقيق: محي الدين عبدالحميد. بيروت: دار الجيل: ١٩٧٩م.
- ------. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤م.
- ------. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق عبداللطيف محمد الخطيب. الكويت: د. ن، ٢٠٠٠م.
- الهيثمي، نورالدين علي بن أبي بكر. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٨٦م.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن بن عبدالله. **معجم الأدباء**. بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٨٠م.

- ابن يعيش، ابن علي بن يعيش. **شرح المفصّل**. صححه وعلّق عليه جماعة من العلماء. مصر: الطباعة المنيرية، د.ت.

- **البحوث والرسائل العلمية**

- الأقطش، عبدالحميد. الإسناد في لغة أكلوني البراغيث. **مجلة أبحاث اليرموك**. مجلد ١٣. عدد ٢. الصفحات ٣٦٧- ٤١٣. ١٩٩٥م.
- الجبالي، حمدي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**. (العلوم الإنسانية). المجلد ١٣. العدد ١. ١٩٩٩م. الصفحات ٢٠١- ٢٤٦.
- جمعة، حسين محمد. الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف. **مجلة العلوم الإسلامية**. العدد ٤ محرم ١٤٣١هـ. الصفحات (٧- ٦٢).
- الحريزي، عائد كريم علوان. سيبويه في الميزان. **مجلّة اللغة العربية وآدابها**. العدد ٩. الصفحات (١١- ١٨).
- رابعة، عبدالرحيم. إعراب الفعل المضارع بين النظرية والاستعمال. **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**. العدد ١٥. ٨. ٢٠١٢م.
- الزيادي، تراث حاكم. نحو الأمثال. **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**. العدد (١)، المجلّد (٨)، ٢٠٠٩م. الصفحات من ٦٩- ٩٢.
- السامرائي، فاضل صالح. ظاهرة القطع في العربية. **مجلة كلية الآداب العراقية**. العدد ٣٧. سنة ١٩٩٠. الصفحات ٣٥- ٤٥.
- السامرائي، فراس عصام شهاب. المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. رسالة ماجستير. **جامعة البصرة**، كلية الآداب. ٢٠٠٥م.

- الشريقي، فواز محمد. الأمثال في القواعد اللغوية. **جامعة اليرموك**، رسالة ماجستير، ١٩٩٤م.
- عبيدات. محمود مبارك عبدالله. هاء السكت ودورها في تصحيح البنية المقطعية للكلمة العربية. **مجلة الجامعة الإسلامية**. (سلسلة الدراسات الإنسانية). المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٠م. الصفحات (٨٢٥- ٨٤٤).
- عثمان، حسن عثمان محمود. الحمل على المعنى وأثره الدلالي في القرآن الكريم، دراسة لغوية ونحوية. **جامعة اليرموك**، رسالة ماجستير، ٢٠٠٣.
- عليوي، سعد حسن. الفصل بين أجزاء الجملة العربية. **مجلة جامعة بابل** (العلوم الانسانية) المجلد ١٩. العدد ٣. ٢٠١١م. ٢٨٤- ٣٠٢.
- عمّاش، أحمد كاظم. لا جرم بين الاستعمال العربي والقرآني. **جامعة بابل**، كلية الدراسات القرآنية، رسالة ماجستير، ٢٠١١م.
- عيدان، عامر. الفصل بين المتضايفين، قراءة ابن عامر أنموذجًا. **مجلة الفتح**. العدد السادس والعشرون. ٢٠٠٦م. الصفحات (٢٧٠- ٢٩٣).
- مباركي، عبدالله بن عبده أحمد. الاعتراض في القرآن الكريم، مواقعه ودلالاته في التفسير. رسالة ماجستير، **جامعة أم القرى**، ١٤٢٩هـ.
- محمد، يونس حمش خلف. الحذف في اللغة العربية. **مجلة أبحاث كليّة التربية الأساسية**. المجلد (١٠)، العدد (٢)، ٢٠١٠م. الصفحات: (٢٧٣- ٣٠٨).
- محمود، حسني محمود. احتجاج النحويين بالحديث. **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**. مجلد ٢. عدد ٣- ٤. الصفحات (٤٢- ٦٥).

- مصطفى، عمر. التأويل في إعراب الجمل (الجملة الشرطية مثالًا). **مجلة جامعة دمشق**. المجلد (٢٥). العدد الأول. ٢٠٠٩م. الصفحات ١١- ٣٦.
- المعري، شوقي. الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم. **مجلة التراث العربي**. مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٨٦- ٨٧ ربيع الآخر ١٤٢٣هـ- آب (آغسطس) ٢٠٠٢م. السنة الثانية والعشرين.

Abstract

Grammatical Proofs in Al-Kitab by Sibawih"A study & Analysis"

Submitted by

Nazek Nabil Mohammad Azzam

Supervisor:

Prof. Sameer Stateyeh

The current study discussed the grammatical proofs in Al-Kitab by Sibawih to prove and idea indicating that Sibawih didn't use the grammatical proof in most cases to deepen a known rule in the common language of Arabs however, he used to give a regular prose example while, the exception from the general rule was analyzed and explained with proofs from the Holy Quran or prose or poetry. This means that Sibawih was giving examples when they are needed.

The study consisted of four chapters, in addition to an introduction about the efforts of language scholars in studying the grammatical proofs of Sibawih
The four chapters studied the grammatical proofs in Al-kitab, the first was about Quran proofs, the second was about Hadith proofs, the third was about Arabic proverbs and the fourth chapter was devoted to the analysis of Poetry proofs.

The study is based on investigating the relationship between the grammatical proof and its related grammatical rule.

After the analysis and discussion of those proofs the researcher concluded several results.
Key Words: Quranic Proofs. Hadith. Proverbs. Grammatical Proofs.